

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي



جامعة فرحات عباس سطيف-1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تحت عنوان:

تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التنمية البشرية في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1990-2015)

تحت إشراف

من إعداد الطالب:

أ. د. بن فرحات ساعد

عثماني أنيسة

لجنة المناقشة

| الاسم واللقب | الرتبة العلمية | الجامعة | الصفة |
|----------------|----------------|---------|--------------|
| صالحي صالح | أستاذ | سطيف 1 | رئيسا |
| بن فرحات ساعد | أستاذ | سطيف 1 | مشرفا ومقررا |
| بروش زين الدين | أستاذ | سطيف 1 | مناقشا |
| بركان يوسف | أستاذ | برج | مناقشا |
| بلعباس رابح | أستاذ محاضر | المسيلة | مناقشا |
| عماري زهير | أستاذ محاضر | المسيلة | مناقشا |

السنة الجامعية: 2017-2018

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَعَلَّمَكَ اللَّهُ الْكِتَابَ
وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا

ويقول النبي صلى الله عليه وسلم
(مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَطْلُبُ فِيهِ عِلْمًا ، سَلَكَ بِهِ طَرِيقًا مِنْ طُرُقِ الْجَنَّةِ ، وَإِنَّ
الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أجنحتها رِضًا لِطَالِبِ الْعِلْمِ ، وَإِنَّ فَضْلَ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ
كَفَضْلِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ عَلَى سَائِرِ الْكَوَاكِبِ ، وَإِنَّ الْعَالِمَ لَيَسْتَغْفِرُ لَهُ مَنْ
فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ ، وَكُلُّ شَيْءٍ حَتَّى الْحِيتَانِ فِي جَوْفِ الْمَاءِ
، إِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ ، إِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يُورَثُوا دِينَارًا ، وَلَا دِرْهَمًا ،
وَأُورَثُوا الْعِلْمَ ، فَمَنْ أَخَذَهُ أَخَذَ بِحِطِّهِ وَإِفْرِهِ) .

رواه الترمذي

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بفضلہ أتممت هذا العمل المتواضع، أشكره وحده لا شريك له
كما ينبغي لجلال وجهه و عظمته و كبريائه في السماء و الأرض و أسأله باسمه
الأعظم أن يجعله علما نافعا و صلى الله على سيدنا محمد.

أوجه شكري إلى الأستاذ الكريم، الأستاذ الدكتور بن فرحات ساعد على
قبوله الإشراف على هذا العمل و على تشجيعاته لي و نصائحه القيّمة.

كما أتقدم بشكري الجزيل إلى كل من أعانني في هذا البحث و انجاز هذا
العمل، كما أشكر لجنة المناقشة التي تبنت مسؤولية مناقشة هذا العمل.

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى:

الوالدين الكريمين حفظهما لله ورعاهما
زوجي الكريم وأبنائي جعلهم لله قرّة عيني
أهلي وأقاربي، أساتذتي ومعلميّ
زملائي وأصدقائي وطلّبيّ الأعزاء
وكل من حمل حبا للعلم والمعرفة

المخلص:

في ضوء تطور مفهوم ومؤشرات التنمية البشرية عبر السنين، يمكننا أن نستخلص أن التنمية البشرية مفهوم مطور لمفاهيم تنموية سابقة، اعتبرت أن الاستثمار في تحسين قدرات الانسان للمساهمة في النمو الاقتصادي لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي. في هذا الصدد أصبحت مقاييس التنمية البشرية أدوات بديلة اكتسبت مصداقية كبيرة لدى مختلف الدوائر سواء كانت قطرية أو دولية لقياس مستوى التنمية والوقوف على الانجازات المحققة، إلا أن هذه المؤشرات مازالت محل انتقاد بسبب بعض النقائص والاختلالات ذات الطابع الفلسفي (المفاهيم) وكذا الطابع المنهجي (طريقة القياس)، وهذا رغم استحداث مؤشرات جديدة في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 إلا أنها مازالت محل اختبار.

إن ما تطرحه هذه الدراسة هو محاولة معرفة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التنمية البشرية في الجزائر في الأجلين القصير والطويل باستخدام نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL، كما تهدف هذه الدراسة لقياس مدى تأثير برامج الاستثمارات العمومية على مؤشر التنمية البشرية في الجزائر.

وقد بينت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الاجتماعية ومؤشر التنمية البشرية وانعدامها مع المتغيرات الاقتصادية، كما بينت لنا أن برامج الاستثمارات العمومية لها تأثير ايجابي ومعنوي على مؤشر التنمية البشرية في الأجلين القصير والطويل بوجود المتغيرات الاجتماعية فقط، وانعدام هذه العلاقة في وجود المتغيرات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية:

التنمية، التنمية البشرية، مؤشرات التنمية البشرية، نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، التكامل المشترك

Summary

In the light of the development of the concept and indicators of human development over the years, we can conclude that the human development is a developed concept of previous concepts, which considered that investment in improving human capacities to contribute in economic growth is as important as investment in physical capital. In this regard, human development standards have become alternative tools that have gained great credibility in various departments, whether national or international, to measure the level of development and to identify achievements. However, these indicators are still criticized for some of the shortcomings and imbalances of the philosophical nature (concepts) as well as the methodological nature (the method of measurement). although new indicators have been introduced in the Human Development Report 2010 but remained and are still being tested.

The aim of this study is to examine and to figure out the extent of the impact of economic and social variables on human development in Algeria in both short and long term using the ARDL. This study also aims to measure the impact of public investment programs on the human development index in Algeria.

The results of the econometric study showed that there is a cointegration between the social variables and the human development index and their lack with the economic variables. it also showed that the public investment programs have a positive and significant impact on the HDI (human development indicator) in short and long term with the presence of social variables only, and the absence of this relationship in the presence of economic variables

Key words

Development, Human Development, Human Development Indicators, Autoregressive Distributed lag model cointegration

فهرس مختصر

| | |
|-----|---|
| I | المقدمة العامة |
| 2 | الفصل الأول: مفاهيم حول التنمية البشرية: المفهوم، القياس، الانتقادات و التحديات |
| 50 | الفصل الثاني: مفاهيم حول الفقر: المفهوم، القياس، علاقته بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية |
| 93 | الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية |
| 142 | الفصل الرابع: دراسة قياسية لتأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التنمية البشرية في الجزائر |
| 192 | خاتمة عامة |
| 199 | قائمة المراجع |
| 213 | الملاحق |
| 222 | فهرس الجداول |
| 225 | فهرس الأشكال |

المقدمة العامة

1. تمهيد:

إذا تتبعنا تطور مفهوم التنمية سنجد أنها مالت في حقبة الخمسينات والستينات إلى التركيز على النمو الاقتصادي، حيث عرفت التنمية بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل وهذا رغم أنه كانت هناك إشارة إلى أهمية محو الأمية والقضاء على الأمراض ونشر التعليم إلى غير ذلك. لكن النظرة الغالبة كانت اقتصادية، فقد كان ينظر إلى البلدان النامية بأنها تلك التي ينخفض فيها مستوى الدخل الفردي عن ذلك المتحقق في البلدان المتقدمة. غير أن الواقع بين عدم صحة مثل هذه النظرة إلى التنمية خلال فترة الستينات والسبعينات. لقد حققت الكثير من الدول معدلات نمو مرتفعة، إلا أن جزءا كبيرا من سكانها بقيت تعاني من الفقر وسوء التغذية وانتشار الأمراض وارتفاع معدلات البطالة. على النقيض من ذلك استطاعت دول نامية أخرى تحقيق تقدما في العديد من المجالات كالقضاء على الأمراض بمعدلات نمو متوسطة.

من هنا تغيرت الرؤية إلى مفهوم التنمية، حيث لم يعد يقتصر هذا المفهوم على مجرد الزيادة في معدلات النمو ولا إلى مدى توفر الأموال المخصصة للاستثمار، وهكذا توسع مفهوم التنمية. فقد أصبحت أهدافها لا تقتصر على الأهداف الاقتصادية بل تتعداها إلى أهداف أخرى، والسعي لتحقيق التنمية يعني العمل على جبهات متعددة في نفس الوقت، حيث تبين بوضوح أن كلا من الفكر التنموي والتطبيقات التي ترتبت عليه في مختلف بلدان العالم الثالث طوال العقود السابقة لم يكن كافيا كي يزيل آثار التخلف ويقضي على أشكال الفقر والمعاناة الإنسانية والقهر وسوء توزيع الدخل، بل تكشف عدة تقارير الصادرة عن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغياب الديمقراطية والمشاركة الشعبية وتدهور نوعية الحياة ناهيك عن تفشي البطالة وهدر الامكانيات والموارد وتفاقم آثار تلوث البيئة وسوء استخدامها.

في ظل هذا الوضع أصبح من الضروري النظر في تنمية بديلة، تنمية تعطي للبعد البشري الانساني أولوية حاسمة، فلم يعد مقبولا النظر إلى مشاكل التنمية بصفة جزئية، فهي شاملة لكل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما يوفر فرصا أوسع لخيارات الناس. وهكذا بدأ النظر إلى الانسان بصفته موردا هاما من الموارد الاقتصادية، وأن تراكم رأس المال البشري مثله مثل رأس

المال المادي يعتبر القوة المحركة للنمو الاقتصادي، ومع مطلع التسعينات بدأ مصطلح التنمية البشرية يتردد كثيرا في الأدبيات الاقتصادية، وظهرت اجتهادات ومحاولات شتى لتعريفه بناء على التطور الذي حصل في النظرية الاقتصادية والذي جعل الانسان الغاية الأساسية للنشاط الاقتصادي والمحرك الأساسي له.

2. طرح الاشكالية:

من هنا يمكن القول أنه من أجل تقييم المسار التنموي لبلد ما لابد من الأخذ بعين الاعتبار أكثر من مؤشر. فإذا أردنا أن نسأل عن حالة التنمية في دولة ما فعلينا أن نسأل عن حالة كل من الفقر، البطالة، النمو الاقتصادي، الصحة، التعليم... كما أن ارتفاع مؤشر التنمية البشرية لابد أن يصحبه تحسن في المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، فهي ظواهر متداخلة ولا يتحدد أي منها كظاهرة منفصلة عن غيرها وهذا ما يميز أغلب العلاقات الاقتصادية.

لقد أولت الجزائر اهتماما كبيرا للتنمية البشرية خاصة مع بداية الألفية، وهي الفترة التي طبقت فيها برامج الاستثمارات العمومية، حيث ركزت هذه البرامج على تعزيز التنمية البشرية من خلال ترقية المشاريع الاقتصادية الداعمة للعمليات الإنتاجية و الخدمية. اضافة إلى أن هذه البرامج جاءت عقب العشرية السوداء التي شهدتها الجزائر نتيجة للازمة الأمنية و ما صحبها من تدهور للاقتصاد الوطني و تردي الأوضاع الاجتماعية لأغلبية المواطنين. كما أولى البرنامج الخماسي الأخير 2010-2014 أهمية كبيرة للتنمية البشرية التي يعتبرها الخبراء ركيزة اساسية لمواصلة مسار اعادة الاعمار الوطني.

في هذا السياق يمكن صياغة اشكالية بحثنا في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التنمية البشرية في الجزائر؟

بغرض التفصيل والتوضيح أكثر تدرج تحت هذا السؤال الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع التنمية البشرية في الجزائر؟
- هل توجد علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات الاجتماعية ومؤشر التنمية البشرية؟
- هل توجد علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية ومؤشر التنمية البشرية؟

- هل لبرامج الاستثمارات العمومية تأثير على مؤشر التنمية البشرية في المديين القصير والطويل؟

3. فرضيات الدراسة:

للبحث في هذه الإشكالية يمكن أن ننطلق من الفرضيات التالية:

- حققت الجزائر تقدما كبيرا في مجال التنمية البشرية؛
- هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاجتماعية ومؤشر التنمية البشرية؛
- هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية ومؤشر التنمية البشرية ؛
- لبرامج الاستثمارات العمومية تأثير على مؤشر التنمية البشرية في المديين القصير والطويل.

4. أسباب اختيار الموضوع:

فيما يخص الأسباب الأساسية لاختيار هذا الموضوع فإنها ترجع إلى الاهتمام الشخصي بموضوع التنمية البشرية وإشكالات القياس التي تطرحها من جهة، ومن جهة أخرى توظيف أساليب القياس الاقتصادي كمحاولة لمعرفة مدى استجابة مؤشر التنمية البشرية للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، ومدى تأثير السياسات المنتهجة من طرف الدولة والمتمثلة أساسا في برامج الاستثمارات العمومية على هذا المؤشر.

5. أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذا البحث في دراسة واقع التنمية البشرية في الجزائر، مع محاولة إعطاء مقارنة قياسية لمؤشر التنمية البشرية لمعرفة العوامل الرئيسية المحددة غير تلك الداخلة في حسابه سواء في الأجل القصير أو الطويل.

6. منهج الدراسة:

على ضوء الإشكالية المطروحة فإن المنهج المتبع في انجاز هذه الدراسة سيكون مزيجا مركبا من المناهج العلمية. فبغية استخلاص الجانب النظري من الدراسة والخاص بالتنمية البشرية والفقر (المفهوم، المؤشرات، طرق حساب مؤشرات التنمية البشرية، علاقة الفقر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية...) والسلاسل الزمنية (استقراريتها، التكامل المشترك، نموذج الانحدار الذاتي

للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة...)، نعلم على المنهج الوصفي أما في شقها التطبيقي فنسند على أساسا على المنهج الاستدلالي التحليلي باستخدام التكامل المشترك والسلاسل الزمنية بالإضافة إلى أدوات إحصائية أخرى.

في هذا الإطار سنحتاج إلى قاعدة هامة من البيانات الإحصائية حول النمو الاقتصادي، معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، البطالة، التعليم... الخ الخاصة بالجزائر المنشورة من طرف مختلف الدوائر الحكومية والإدارية (الديوان الوطني للإحصاء، المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي...)، كما سنوظف بالضرورة برامج خاصة للمعالجة و التحليل، حيث سنسند على برنامج Eviews version 9 و MS-Excel; 2010.

7. حدود الدراسة:

فيما يخص حدود الدراسة فمن ناحية المستوى الدراسة كلية، أي تمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للجزائر ككل. أما فيما يخص الزمان فإن فترة الدراسة تمتد من 1990 إلى 2015. تبريرنا لاختيار هذه الفترة هو أن سنة 1990 هي السنة التي تم فيها إصدار أول تقرير للتنمية البشرية، صف إلى ذلك أنها السنة التي تتوفر فيها كل البيانات عن المتغيرات التي سنسند عليها خاصة المتغير التابع.

8. الدراسات السابقة:

بما أن الدراسة ذات منظور اقتصادي، اجتماعي، قياسي فقد اعتمدنا على الكثير من المراجع واستندنا على بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية من بينها:

- تقرير الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا تحت عنوان "أثر المتغيرات الاقتصادية على البعد الاجتماعي للتنمية: التعليم والصحة" (2005)، تطرقت هذه الدراسة إلى أثر المتغيرات الاقتصادية على البعد الاجتماعي للتنمية: التعليم والصحة، حيث قامت الدراسة بمقارنة الإنجازات المحرزة في مجال التنمية البشرية في 11 بلدا من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا خلال الفترة 1975-2002، باختبار العلاقة الإحصائية بين مؤشرات التنمية البشرية في تلك البلدان بنصيب الفرد من الناتج المحلي

الإجمالي فيها، وبانتهاج نموذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية. توصلت الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي لا يكفي لتحسين التنمية البشرية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأنه ينبغي توجيه زيادات الإنفاق نحو من هم في أشد الحاجة إليها، أي الفقراء .

- مقال لـ عبد الله بن محمد المالكي وأحمد بن سليمان بن عبيد بعنوان "التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآنية"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، المجلد 30، العدد 114 سنة 2004. استهدف البحث قياس العلاقة التبادلية بين التعليم ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي في المملكة العربية السعودية من خلال الاشكالية التالية: هل هناك علاقة تبادلية بين التعليم ونمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عبر النفطي في المملكة العربية السعودية؟. توصل البحث إلى أنه لا توجد علاقة تبادلية طردية مباشرة بين التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، إلا من خلال وجود الإنفاق الحكومي على التعليم، أما العلاقة المباشرة بين المتغيرين فإنها تحققت في اتجاه واحد فقط من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي إلى المسجلين في التعليم العام (وذلك في حالة تجاهل الإنفاق الحكومي على التعليم) . كما توصل البحث إلى أن إجمالي عدد السكان يعتبر عاملا محددًا آخر للمسجلين في التعليم العام. كما أن الإيرادات الحكومية والمسجلين في التعليم العام والإنفاق التعليمي للسنة السابقة عوامل محددة رئيسة للإنفاق الحكومي على التعليم في المملكة العربية السعودية.

- ورقة بحثية لـ Élisé Wendlassida Miningou1, Valérie Vierstraete (2010) تحت عنوان «L'efficience du développement humain dans les pays de l'Afrique Subsaharienne » تطرقا من خلال هذه الدراسة إلى تقييم الكفاءة في التنمية البشرية في بلدان جنوب صحراء افريقيا باستخدام التحليل التطويقي للبيانات (Data Envelopment Analysis)، حيث تم التوصل إلى أن بلدان جنوب صحراء افريقيا هي عموما أقل فيما يخص عدم الفعالية في ادارة الموارد المخصصة للتعليم والصحة في استخدام رأس المال البشري من طرف السكان، بالإضافة إلى أن الاستخدام الأمثل للموارد من شأنه أن يسمح لبعض الدول من الانتقال من مجموعة الدول

ذات التنمية البشرية المنخفضة إلى مجموعة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة، وبالتالي يمكن للإدارة السليمة للتنمية البشرية ان تمثل بالنسبة لهذه البلدان عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

– دراسة لـ Mahomed KOEBA (2011)، بعنوان « L'aide publique au développement et la lutte contre la pauvreté: cas de la Cote d'Ivoire » الرسمية على الفقر في كوت ديفوار، حيث تم استخدام التحليل الاقتصادي القياسي لتقييم تأثير المساعدة الإنمائية الرسمية على الحد من الفقر. للقيام بذلك، تم ربط مؤشر المساعدة الإنمائية الرسمية بالتنمية البشرية، فقد تم الاعتماد على نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR، دوال الاستجابة الدفعية، وتحليل التباين، بعد تطبيق اختبارات الاقتصاد القياسي لحالة ساحل العاج، تم الحصول على النتائج التالية: المساعدة الإنمائية الرسمية ترتبط بشكل إيجابي بمؤشر التنمية البشرية، وكشف تحليل الصدمات أن صدمة في المساعدة الإنمائية الرسمية لها تأثير ليس فقط على مؤشر التنمية البشرية، ولكن أيضا على جميع المتغيرات الأخرى. بالإضافة إلى أن تأثير المساعدة الإنمائية الرسمية على مؤشر التنمية البشرية IDH يكون على المدى الطويل. علاوة على ذلك، فإن تحليل التباين يظهر التأثير الكبير للمساعدة الإنمائية الرسمية على IDH. أهم ما ميز الدراسات السابقة أنها عالجت التنمية البشرية باستخدام دراسات قياسية، من خلال قياس العلاقة بين الجانب الاجتماعي والتنمية البشرية، غير أن أهم ما يميز هذا البحث ادراج منهجية حديثة اقتصادية قياسية لتفسير التنمية البشرية في الجزائر من خلال اضافة البعد الاقتصادي للاجتماعي ومدى مساهمته في التنمية البشرية.

9. خطة وهيكل الدراسة:

على ضوء الاشكالية المطروحة والمنهجية المعتمدة، تمت هيكلة هذا البحث في أربع فصول:
الفصل الأول: تحت عنوان : مفاهيم حول التنمية البشرية: المفهوم، القياس، الانتقادات و التحديات. سنتناول فيه تحليل نظري للتنمية البشرية من خلال تبيان التطور التاريخي لمفهوم التنمية البشرية،

أهدافها. بالإضافة إلى التطرق إلى مقاييس التنمية البشرية، والتعرف على الانتقادات الموجهة لمؤشرات التمية البشرية وتحدياتها.

الفصل الثاني: يحمل عنوان: مفاهيم حول الفقر: المفهوم، القياس، علاقته بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. سنتعرف فيه على الاطار المفاهيمي للفقر باعتباره الوجه الثاني للتنمية البشرية ومؤشراته والوقوف على العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والفقر واستراتيجيات مكافحته

الفصل الثالث: المعنون بـ: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية. سنعرض فيه واقع التنمية في الجزائر من خلال عرض مدى تطور بعض مؤشرات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما سنتناول فيه واقع التنمية البشرية في الجزائر، حيث سنعرض مدى تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر و هذا من أجل تقييم ما أنجزته الجزائر في هذا المجال.

الفصل الرابع: عنوانه: تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التنمية البشرية في الجزائر: دراسة قياسية. يعد هذا الفصل بمثابة الجزء التطبيقي لهذا البحث، سنحاول من خلال هذا الفصل ابراز علاقة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التنمية البشرية ودور برامج الاستثمارات العمومية في هذا المجال.

لينتهي هذا البحث بخاتمة عامة تضم مجموعة من النتائج وآفاق البحث.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتنمية البشرية:

المفهوم، القياس، الانتقادات و التحديات

تمهيد:

شهدت البدايات الأولى لصياغة الأفكار والنظريات الاقتصادية تركيزا كبيرا على أهمية رأس المال المادي في النشاط الاقتصادي، وتعظيم الدخل بدلا من الاهتمام بالإنسان من خلال توسيع الفرص أمام الناس. غير أنه ومع تطور النظرية الاقتصادية تبين أن تعظيم الناتج القومي ليس إلا هدفا من أهداف السياسة الاقتصادية، وأن هناك أهدافا أخرى لابد من التأكيد عليها أكثر من أي وقت مضى تمثلت في ضرورة توفير مستوى مناسب من التعليم والرعاية الصحية والمعيشة... كذلك إعطاء الفرصة للاستثمارات البشرية للمساهمة في تحقيق النمو عن طريق المشاركة الفعالة في النشاط والقرار السياسي.

من هذا المنطلق بدأ النظر إلى الإنسان باعتباره موردا هاما من الموارد الاقتصادية، فمنذ مطلع التسعينات ظهر مصطلح التنمية البشرية والمتعلق بالجوانب المختلفة بحياة الإنسان المادية منها والمعنوية. نتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- تطور ومفهوم التنمية البشرية وأهدافها؛
- قياس التنمية البشرية؛
- الانتقادات الموجهة لمؤشرات التنمية البشرية وتحدياتها.

المبحث الأول: التنمية البشرية: التطور، المفهوم والأهداف

لعب مؤشر الناتج المحلي الاجمالي (PIB) دورا أساسيا في تصنيف الدول لفترة زمنية طويلة من دون الأخذ بعين الاعتبار المستوى المعيشي للأفراد. ورغم ذلك لا يزال الفكر التقليدي يلقي قبولا في صفوف بعض المحللين، أما الفكر التنموي الحديث فقد برز بالتدرج نتيجة عدم جدوى المنظور التقليدي. الفكر الحديث و الذي يعد بديلا للفكر التقليدي، يضع الإنسان في مركز التنمية، حيث يركز على التنمية البشرية. وللإمام بموضوع التنمية البشرية سنبرز مختلف المفاهيم المرتبطة بهذا الموضوع، كما أنه يستلزم منا استعراض السياق التاريخي لأبرز هذا المفهوم وأهدافه.

1.1 نبذة تاريخية عن التنمية البشرية:

يعد مفهوم التنمية البشرية من المفاهيم الحديثة نسبيا، إذ يعود على وجه التحديد إلى النصف الثاني من القرن العشرين، ففي هذه الفترة كان مفهوم التنمية يتأرجح بين مفاهيم ومصطلحات عديدة. ففي الحقب التاريخية الماضية أهمل الجانب الإنساني، الاجتماعي والثقافي في عمليات التنمية، فقد كان هناك خلط كبير بينها وبين المفاهيم الأخرى، حيث استخدمت دون تمييز واعتبر مفهوم التنمية مشابها لمفهوم النمو الاقتصادي.

على هذا الأساس تم التركيز على "تكوين رأس المال الذي يلعب دورا كبيرا في تحقيق نمو مستمر في الناتج المحلي الإجمالي ومن ثم دخل الفرد، وأن النمو الاقتصادي كاف لتوفير المكاسب الاجتماعية لأفراد المجتمع كافة أو ما يسمى بالأثر التساقطي للنمو Trickle Down Effect وعليه تم النظر إلى العنصر البشري كوسيلة للتنمية في هذه الفترة".¹

في هذا الاتجاه يقول حامد ربيع: "إن السبب يعود إلى عدم فهم للظاهرة الإنمائية في معناها الحقيقي، بل الخطورة تعدت ذلك، حيث جعلت المحور الأساسي في العملية الإنمائية الزيادة الكمية في الناتج الصافي للنشاط الاقتصادي، دون الأخذ بعين الاعتبار كل ما له صلة بالجوانب الإنسانية التي ينبع منها الواقع الإنتاجي".²

¹ رعد سامي عبد الرزاق التميمي [2008]: "العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي"، دار دجلة، الأردن، ص43.

² حامد ربيع [1984]: "نظرية التنمية والواقع العربي"، ندوة التنمية الثقافية، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد، ص7.

في الستينات، استمر نفس المفهوم للتنمية، غير أنه ظهر بعض الاختلاف من خلال التأكيد على ضرورة الزيادة الكمية للنمو وأن التنمية تعني تغييرا نوعيا في بنية الاقتصاد وذلك عن طريق تنوع وتعدد الأنشطة الاقتصادية من خلال التوسع في الطاقة الانتاجية ودرجة غنى المجتمع...

في السبعينات بادرت منظمة العمل الدولية في طرح منهج الحاجات الأساسية Basic Needs Approach وتطويره، ويتلخص جوهر هذا المنهج في "ضرورة تقديم الخدمات الأساسية كالعناية الصحية والبنى التحتية الأساسية وخدمات التعليم".¹

أما في الثمانينات فتعد سنوات الأزمات الاقتصادية، أين ظهرت ما يسمى بالأزمة النفطية وانخفاض أسعار النفط إلى معدلات غير مسبقة، فضلا عن أزمة المديونية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الفائدة وزيادة تكاليف خدمة الدين... هذا الوضع جعل أغلب الدول النامية غير قادرة على مواصلة تنفيذ الخطط التنموية الهادفة إلى تقديم الحاجات الأساسية، حيث كان الاهتمام بالإصلاح والنمو الاقتصادي وهكذا شهدت الدول النامية العودة إلى المفهوم السائد في الخمسينات، مما أدى بالأمم المتحدة في التسعينات إلى تبني مفهوم التنمية البشرية الذي يهدف إلى جعل البشر هدفا من أهداف التنمية.

2.1 مفهوم التنمية البشرية:

يقوم مفهوم التنمية البشرية وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (PNUD) على أنها: "عملية توسيع القدرات البشرية والانتفاع بها"²، من خلال توسيع نطاق الخيارات أمام الناس، والواقع أن الخيارات (choices) هي تعبير عن مفهوم أرقى، يعود إلى الاقتصادي Amartya Sen الذي عرف التنمية على أنها "عملية توسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها الأفراد"³. ولا ينظر لهذه الحريات على أنها أهداف للتنمية فقط، بل هي أداة لبلوغها. فالحرية السياسية تساعد في تحقيق الأمن الاقتصادي،

¹ عدنان داود محمد العذاري وهدى زوير مخلف الدعوي [2010]: "الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية نظرية وتحليل في دول عربية مختارة"، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن، ص، ص، ص، 18، 19

² UNDP [1990] : « Human developpment report »,Oxford university press, New York, P. 10

³ Amartya Sen [2000] : « un nouveau modèles économique-développement, justice, liberté », traduit de l'anglais par Michel Bessières, édition ODILE JACOB, Paris, P. 15

وكذلك تساعد في توسيع الفرص الاجتماعية للمشاركة الاقتصادية، كما أن الرفاه الاقتصادي يدعم التسهيلات الاجتماعية، ويقوي الحقوق السياسية. بصفة عامة يرى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD أن التمكين يعني تحقيق الخيارات الأساسية الثلاث هي:

- أن يحيا الإنسان حياة طويلة ومديدة وصحية؛

- أن يكتسب المعرفة؛

- أن يحصل على الموارد اللازمة للحصول على مستوى معيشي لائق.

ويعرف تقرير التنمية البشرية لعام 1993 التنمية البشرية على أنها "تنمية الناس، من أجل الناس وبواسطة الناس"¹ وهذا يعني الاستثمار في قدرات البشر.

كما أشار تقرير التنمية البشرية لعام 1994 إلى التنمية البشرية المستدامة، حيث عرفها "بأن يكون لدينا التزام أخلاقي بأن نعمل من أجل الأجيال القادمة ما فعلته الأجيال السابقة من أجلنا"².

"تعنى التنمية البشرية في آن واحد بإنتاج السلع والخدمات وتوزيعها من جهة، وبتوسيع واستخدام الامكانيات البشرية من جهة أخرى. فمفهوم التنمية البشرية يشمل ويتجاوز الاهتمامات السابقة الذكر، وهو يحل جميع المسائل المتعلقة بالمجتمع من نمو اقتصادي ومبادلات، وعمالة، وحرريات سياسية، وقيم ثقافية وغيرها، من وجهة نظر الأفراد، إذن فهو يرتكز على توسيع الخيارات"³.

في هذا الصدد تم استنتاج أن التنمية البشرية مفهوم له بعدان أساسيان⁴:

- أولهما يهتم بمستوى حالة النمو الإنساني في مختلف مراحل الحياة، و هو نمو لقدرات الإنسان طاقاته البدنية، و العقلية و النفسية، والاجتماعية، حتى مهاراته، من خلال ما يتطلب الإشباع المتنامي لمختلف احتياجات ذلك النمو بعناصرها المادية وغير المادية.

- أما البعد الثاني لمفهوم التنمية البشرية هو أنها عملية تتصل باستثمار الموارد والمدخلات والأنشطة الاقتصادية التي تولد الثروة و الإنتاج اللازم لتنمية تلك القدرات البشرية.

¹ UNDP [1993] : « Human development report »,Oxford university press, New York, P. 3

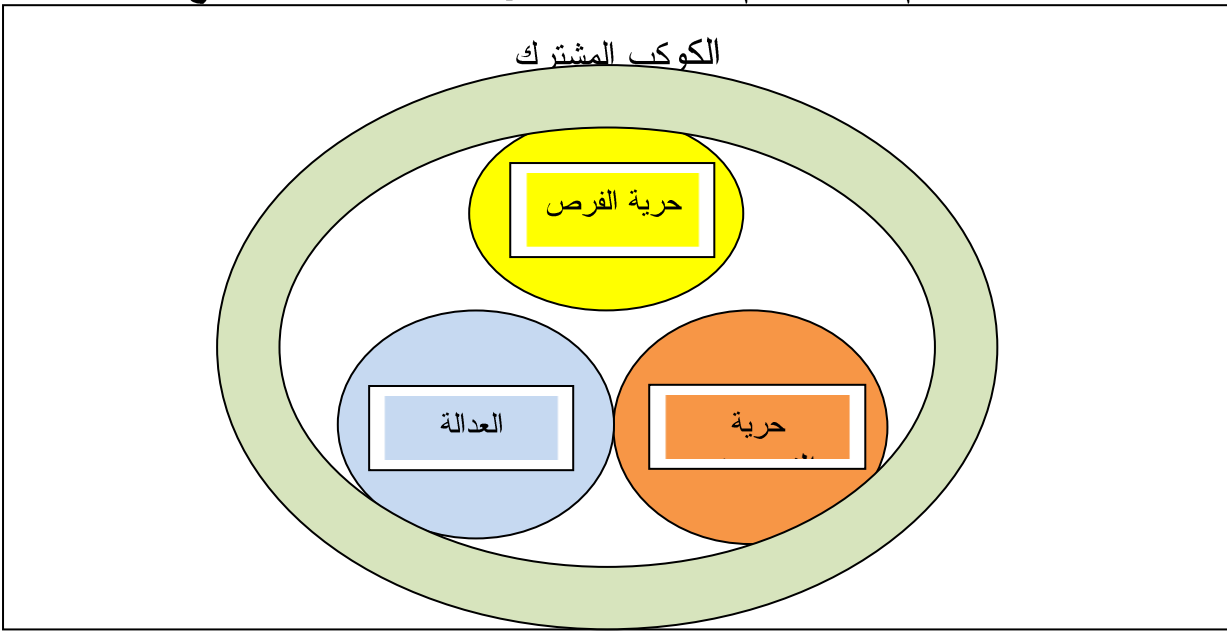
² UNDP [1994] : « Human development report »,Oxford university press, New York, P.17 , 18

³ أحمد اسماعيل حجي و حسام حمدي عبد الحميد [2012]: "الجامعة والتنمية البشرية، أصول نظرية وخبرات عربية وأجنبية مقارنة"، الطبعة الأولى دار النشر عالم الكتب، القاهرة، ص. 9

⁴ حامد عمار [1998]: "دراسات في التربية و الثقافة، مقالات في التنمية البشرية، العربية، الأحوال و البيئة الثقافية"، الطبعة الأولى، دار العربية للكتاب، القاهرة، ص. 53

هناك عناصر ثلاثة للامكانات التي يتضمنها مفهوم التنمية البشرية، وهذه العناصر ترتبط بالفرص وحرية التصرف التي تحدد قدرة الأشخاص على التأثير في حياتهم ومبادئ العدالة التي تؤثر في طبيعة العمليات والنتائج الاجتماعية، اضافة إلى البيئة المشتركة التي تضم هذه العناصر، أين يتم توسيع آفاق هذه الحريات المتداخلة، هذا ما يوضحه الشكل رقم (1.1).

الشكل رقم (1.1): مفهوم التنمية البشرية على كوكب يعيش عليه الجميع



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2010]: "تقرير التنمية البشرية 2010، الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية"، ص.24

إذن التنمية البشرية أوسع بكثير من النظريات الكلاسيكية للتنمية الاقتصادية، ذلك أن نماذج النمو الاقتصادي تهتم بزيادة الناتج المحلي الاجمالي أكثر مما تهتم بتحسين ظروف المعيشة، أما سياسات الرفاهية الاجتماعية فتركز على الانسان على أنه الغاية من عملية التنمية.

3.1 أهداف التنمية للألفية:

في سبتمبر من سنة 2000، أعلن ممثلو 189 دولة المشاركة في قمة الأمم المتحدة عن انطلاق ألفية جديدة تسعى من خلالها إلى تحقيق أهداف أساسية للبشرية في القرن الواحد والعشرون تمثلت فيما يلي¹:

الهدف الأول: استئصال الفقر والجوع المدقعين؛

الهدف الثاني: ضمان التعليم الابتدائي للجميع؛

الهدف الثالث: ضرورة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة،

الهدف الرابع: تخفيض نسبة وفيات الأطفال؛

الهدف الخامس: تحسين صحة الأمهات؛

الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية، و الملاريا، و أمراض أخرى؛

الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية؛

الهدف الثامن: تطوير الشراكة العالمية للتنمية.

من أجل تنفيذ هذه الأهداف، تم تحديد جملة من الغايات والمؤشرات المتعلقة بكل هدف من

الأهداف الثمانية المذكورة أعلاه وهذه الأخيرة تم التعبير عنها بـ 48 مؤشر. الجدول رقم (1.1)

يوضح هذا التقسيم بالتفصيل.

¹ <http://www.un.org/arabic/esa/rbas/MDG/>

الجدول (1.1): غايات أهداف الألفية للتنمية

| | |
|------------|---|
| الغاية(1) | تخفيض نسبة السكان الذين دخلهم أقل من واحد دولار في اليوم إلى النصف خلال الفترة 1990-2015 |
| الغاية(2) | تخفيض نسبة السكان الذين يعانون من الجوع خلال 1990-2015 |
| الغاية(3) | في 2015 لابد من توفير كل الوسائل لتحقيق التعليم الابتدائي لكل الأطفال (ذكور، إناث) |
| الغاية(4) | الحث على المساواة بين الجنسين فيما يخص التعليم الابتدائي والثانوي في 2005، وفي كل المستويات عند حلول عام 2025 |
| الغاية(5) | تخفيض وفيات الأطفال ما دون خمس سنوات بالثلثين ما بين 1990 إلى 2015 |
| الغاية(6) | تخفيض نسبة وفيات الأمهات بثلاثة أرباع ما بين 1990-2015 |
| الغاية(7) | بحلول 2015، توقيف انتشار فيروس نقص المناعة |
| الغاية(8) | بحلول 2015، مكافحة داء الملاريا ومختلف الأمراض الخطيرة |
| الغاية(9) | دمج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات الوطنية والعمل على المحافظة على البيئة |
| الغاية(10) | التخفيض إلى النصف نسبة السكان الذين لا تتوفر لديهم مياه صالحة للشرب بحلول 2015 |
| الغاية(11) | تحسين بشكل ملموس معيشة 100 مليون على الأقل من السكان الذين يقطنون الأكوخ بحلول 2020 |
| الغاية(12) | متابعة تنفيذ النظام التجاري والمالي المفتوح بين الدول والذي يعتمد أساسا على قواعد واضحة |
| الغاية(13) | مواجهة الاحتياجات الخاصة للدول الأقل نموا |
| الغاية(14) | مواجهة الاحتياجات الخاصة للدول غير ساحلية والذين هم متواجدون في جزر |
| الغاية(15) | معالجة وبشكل كلي ديون الدول السائرة في طريق النمو وفقا لمعايير وطنية ودولية من أجل الوفاء بديونها في الأجل الطويل |
| الغاية(16) | خلق فرص عمل جديدة ومنتجة للشباب من خلال التعاون مع الدول السائرة في طريق النمو |
| الغاية(17) | استلام الأدوية المهمة وغير المتوفرة في الدول السائرة في طريق النمو من خلال التعاون في مجال الصناعات الصيدلانية |
| الغاية(18) | في مجال التعاون مع القطاع الخاص، تبيان إيجابيات التكنولوجيا الحديثة لاسيما تكنولوجيا الإعلام والاتصال |

Source : DWIGHT. H et autre [2008] : « économie du développement », 3^{eme} édition, deboeck, Belgique, P. 74

المبحث الثاني: قياس التنمية البشرية

اكتسب مفهوم التنمية البشرية دفعا قويا لقياسها، وهذا بغية تقييم الانجازات التي يحققها بلد معين في هذا المجال، حيث تم استحداث عدة مقاييس تعطي صورة عن أوجه مختلفة الجوانب. و هذا ما سيتم عرضه من خلال هذا المبحث، حيث سنتطرق إلى طريقة قياس التنمية البشرية وكذا المؤشرات المعتمد عليها في ذلك.

1.2 مؤشر التنمية البشرية (IDH) (Indice de développement humain):

تم إصدار مؤشر التنمية البشرية في التقرير الأول لعام 1990 لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD. يعتبر هذا الدليل عنصرا هاما في تقارير التنمية البشرية، و صمم ليكون مقياسا بسيطا وبديلا عن الناتج المحلي الإجمالي. يقيس التقدم في ثلاثة أبعاد: عيش حياة مديدة وصحية تحصيل التعليم والمعرفة والتمتع بمستوى معيشي لائق، كما يعطي هذا الدليل تدرجا نسبيا للبلدان، ويبين المدى الذي وصل إليه كل بلد على هذا الدليل الذي تقع قيمه ما بين الصفر والواحد. "يبرر التقرير التركيز على عدد مختار من المتغيرات بسبب الافتقار للإحصاءات القابلة للمقارنة من جهة، وتجنبنا لتعقيد الدليل من جهة أخرى"¹.

1.1.2 عناصر مؤشر التنمية البشرية:

يستند مؤشر التنمية البشرية على ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية، وهي الحياة المديدة والصحية والمعرفة ومستوى معيشي لائق. كل بعد من هذه الأبعاد تم التعبير عنه بواسطة مجموعة من المؤشرات، يتم الاعتماد عليها لحساب دليل كل بعد، وذلك كمايلي:

¹ ابراهيم مراد الدعمة [2009]: "التنمية البشرية (الانسانية) بين النظرية والواقع"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص. 22

- الحياة الطويلة والصحية:

هناك عدة مؤشرات يتم الاعتماد عليها لقياس المستوى الصحي تتمثل في: معدل وفيات الأطفال الرضع، أو معدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات، أو معدل وفيات الأمهات... إن عدم الاهتمام بالرعاية الصحية يولد العديد من الأمراض، فالمستوى الصحي يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، إذ يعد الاهتمام بالصحة أحد العوامل المهمة لزيادة الإنتاجية بالنسبة للفرد والمجتمع، كما توسع قاعدة الموارد البشرية وتحسنها أيضا، بالإضافة إلى أنها حق لكل إنسان... "فقد أثبتت العديد من الدراسات التأثير الايجابي للانفاق على الرعاية الصحية على إنتاجية القوة العاملة ومن ثم على النمو الاقتصادي"¹.

غير أن المتغير الذي استخدم للتعبير عن المستوى الصحي لأي بلد ولحساب IDH هو العمر المتوقع عند الولادة. "وقد تم اختيار هذا المؤشر ليعبر على الحياة الطويلة والصحية، حيث أن مزايا مختلفة مثل التغذية الكافية والصحة الجيدة ترتبط ارتباطا وثيقا بارتفاع العمر المتوقع عند الولادة"². يقاس هذا المؤشر بالفرق بين القيمة العظمى التي تحدد بمتوسط طول العمر الأكثر ارتفاعا. في 1994-1995³ تم ضبط الحدود بطريقة معيارية، حيث تم تحديد القيمة الدنيا بـ 25 سنة والقيمة العظمى بـ 85 سنة. غير أنه في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 تم تغيير القيم الدنيا والقيم القصوى لمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، حيث تعتبر القيمة الدنيا الحد الأدنى الذي يحتاج إليه

¹ عدنان داود، محمد العذاري وهدى زوير محلف الدعي [2010]: "الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية، نظرية وتحليل في دول عربية مختارة"، الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص. 44

² ابراهيم العيسوي [2000]: "التنمية في عالم متغير"، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، ص. 120

³ DESTREMEAU.B et SALAMA. P [2002] : « Mesures et démesure de la pauvreté », 1^{er} édition, press universitaires de France, Paris, P. 82

المجتمع للاستمرار، وقد "حددت بـ 20 سنة، أما القيمة القصوى فقد حددت على أساس القيمة القصوى التي سجلها هذا المؤشر خلال الفترة 1980-2010 والتي قدرت بـ 83.2 سنة"¹.

- المستوى التعليمي:

لقد تم تناول التعليم في إطار التنمية البشرية من ثلاث زوايا رئيسية:²

الزاوية الأولى: اهتمت بتوفير التعليم بوصفه أداة لاكتساب التكنولوجيا؛

الزاوية الثانية: ركزت على ربط التعليم باحتياجات سوق العمل؛

الزاوية الثالثة: طرحت هذه الأخيرة التعليم بوصفه حقا إنسانيا أساسيا يهدف إلى تحسين وضع البشر وليس إعدادهم للعمل فقط.

المؤشر الذي تم اختياره ليعبر عن المستوى التعليمي في تقرير التنمية البشرية لعام 1990 هو نسبة السكان الملمين بالقراءة والكتابة وقد تم تحديد قيمة عظمى لهذه الأخيرة بـ 100٪ (PNUD 1990)، غير أنه تم تعديل هذا المؤشر في 1991³، حيث تم إضافة متوسط عدد سنوات التمدرس إلى معدل معرفة القراءة والكتابة لدى البالغين مع ترجيح الأول بالثلث والثاني بالثلثين. في 1995⁴ تم تعويض متوسط عدد سنوات التمدرس بنسبة التمدرس في ثلاث مستويات (الابتدائي، الثانوي والعالي)، وفي 2010 تم التعبير عن المستوى التعليمي بمتوسط سنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع.

(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010)

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2010]: "تقرير التنمية البشرية 2010، عدد خاص في الذكرى العشرين، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية"، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ص. 220

² عدنان داود محمد العذاري وهدى زوير مخلف الدعمي [2010]: مرجع سابق، ص، 42

³ DESTREMEAU.B et SALAMA. P [2002] : « Mesures et démesure de la pauvreté », 1^{er} édition, press universitaires de France, Paris, OP .CIT, P. 82

⁴ Idem, même page

- المستوى المعيشي:

إن المؤشر المستعمل للتعبير عن مدى حيازة الفرد للمواد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق هو مؤشر الدخل، وقد خضع هذا الأخير لعدة تعديلات. حاليا تم الاعتماد على نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، الذي حل محل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لحساب تحويلات العاملين من الخارج والمساعدة الإنمائية الرسمية مثلا في قياس الدخل. وقد أزيل الحد الأعلى للدخل بهدف ترجيح قيمة الدليل للسماح للبلدان التي تتخطى عتبة 40000 دولار من قياس المستوى الحقيقي للدخل على نحو أفضل¹.

أما الحد الأدنى للدخل والذي يضمن البقاء فقد حددها تقرير التنمية البشرية لعام 2010 بـ 163 دولار أمريكي وهو مبلغ أعلى بقليل من ثلث خط الفقر الذي حدده البنك الدولي بمبلغ 1.25 دولار أمريكي في اليوم. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010)

2.1.2 طريقة حساب مؤشر التنمية البشرية :

بعد أن تعرفنا على المتغيرات التي تعبر عن العناصر الثلاثة للتنمية البشرية، والحد الأقصى والحد الأدنى لكل متغير سنتطرق لطريقة حساب IDH. لكن قبل ذلك لابد من التعرف على طريقة حساب كل عنصر من عناصره.

- مؤشر طول الحياة vie :

$$I_{vie} = \frac{\text{الحد الأدنى للعمر المتوقع عند الولادة} - \text{العمر المتوقع عند الولادة الفعلي}}{\text{الحد الأدنى للعمر المتوقع عند الولادة} - \text{الحد الأقصى للعمر المتوقع عند الولادة}}$$

¹ نصيرة قوريش [2011]: "التنمية البشرية في الجزائر وأفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية 6

كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي، شلف، ص. 35 http://www.univ-chlef.dz/ratsh/REACH_FR/Article_Revue_Academique_N_06_2011/article_05.pdf (consulté le: 01/10/2012).

• دليل متوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال (B): ويحسب كمايلي:

$$B = \frac{\text{الحد الأدنى لمتوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال} - \text{متوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال الفعلي}}{\text{الحد الأدنى لمتوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال} - \text{الحد الأقصى لمتوسط سنوات الدراسة المتوقع للأطفال}}$$

$$C = \frac{\text{الحد الأدنى لمتوسط سنوات الدراسة المتوقع للكبار} - \text{متوسط سنوات الدراسة المتوقع للكبار الفعلي}}{\text{الحد الأدنى لمتوسط سنوات الدراسة المتوقع للكبار} - \text{الحد الأقصى لمتوسط سنوات الدراسة المتوقع للكبار}}$$

وعليه فإنه لحساب مؤشر التحصيل العلمي نحسب المتوسط الهندسي للأدلة السابق ذكرها ثم نطبق معادلة قيمة البعد، باستعمال الصفر باعتباره المتوسط الهندسي الأدنى والحد الأقصى للأدلة الناتجة عن الفترة قيد الدراسة (في 2010 حدد الحد الأقصى بـ 0,951)، ومنه فإن:

$$I_{education} = \frac{\sqrt{BC} - 0}{0,951 - 0}$$

- مؤشر مستوى المعيشة **revenu** :

في هذا الصدد سيتم الاستناد إلى الصيغة المستنتجة من أعمال أمارتيا سن وذلك كمايلي:

$$I_{revenu} = \frac{\log(\text{الحد الأدنى نصيب الفرد من الدخل القومي ابالدولار}) - \log(\text{نصيب الفرد من الدخل القومي الفعلي بالدولار})}{\log(\text{الحد الأقصى نصيب الفرد من الدخل القومي ابالدولار}) - \log(\text{الحد الأدنى نصيب الفرد من الدخل القومي ابالدولار})}$$

يستخدم "دليل التنمية البشرية لوغاريتم الدخل لتعكس أهمية تناقص الدخل عند زيادة الدخل القومي الإجمالي"¹.

وعلى هذا الأساس فإن IDH يحسب كمتوسط هندسي لمؤشرات العناصر التي تكونه وذلك كمايلي:

$$IDH = \sqrt[3]{I_{vie} \cdot I_{education} \cdot I_{revenu}}$$

¹ <http://hdr.undp.org/fr/content/l%E2%80%99indice-du-d%C3%A9veloppement-humain-idh>

3.1.2 مؤشر التنمية البشرية الهجين:

من أجل تقييم ما حققته الدول في مجال التنمية البشرية في الماضي، وبغية الاستفادة من وفرة البيانات المتاحة عن المؤشرات الأصلية: كمتوسط العمر المتوقع عند الولادة والإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالمدارس وما تحمله من مدلول، تم استحداث مؤشر التنمية البشرية الهجين وهو دليل يحسب على أساس الصيغة الجديدة المبينة أعلاه وباستخدام الأدلة الواردة في تقارير التنمية البشرية لعام 2009 وما سبقها. ولأسباب تتعلق بتوفر البيانات يعتبر هذا الدليل ملائماً لتحليل الاتجاهات الطويلة الأجل، وهو المؤشر الذي سنستخدمه في الدراسة التطبيقية. (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2010)

الجدول التالي يظهر الإصلاحات التي أجريت على مؤشر التنمية البشرية.

الجدول (2.1): إصلاحات مؤشر التنمية البشرية لعام 2010

| في عام 2010 | | | قبل 2010 | | | الأبعاد |
|-----------------|---------------|--|-----------------|-------------|--|---------------|
| القيمة القصوى | القيمة الدنيا | المؤشرات | الحد الأقصى | الحد الأدنى | المؤشرات | |
| 83,2 | 20 | العمر المتوقع عند الولادة (السنوات) | 85 | 25 | العمر المتوقع عند الولادة (السنوات) | الصحة |
| 20,6 | 0 | متوسط سنوات الدراسة المتوقعة | 100 | 0 | معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (نسبة مئوية) | المعرفة |
| 13,2 | 0 | متوسط سنوات الدراسة | 100 | 0 | القيد الإجمالي في التعليم (نسبة مئوية) | |
| 108211 | 163 | نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي بالدولار معدلاً بالقوة الشرائية | 40000 | 100 | نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار معدلاً بالقوة الشرائية | مستوى المعيشة |
| المتوسط الهندسي | | | المتوسط الحسابي | | | IDH |

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي [2011]: "تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن إحصاءات التنمية البشرية، اللجنة الإحصائية، الدورة الثانية والأربعون، 22-25 فيفري 2011، ص. 6

مثال عن طريقة حساب مؤشر التنمية البشرية (حالة فيتنام):¹

| المؤشر | القيمة |
|---|--------|
| متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنوات) | 75.2 |
| متوسط سنوات الدراسة (سنوات) | 5.5 |
| متوسط سنوات الدراسة المتوقع (سنوات) | 10.4 |
| نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي (PPA) | 2805 |

مع العلم أن معالم قياس دليل التنمية البشرية التي سيتم استعمالها مدرجة في الجدول التالي:
الجدول (3.1): معالم قياس دليل التنمية البشرية

| الحد الأدنى | الحد الأقصى | البعد |
|-------------|--------------------------------|---|
| 20 | 83.4 (اليابان في 2011) | متوسط العمر المتوقع عند الولادة |
| 0 | 13.1 (الجمهورية التشيكية 2005) | متوسط سنوات الدراسة (سنوات) |
| 0 | 18 | متوسط سنوات الدراسة المتوقع |
| 0 | 0.978 (نيوزلاندا في 2010) | دليل التعليم المركب |
| 100 | 107721 (قطر في 2011) | نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي (PPA) |

Source : PNUD [2011] : « Rapport sur le développement humain 2011, Durabilité et équité, un Meilleur Avenir pour Tous », Programme des Nations Unies pour le développement, New York, P. 186

مؤشر طول الحياة:

$$I_{vie} = \frac{75.2 - 20}{83.4 - 20} = 0.870$$

دليل متوسط سنوات الدراسة:

$$B = \frac{5.5 - 0}{13.1 - 0} = 0.478$$

دليل متوسط سنوات الدراسة المتوقع:

$$C = \frac{10.4 - 0}{18 - 0} = 0.576$$

¹ PNUD [2011] : « Rapport sur le développement humain 2011, Durabilité et équité, un Meilleur Avenir pour Tous », Programme des Nations Unies pour le développement, New York, P. 186

مؤشر التحصيل العلمي:

$$I_{education} = \frac{\sqrt{0.478 \times 0.576} - 0}{0.978 - 0} = 0.503$$

مؤشر مستوى المعيشة:

$$I_{revenu} = \frac{\ln(2805) - \ln(100)}{\ln(107721) - \ln(100)} = 0.478$$

مؤشر التنمية البشرية:

$$IDH = \sqrt[3]{0.870 \times 0.503 \times 0.478} = 0.593$$

2.2 مؤشر التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة (Indice de développement humain ajusté aux inégalités (IDHI))

يعالج مؤشر التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة التفاوت في التوزيع بين السكان في كل بعد من أبعاد التنمية البشرية. وهذا الدليل قائم على مجموعة من الأدلة المركبة التي تبيّن التوزيع في كل بعد، اقترحها Foster, Lopez-Calva et Szekely (2005) على أساس مجموعة مقاييس عدم المساواة التي وضعها Atkinson (1970). يعد هذا المؤشر بأنه "المتوسط الهندسي للمتوسطات الهندسية لجميع السكان في كل بعد على حدا، بحيث أنه عندما تكون مساواة تامة بين الناس يتساوى مؤشر التنمية البشرية ومؤشر التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة ، وفي حال عدم المساواة يكون هذا الأخير أقل من قيمة مؤشر التنمية البشرية"¹.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2010]: "تقرير التنمية البشرية 2010، عدد خاص في الذكرى العشرين، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية"، مرجع سابق، ص.221

على هذا الأساس يمكن القول أن "مؤشر التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة ما هو إلا تعبير عن المستوى الحقيقي للتنمية البشرية، بينما يمكن اعتبار مؤشر التنمية البشرية، مؤشرا للتنمية البشرية المحتملة الذي يمكن تحقيقه في حال نفي عدم المساواة"¹.

1.2.2 عناصر مؤشر التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة:

يتم حساب مؤشر التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة كمتوسط هندسي للمتوسطات الهندسية، تحسب في أوساط الفئات السكانية لكل بعد على حدة، وهو يحسب أوجه عدم المساواة في الأبعاد المحددة في مؤشر التنمية البشرية. على هذا الأساس فإن عناصر مؤشر التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة هي كمايلي:

- **الحياة المديدة والصحية:** قد تم التعبير عنها بمؤشر متوسط العمر المتوقع عند الولادة، بحيث يجري تقدير عدم المساواة في التوزيع في بعد الحياة الطويلة والصحية على أساس بيانات جداول الوفيات المختصرة الصادرة عن إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة وهو يشمل معدلات الوفيات ومتوسط العمر عند الوفاة لكل فئة عمرية.
- **التحصيل العلمي:** يستند أساسا كما أشرنا سابقا في عناصر مؤشر التنمية البشرية إلى متوسط سنوات الدراسة ومتوسط سنوات الدراسة المتوقع، مع قياس التوزيع في هذا البعد لمعرفة ما إذا كان هناك عدم المساواة في بعد التحصيل العلمي أم لا.

¹برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2010]: مرجع سابق، ص.222

- المستوى المعيشي: المعبر عنه بنصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي مع قياس التفاوت في مستوى المعيشة على أساس نصيب الفرد المتاح من دخل الأسرة أو نصيب الفرد من استهلاك الأسرة.

2.2.2 طريقة حساب مؤشر التنمية البشرية المعدل وفقا لعدم المساواة

يجري حساب مؤشر التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة على ثلاث مراحل هي:

المرحلة الأولى: قياس عدم المساواة في التوزيع

يتم ذلك بالاستناد إلى مجموعة مقاييس عدم المساواة الصادرة عن **Atkinson** (1970)، ويحدد عامل

المخاطرة ϵ بواحد، ومن ثم يتم قياس عدم المساواة باستخدام المعادلة التالية: $A = 1 - g/\mu$

حيث:

g : يمثل المتوسط الهندسي؛

μ : المتوسط الحسابي في التوزيع.

ومن خلال هذه المعادلة يتم قياس عدم المساواة في توزيع كل بعد من خلال العلاقة التالية:

$$A_x = 1 - \frac{\sqrt[n]{X_1 \dots \dots X_n}}{\bar{X}} \dots \dots (1)$$

حيث:

$X_1 \dots \dots X_n$: يمثل التوزيع في بعد المكاسب؛

A_x : تحسب قيمة عدم المساواة في بعد العمر المتوقع، وسنوات الدراسة ونصيب الفرد من الدخل القومي.

ملاحظة:

في المعادلة (1) المتوسط الهندسي لا يقبل القيمة الصفر، ولذلك في متوسط سنوات الدراسة تضاف سنة واحدة إلى الأرقام المسجلة لغرض حساب عدم المساواة. وفي حالة الارتفاع المفرط في

قيمة نصيب الفرد من الدخل تقتطع نسبة 0.5% من الخمس الأعلى في التوزيع للحد من تأثير القيمة المرتفعة جدا، ويتم تعويض الدخل السالب أو المنعدم في الخمس الأسفل بالقيمة الدنيا وهي 0.5%.

المرحلة الثانية: تعديل أدلة الأبعاد وفقا لعامل عدم المساواة

يتم في هذه المرحلة تعديل متوسط الانجازات في بعد معين \bar{X} وفق عامل عدم المساواة وذلك

كمايلي:

$$\bar{X}^* = \sqrt[n]{X_1 \dots \dots \dots X_n} = \bar{X}(1 - A_x)$$

وتحسب أدلة الأبعاد المعدلة بعامل عدم المساواة بضرب أدلة أبعاد مؤشر التنمية البشرية بعامل $(1 - A_x)$

المرحلة الثالثة:

في هذه المرحلة يتم حساب دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة. دليل

التنمية البشرية المعدل وفق عدم المساواة ما هو إلا المتوسط الهندسي لأدلة الأبعاد الثلاثة المعدلة

بعامل عدم المساواة الذي يتضمن دليل الدخل غير المعدل، أي خالي من اللوغاريتم ($IDHI^*$).

$$IDHI^* = \sqrt[3]{(1 - A_{vie})I_{vie} (1 - A_{education})I_{education} (1 - A_{revenue})I_{revenue}^*}$$

- حساب مؤشر التنمية البشرية على أساس دليل الدخل غير معدل:

$$IDH^* = \sqrt[3]{I_{vie} I_{education} I_{revenue}^*}$$

- حساب نسبة الفارق بين قياس كل من IDH^* و $IDHI^*$ كمايلي:

$$1 - \frac{IDHI^*}{IDH^*} = 1 - \sqrt[3]{(1 - A_{vie})(1 - A_{education})(1 - A_{revenue})}$$

وبما أن نسبة الفارق الناتجة من عدم المساواة في توزيع الدخل هي ذاتها متوسط الدخل واللوغاريتم،

سيحسب دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة كمايلي:

$$IDHI = \left(\frac{IDHI^*}{IDH^*} \right) IDH$$

أي بعبارة أخرى:

$$IDHI = \sqrt[3]{(1 - A_{vie})(1 - A_{education})(1 - A_{revenue})} IDH$$

ولعل من أهم خصائص IDHI هي¹:

- إن القياس يوفر معاملة متساوية لجميع الفئات الفرعية، ويعني ذلك أن أي تحسن أو تدهور في توزيع التنمية البشرية داخل فئة بعينها من فئات المجتمع (مع بقاء التنمية البشرية على حالها بالنسبة للفئات الأخرى)، سوف يتجلى في قياس المستوى العام للتنمية البشرية؛
- المؤشر مستقل عن غيره، بمعنى أن الترتيب الذي تجمع فيه البيانات بين مختلف الأفراد أو فئات الأفراد أو الأبعاد يعطي النتيجة نفسها، فليس هناك حاجة لمجموعة متسلسلة معينة من مصادر البيانات أو لمصدر وحيد من البيانات.

مثال عن طريقة حساب IDHI (سلوفينيا)²:

| المؤشر | دليل البعد | قياس عدم المساواة | الدليل المعدل بعامل عدم المساواة |
|---------------------------------|------------|-------------------|----------------------------------|
| متوسط العمر المتوقع | 0.93 | 0.043 | $(1-0.43)(0.93)=0.890$ |
| متوسط سنوات الدراسة | 9 | | |
| متوسط سنوات الدراسة المتوقع | 16.7 | | |
| دليل التعليم | 0.782 | 0.04 | $(1-0.04)(0.782)=0.751$ |
| لوغاريتم الناتج المحلي الاجمالي | 10.16 | | |
| الدخل القومي الاجمالي | 25.857 | 0.122 | $(1-0.122)(0.238)=0.209$ |

| دليل التنمية البشرية | دليل التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة | الفارق |
|--|---|-----------------------------------|
| $\sqrt[3]{0.93 \times 0.782 \times 0.238} = 0.557$ | $\sqrt[3]{0.89 \times 0.75 \times 0.209} = 0.519$ | $1 - \frac{0.519}{0.557} = 0.068$ |
| $\sqrt[3]{0.93 \times 0.782 \times 0.780} = 0.828$ | $(0.519/0.557) \times 0.828 = 0.772$ | |

¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي [2011]: "تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن إحصاءات التنمية البشرية، اللجنة الإحصائية، الدورة

الثانية والأربعون، 22-25 فيفري 2011، ص. 11

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2010]: مرجع سابق، ص. 223

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتبين لنا أن تعديل عامل عدم المساواة في دليل التنمية البشرية لدولة سلوفينيا أدى إلى فقدان الدليل 6.76 % من قيمته، وذلك من 0.828 إلى 0.772 .

3.2 مؤشر عدم المساواة بين الجنسين ((Indice des inégalités de genre (IIG)):

يعكس مؤشر عدم المساواة بين الجنسين التفاوت بين الجنسين في ثلاثة أبعاد هي: الصحة الإنجابية والتمكين والمشاركة في سوق العمل. يبين المؤشر الفرق في التنمية البشرية الناتج من عدم التساوي في الانجازات بين الذكور والإناث في الأبعاد الثلاثة. تتراوح قيمة المؤشر بين الصفر في حالة تساوي أداء المرأة وأداء الرجل، وواحد في حال عدم المساواة بينهما في جميع الأبعاد.

"حل هذا المؤشر محل المقياسين المستخدمين منذ عام 1995 وهما مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس (ISDH) ومؤشر مشاركة المرأة (IPF)، الذي يقيس المساواة بين الجنسين في المشاركة في الحياة الاقتصادية، والسياسية ودوائر صنع القرار"¹. اعتبر هذا المقياس كبديل لهما نظرا لتعرض هذين المقياسين لعدة انتقادات بسبب الثغرات على الصعيد النظري والمنهجي، والمتمثلة في:

- "إن المؤشرات المستعملة في قياس اللامساواة في دخل الإناث و الذكور، تخص مجتمعات و ثقافات الدول الغربية، فقد وضع هذا المؤشر على أساس الاستقلالية الاقتصادية للمرأة، وهي حالة خاصة بالدول الغربية"².

- "إن الاختلاف في الدخل المتوقع من العمل للذكور و الإناث لا يمكن تفسيره باللامساواة في الدخل، فطريقة تقاسم الدخل و الموارد داخل الأسرة عامل مهم في تحديد رفاه المرأة، وهذا التوزيع يتباين

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2010]: مرجع سابق، ص. 12

² BENFARHAT. S [2007] : « niveau de vie des ménages, développement humain et bonne gouvernance démocratique : les fondements philosophiques et les indicateurs de mesure », thèse de doctorat d'état, P. 95

من مجتمع لآخر لأنه جزء هام من تقسيم العمل و المسؤوليات في المجتمع بين الرجل والمرأة¹. كما أنه "لا يمكن اعتبار ربة البيت بطالة، بما أنها لا تبحث عن عمل و لا تحصل على أجر ولا تعد حالة من اللامساواة بين الجنسين، ففي الجزائر مثلا العديد من النساء العاملات يفضلن ترك العمل للاعتناء بأولادهن، كما أن العديد منهن يمارسن نشاطات اقتصادية لا يتقاضون عليها أجرا، إلا أنهم يحصلون على مداخيل للأسرة (خاصة في المناطق الريفية)، من دون أن يطالبن بالاستقلالية الاقتصادية. إذن لا يمكن استخدام ISDH كمعيار للمقارنة بين الدول"².

1.3.2 عناصر مؤشر عدم المساواة بين الجنسين:

يتضمن هذا المؤشر التفاوت في ثلاثة أبعاد هي:

- **الصحة الإنجابية:** تم التعبير عن هذا البعد بمعدل وفيات الأمهات، ومعدل خصوبة المراهقات، حيث أنه يحسب "معدل وفيات الأمهات على أساس حد أدنى هو 10 وفيات لكل 100000 ولادة حية وحد أقصى هو 1000 حالة وفاة لكل 100000 ولادة حية. وقد تم تبرير طريقة اختيار الحد الأدنى والحد الأقصى بكون أن البلدان التي يتخطى فيها معدل الوفيات الألف لا تختلف كثيرا من حيث القدرة على تهيئة الظروف الملائمة لتحسين صحة الأمهات، كما أن البلدان التي يتراوح فيها هذا المعدل بين 1 و10 وفيات لكل 100000 ولادة حية متشابهة مبدئيا من حيث

¹ UNDP[1995] : «Human development reports», Page.131, (site d'Internet <http://undp.org/en/media/hdr1995> en pdf

² BENFARHAT. S [2007]: op.cit, Pages. 95, 96

مستوى الأداء. أما فيما يخص معدل خصوبة المراهقات فقد حددت قيمتها الدنيا بـ 0.1%¹. من خلال هذين المؤشرين نحصل على دليل الصحة الانجابية للمرأة.

- **التمكين:** يستند أساساً على متغيرين هما: التمثيل في المجلس النيابي ونسبة السكان من ذوي التحصيل العلمي الثانوي على الأقل فمن خلال هذين المتغيرين نحصل على دليل تمكين المرأة ودليل تمكين الرجل.

- **سوق العمل:** يعتمد هذا البعد على معدل مشاركة النساء والرجال في القوى العاملة. للحصول على دليل مشاركة المرأة في سوق العمل يكون من خلال معدل مشاركة النساء في القوى العاملة، وللحصول على دليل مشاركة الرجل في سوق العمل يكون من خلال معدل مشاركة الرجال في القوى العاملة.

2.3.2 طريقة حساب مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (IIG):

يتم حساب مؤشر عدم المساواة بين الجنسين على خمس مراحل نشرحها في الخطوات التالية:

المرحلة الأولى: معالجة قيمة الصفر والقيم المتطرفة

يتم في هذه المرحلة تحديد الحد الأدنى والحد الأقصى في معدل وفيات الأمهات ومعدل خصوبة المراهقات (10 وفيات كحد أدنى و1000 حالة وفاة كحد أقصى و0.1% كحد أدنى لمعدل خصوبة المراهقات). أما فيما يخص التحصيل العلمي الثانوي والعالي ومعدل مشاركة المرأة في سوق العمل، فقد حددت القيمة الدنيا لهذين المتغيرين بـ 0.1%. غير أنه في حالة البلدان، التي تكون فيها نسبة تمثيل المرأة في المجالس النيابية 0% يتم تعويضه بنسبة 0.1% لأن المتوسط الهندسي لا يقبل القيمة صفر. كما أن للمرأة شيئاً من النفوذ السياسي في مثل تلك البلدان.

¹ PNUD [2011] : « Rapport sur le développement humain 2011, Durabilité et équité, un Meilleur Avenir pour Tous », Programme des Nations Unies pour le développement, New York, OP .CIT, P. 190

المرحلة الثانية: تجميع البيانات في الأبعاد الثلاثة لكل جنس على حدى باستخدام المتوسطات الهندسية

الهدف من هذه المرحلة هو حساب الترابط بين الأبعاد، حيث يتم تجميع البيانات في مختلف

الأبعاد للرجل والمرأة على حدة باستخدام المتوسط الهندسي وذلك كمايلي:

في حالة النساء والفتيات تكون معادلة التجميع¹:

$$G_F = \sqrt[3]{\left(\frac{10}{TMM} \cdot \frac{1}{TFA}\right)^{1/2} (PR_F \cdot ESS_F)^{1/2} TAME}$$

حيث أن:

G_F : معادلة تجميع الأبعاد الثلاثة الخاصة بالنساء؛

TMM : معدل وفيات الأمهات؛

TFA : معدل خصوبة المراهقات؛

PR_F : معدل تمثيل النساء في المجلس النيابي؛

ESS_F : نسبة الاناث من ذوي التحصيل العلمي الثانوي والعالي؛

$TAME_F$: معدل مشاركة النساء في سوق العمل.

في حالة الرجال والفتيان، تكون معادلة التجميع كمايلي:

$$G_M = \sqrt[3]{1 \cdot (PR_M \cdot ESS_M)^{1/2} TAME_M}$$

المرحلة الثالثة: تجميع البيانات باستخدام متوسط واحد للجنسين

يتم في هذه المرحلة حساب متوسط واحد للرجل والمرأة لتكوين دليل التوزيع بالتساوي بين الجنسين وذلك كمايلي:

$$HARM(G_F G_M) = \left[\frac{(G_F)^{-1} + (G_M)^{-1}}{2} \right]^{-1}$$

المرحلة الرابعة: حساب المتوسط الهندسي للمتوسطات الحسابية لكل مؤشر

يتم في هذه المرحلة حساب المعيار المرجعي لعدم المساواة بتجميع أدلة الرجل والمرأة وذلك

كمايلي:

$$G_{FM} = \sqrt[3]{Santé \cdot Autonomisation \cdot TAME}$$

¹ PNUD [2011] : OP .CIT, P. 190

حيث:

$$\overline{Santé} = \left(\sqrt{\frac{10}{TMM} \cdot \frac{1}{TFA} + 1} \right) / 2$$

$$\overline{Autonomisation} = \left(\sqrt{PR_F \cdot ESS_F} + \sqrt{PR_M \cdot ESS_M} \right) / 2$$

$$\overline{TAME} = \frac{TAME_F + TAME_M}{2}$$

المرحلة الخامسة: حساب دليل الفوارق بين الجنسين (IIG)

وفي الأخير نتحصل على العلاقة التي يحسب بها دليل الفوارق بين الجنسين كمايلي:

$$IIG = 1 - \frac{HARM(G_F, G_M)}{G_{\overline{F.M}}}$$

حيث يتم مقارنة الدليل الموزع بالتساوي والمعياري المرجعي.

مثال عن طريقة حساب مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (البرازيل)¹:

| سوق العمل | التمكين | | الصحة الانجابية | | |
|---------------------------------|--|---|----------------------|--------------------|---|
| | نسبة السكان من ذوي التحصيل العلمي والثانوي والعالي | التمثيل في المجلس النيابي | معدل خصوبة المراهقات | معدل وفيات الأمهات | |
| معدل المشاركة في سوق العمل | 0.488 | 0.094 | 75.6 | 110 | الاناث |
| 0.640 | 0.463 | 0.906 | لا ينطبق | لا ينطبق | الذكور |
| 0.852 | $(\sqrt{0.094 \times 0.488} + \sqrt{0.906 \times 0.463}) / 2$ = 0.431 | $(\sqrt{(1/110) \times (1/75.6) + 1}) / 2$ = 0.5 | | | $\frac{\text{الذكور} + \text{الاناث}}{2}$ |
| $(0.64 + 0.852) / 2$ = 0.745 | | | | | 2 |

$$G_F = \sqrt[3]{\left(\frac{10}{110} \cdot \frac{1}{75.6} \right)^{1/2} (0.094 \times 0.488)^{1/2} 0.640} = 0.115$$

$$G_M = \sqrt[3]{1 \cdot (0.906 \times 0.463)^{1/2} 0.852} = 0.820$$

$$HARM(G_F, G_M) = \left[\frac{(0.115)^{-1} + (0.820)^{-1}}{2} \right]^{-1} = 0.201$$

$$G_{\overline{F.M}} = \sqrt[3]{0.50 \times 0.431 \times 0.745} = 0.546$$

$$IIG = 1 - \frac{0.201}{0.546} = 0.632$$

قيمة دليل الفوارق بين الجنسين أكبر من الصفر وهذا دليل على أن هناك فوارق بين الجنسين، والتي

تكمن أساسا في ضعف مشاركة المرأة في المجالس النيابية.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2010]: "مرجع سابق، ص. 225

4.2 مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (Indice de pauvreté multidimensionnelle (IPM))

إذا كان مؤشر الفقر البشري الذي اعتمد لأول مرة في عام 1997 يقيس اوجه الحرمان في بعض الجوانب الرئيسية من التنمية البشرية، غير أن هذا المؤشر يعاني من عيب أساسي قلل من أهميته في اطار السياسات العامة، فقد تمثلت جوانب القصور في مؤشر الفقر البشري فيمايلي:

- "لا يمكن ربط المقياس بفئات فرعية محددة من السكان المحرومين في أبعاد متعددة لأنه يجمع متوسط مستويات الحرمان لكل بعد، اي بعبارة أخرى يشمل مستوى مؤشر الفقر البشري في أي بلد الأفراد المحرومين في بعد واحد أو بعدين"¹.

- l'IPH يعد كمؤشر للإنذار (indicateur d'alerte)، وليس أداة ملائمة لصياغة التوصيات السياسية².

- دور دليل الدخل جد محدود في مؤشر الفقر البشري رغم أنه أكثر المتغيرات تعبيراً عن انتشار الفقر هذا من جهة، ومن جهة أخرى هناك ارتباط قوي بين التعليم، العمر المتوقع عند الولادة والصحة، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو أنه ألا يكفي اختيار متغير واحد من هذه المتغيرات للتعبير عن مستوى التنمية في أي بلد، أو مستوى الحرمان المنتشر في أي بلد؟

- لقد تم اختيار، وتحديد الحدود المعيارية الخاصة بمختلف متغيرات مؤشر الفقر البشري IPH بشكل اعتباطي، فرغم الأساسيات النظرية إلا أنه تم إقصاء الفقر النقدي³.

¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي [2011]: "تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن إحصاءات التنمية البشرية، اللجنة الإحصائية، الدورة الثانية والأربعون، 22-25 فيفري 2011، مرجع سابق، ص. 12

² BENFARHAT. S [2007] : « niveau de vie des ménages, développement humain et bonne gouvernance démocratique : les fondements philosophiques et les indicateurs de mesure », thèse de doctorat d'état, op.cit, P. 88

³ Idem, P . 88

على ضوء هذه الانتقادات وجوانب القصور التي تضمنها مؤشر الفقر البشري، استحدث مكتب تقرير التنمية البشرية بالتعاون مع القائمين على مبادرة أكسفورد المعنية بالفقر والتنمية البشرية لوضع مقياس جديد للفقر وهو مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد والذي تضمنه تقرير التنمية البشرية لعام 2010.

1.4.2 عناصر مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (IPM):

يحدد مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد الأفراد الذين يعانون من حرمان متعدد الأوجه في نفس الأبعاد التي يتناولها مؤشر التنمية البشرية وهي:

- **الحرمان في البعد الصحي:** يقاس الحرمان في البعد الصحي بمؤشرين هما: وجود فرد واحد على الأقل من أفراد الأسرة المعيشية يعاني من سوء التغذية، ووفاة طفل واحد أو أكثر من أطفال الأسرة.

- **الحرمان في بعد التعليم:** يتألف بعد التعليم من مؤشرين للحرمان هما: عدم وجود أي فرد في الأسرة أكمل خمس سنوات من التعليم، ووجود طفل واحد على الأقل في سن الدراسة حتى الصف الثامن غير ملتحق بالمدرسة.

- **الحرمان في بعد مستوى المعيشة:** هناك ستة مؤشرات تقيس الحرمان في مستوى المعيشة وهي:

- الافتقار إلى الكهرباء؛
- الافتقار إلى إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب؛
- الافتقار إلى إمكانية الحصول على مرافق محسنة للصرف الصحي؛

- استخدام وقود ملوث للطهو (الروث أو الحطب أو الفحم)؛
- السكن في منزل أرضه تراب؛
- عدم امتلاك سيارة أو شاحنة واقتناء وسيلة واحدة من هذه الوسائل على الأكثر:
دراجة ودراجة نارية، راديو، ثلاجة، هاتف، تلفاز.

2.4.2 طريقة حساب مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد

لتحديد مستوى الفقر المتعدد الأبعاد يتم تجميع النقاط المسجلة في كل وجه من أوجه الحرمان للحصول على قياس الحرمان في الأسرة، والذي يرمز له بـ C ، ويكون ذلك بتحديد مجموع معين من النقاط لكل فرد لأوجه حرمان أسرته في كل من المؤشرات العشرة. حيث أن المجموع الأقصى من النقاط هو 100% وتحسب مؤشرات الأبعاد بالتساوي (تكون النتيجة القصوى لكل بعد 33,3%). ولكل من بعدي الصحة والتعليم مؤشران يساوي كل مؤشر منها $\frac{5}{3}$ (أي 16,7%)، أما بعد مستوى المعيشة فيشمل ستة مؤشرات كل منها يساوي $\frac{5}{9}$ (أي 5,6%).

التفرقة بين الفقراء وغير الفقراء يكون عند 33,3%، أي ما يعادل ثلث المؤشرات المرجحة، فإذا كانت:

- $C \geq 33.3\%$ يكون كل أفراد الأسرة في حالة فقر متعدد الأبعاد؛
- $20\% \leq C < 33.3\%$ تكون هذه الأسر عرضة للوقوع في حالة فقر متعدد الأبعاد؛
- $C \geq 50\%$ تكون هذه الأسر في حالة فقر شديد متعدد الأبعاد.

قيمة مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد هي حاصل ضرب مقياسين: نسبة السكان الذين يعانون من

الفقر المتعدد الأبعاد إلى مجموع السكان وشدة الفقر.

نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد (H):

$$H = \frac{q}{n}$$

حيث:

q : عدد السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد؛

n : مجموع السكان.

— شدة الفقر (A): تبين شدة الفقر متوسط نسبة المؤشرات المقاسة التي تدل على حرمان السكان الفقراء. وفي حالة الأسرة الفقيرة فقط تجمع نقاط الحرمان المسجلة وتقسم على مجموع عدد السكان الذين يعانون من الفقر.

$$A = \frac{\sum_1^q C}{q}$$

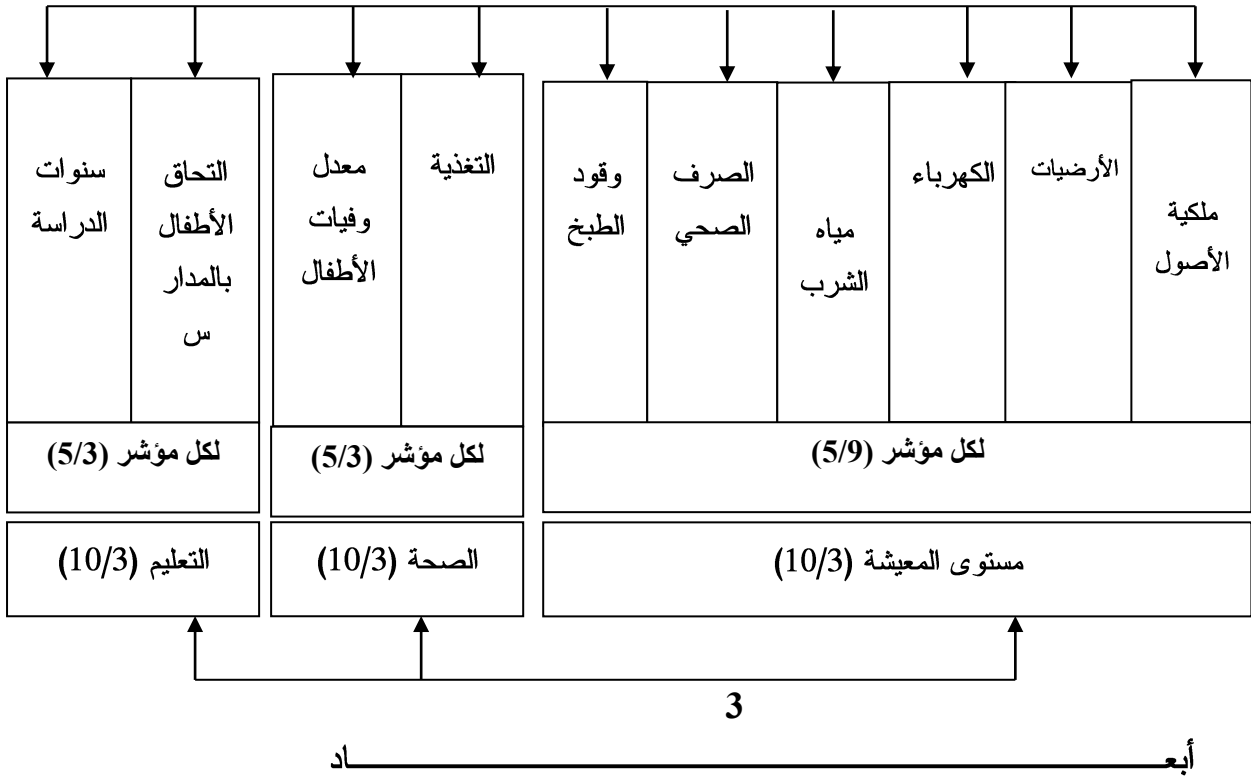
حيث: C هو مجموع أوجه الحرمان التي يعاني منها الفقراء.

ليصبح في الأخير:

$$IPM = H.A$$

يمكن تلخيص مكونات مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد في الشكل رقم (2.1).

الشكل (2.1): مكونات مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد
10 مؤشرات، كل مؤشر يتساوى في وزنه داخل كل بعد



المصدر: عبد الحميد نوار [2014]: "دليل الفقر المتعدد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابكة في الدول العربية"، تقرير التنمية الانسانية العربية، سلسلة أوراق بحثية، ص، 9
http://www.arabhdr.org/publications/other/ahdrps/Final_Abdelhameed%20Nawar_MPI%20i
 (consulté le 29 /06/2015) n%20Arab%20States%20%28AR%29.pdf

بعد أن تعرفنا على مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد نعطي مثالا توضيحيا لطريقة حسابه.

مثال على طريقة حساب مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد باستخدام بيانات افتراضية¹:

| النسب | الأسر المعيشية | | | | المؤشرات |
|-----------------------|----------------|---|---|---|--|
| | 4 | 3 | 2 | 1 | |
| | 4 | 5 | 7 | 4 | حجم الأسرة |
| التعليم | | | | | |
| $\frac{5}{3}$ (16,7%) | 1 | 0 | 1 | 0 | لم يتم أي فرد خمس سنوات دراسة |
| $\frac{5}{3}$ (16,7%) | 0 | 0 | 1 | 0 | وجود طفل واحد على الأقل في سن الدراسة غير ملتحق بالمدرسة |
| الصحة | | | | | |
| $\frac{5}{3}$ (16,7%) | 0 | 1 | 0 | 0 | وجود فرد واحد على الأقل يعاني من سوء التغذية |
| $\frac{5}{3}$ (16,7%) | 1 | 0 | 1 | 1 | وفاة طفل واحد أو أكثر |
| مستوى المعيشة | | | | | |
| $\frac{5}{9}$ (5,6%) | 1 | 1 | 1 | 0 | الافتقار إلى الكهرباء؛ |
| $\frac{5}{9}$ (5,6%) | 0 | 1 | 0 | 0 | الافتقار إلى إمكانية الحصول على المياه الصالحة للشرب؛ |
| $\frac{5}{9}$ (5,6%) | 0 | 1 | 1 | 0 | الافتقار إلى إمكانية الحصول على مرافق محسنة للصرف الصحي؛ |
| $\frac{5}{9}$ (5,6%) | 1 | 1 | 1 | 1 | استخدام وقود ملوث للطهو (الروث أو الحطب أو الفحم)؛ |
| $\frac{5}{9}$ (5,6%) | 0 | 0 | 0 | 0 | السكن في منزل أرضه تراب؛ |
| $\frac{5}{9}$ (5,6%) | 1 | 0 | 1 | 0 | عدم امتلاك سيارة أو شاحنة واقتناء وسيلة واحدة من هذه الوسائل على الأكثر: دراجة ودراجة نارية، راديو، ثلاجة، هاتف، تلفاز |

ملاحظة: 1 يعني الحرمان و 0 يعني عدم الحرمان

النتائج:

مجموع حرمان الأسرة c(مجموع نقاط 22,2 72.2 38.9 50.0 كل وجه من أوجه الحرمان مضروب بنسبته)

¹ PNUD [2011] : « Rapport sur le développement humain 2011, Durabilité et équité, un Meilleur Avenir pour Tous », Programme des Nations Unies pour le développement, New York, OP .CIT, P. 192

هل الأسرة المعيشية فقيرة كلا نعم نعم نعم $\geq 33.3\%$

نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المتعدد الأبعاد (H):

$$H = \frac{q}{n} = \left(\frac{7+5+4}{4+7+5+4} \right) = 0.8$$

ومعنى ذلك أن 80 في المائة من السكان يعيشون في أسر معيشية فقيرة؛

— شدة الفقر (A):

$$A = \frac{\sum_1^q C}{q} = \frac{(7.22/10 \times 7) + (3.89/10 \times 5) + (5.00/10 \times 4)}{(7+5+4)} = 0.5625$$

ومعنى ذلك أن الشخص الفقير محروم من 56% من المؤشرات المقاسة؛

$$IPM = H.A = 0.45$$

بعد أن تعرفنا على المؤشرات الجديدة في تقرير التنمية البشرية لسنة 2010 سنقوم بتلخيص ما

تطرقنا اليه سابقا

ملخص لمكونات و متغيرات المؤشرات الجديدة للتنمية البشرية:

مما سبق يمكن تلخيص المكونات و المتغيرات المستخدمة في قياس كل من:

L'IDH, L'IDHI, IIG, L'IPM في الجدول (4.1) و الشكل (3.1)

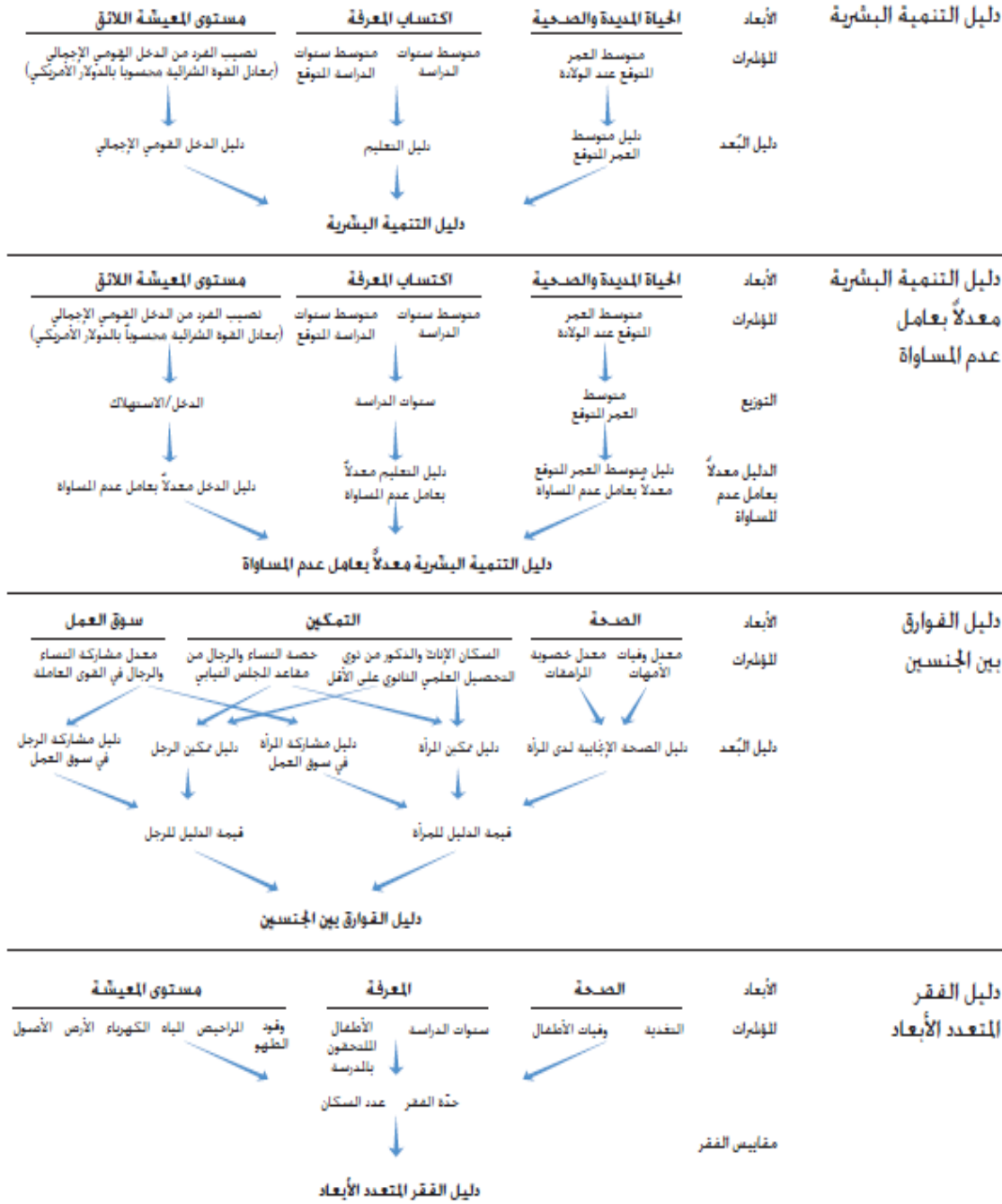
الجدول (4.1): المكونات والمتغيرات المستخدمة في قياس كل من L'IDH, L'IDHI, IIG, L'IPM

| المؤشر | الصحة | المعرفة | مستوى المعيشة الكريم | التمكين | سوق العمل |
|-------------|--|---|---|---|---|
| IDH | متوسط العمر المتوقع عند الولادة | - متوسط سنوات الدراسة - متوسط سنوات الدراسة المتوقع | نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بالدولار حسب تعادل القوة الشرائية) | | |
| IDHI | متوسط العمر المتوقع عند الولادة بمعامل عدم المساواة | دليل التعليم معدلا بمعامل عدم المساواة | دليل الدخل معدلا بمعامل عدم المساواة | | |
| IIG | معدل وفيات الأمهات؛ معدل خصوبة المراهقات | | | السكان الإناث والذكور من ذوي التحصيل العلمي الثانوي والعالي*؛ حصة النساء والرجال من مقاعد المجلس النيابي(*) . | معدل مشاركة النساء والرجال في القوى العاملة |
| IPM | التغذية؛ وفيات الأطفال | - عدم وجود أي فرد في الأسرة أكمل خمس سنوات من التعليم؛ - وجود طفل واحد على الأقل في سن الدراسة حتى الصف الثامن غير ملتحق بالمدرسة. | وقود الطهو، المياه الصالحة للشرب، الافتقار للكهرباء، السكن في منزل أرضه تراب، عدم الامتلاك لنوع من الأصول | | |

المصدر: من إعداد الباحثة

(*): لقد تم الجمع في بعد التمكين بين مؤشر يعبر عن المعرفة ومؤشر يعبر عن المشاركة الشعبية.

الشكل (3.1): مكونات مؤشرات التنمية البشرية: أوجه التشابه والاختلاف.



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2010]: "تقرير التنمية البشرية 2010، الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية"، ص. 219

المبحث الثالث: التنمية البشرية: الانتقادات والتحديات

لقد تم توجيه الكثير من الانتقادات لكل من مفهوم التنمية البشرية ومؤشراتها، هذه الانتقادات جديرة بالاهتمام لأنها تستند إلى متغيرات متفق عليها اقتصاديا، وتتفق مع النظرية الاقتصادية. وهذا ما جعل التنمية البشرية تعترضها الكثير من التحديات لأبد من مواجهتها.

1.3 الانتقادات الموجهة لمفهوم ومؤشرات التنمية البشرية:

لا زال مفهوم التنمية البشرية يعاني من القصور في توصيف حال التنمية البشرية الحقيقية، حيث "نجد أن التقارير الدولية التي اعتمدت هذا المفهوم لا توضح نقاط البدء الواجب على الدول النامية الانطلاق منها، والسياسات التي لا بد منها لمعالجة تخلفها، وعدالة العلاقات الدولية الواجب توافرها لمساعدة هذه الدول للوصول إلى حالة التقدم"¹.

كما يرى البعض أن المفهوم هو "اختيار للمؤسسات الدولية في مجال العناية بالبشر، وهو مرتبط بالمناسبات التي تحدها هذه المؤسسات، وهو تصور آت من الشمال لا يلبي خصوصيات المجتمعات النامية. ومن الواجب التصدي إلى تحليل أوضاع البلدان النامية الداخلية وعلاقاتها الخارجية تحليلا معمقا لفهمها فهما عمليا. يوفر الأساس العقلاني لرسم السياسات التي تلائمها وعدم إخضاعها لمفاهيم تنموية وأنظمة للقيم صيغت إلى حد كبير في الخارج"².

لقد وجهت لمؤشر التنمية البشرية (IDH) العديد من الانتقادات، تتمثل فيما يلي:

- إن استخدام مؤشر التنمية البشرية الذي صاغه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمعرفة التطور الذي حدث خلال فترات زمنية معينة، يدل على النقلة التي حدثت في أحوال البشر، وهو جوهر مفهوم التنمية البشرية. كما يساعدنا على "معرفة موقع حالة مجتمع معين في الإطار العالمي الذي غدت فيه

¹ ابراهيم مراد الدعمة [2009]: "التنمية البشرية (الانسانية) بين النظرية والواقع"، مرجع سابق، ص. 38

² نفس المرجع، ص. 38، 39

المقارنات الدولية أداة مهمة لتقييم الجهد المبذول من أجل التطور¹، فالهدف الرئيسي من قياس التنمية البشرية هو تقويم مدى الجهد المبذول في سبيل الوصول إلى الأهداف المطلوب تحقيقها، وذلك من أجل مساعدة صانعي القرار في إدارة عملية التنمية ورسم السياسات، ومتابعة تنفيذها، واتخاذ ما يلزم من تدابير لتطوير المسار أو تدعيم اتجاهه في ضوء المستجدات.

- لقد تم صياغة مؤشر التنمية البشرية كقياس بديل للمقياس التقليدي للنتائج القومي والذي وجهت له عدة انتقادات كلها تخص الجانب السلبي في عدم قدرته على تقييم مدى تنمية الدول، فهو يركز على الجانب المادي فقط في التنمية، حيث يقيس الثروة النقدية للدول، بمعنى آخر يركز على مصادر التنمية. كما إن استخدام متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي يثير مشاكل عديدة عند مقارنة الأداء التنموي لدولة ما بأداء غيرها من الدول، فهو لا يعكس التفاوت في توزيع الدخل، ومدى الاستفادة من ثمار التنمية... الخ. في حين أن IDH يتيح مرأى التنمية في بلد ما على نحو أوسع مما يتيح استخدام نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي.

- "يمكن أن نحسب مؤشر التنمية البشرية في نفس البلد حسب المناطق الحضرية و الريفية وحسب الجهات، حسب مختلف المجموعات السكانية، فهو يقيس التباين داخل نفس البلد عكس نصيب الفرد من الدخل القومي"².

- من أهم سلبيات هذا المقياس هو "بساطته الشديدة التي يفتقد معها الوصول إلى فهم أشمل لمستويات الرفاهية الإنسانية و تغيراتها، وذلك نظرا لإغفاله عددا من المؤشرات المعبرة عن الجوانب

¹ حامد عمار [1998]: "دراسات في التربية و الثقافة، مقالات في التنمية البشرية، العربية، الأحوال و البيئة الثقافية"، الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص. 72

² BENFARHAT. S [2007] : « niveau de vie des ménages, développement humain et bonne gouvernance démocratique : les fondements philosophiques et les indicateurs de mesure », thèse de doctorat d'état, op.cit, P. 80

المختلفة للرفاهية الإنسانية، هذا فضلا عن السلبيات التي تحيط بالمؤشرات الثلاث، فمثلا دليل العمر المتوقع عند الولادة، لا يعبر بالضرورة عن مدى سلامة الصحة البدنية، والنفسية للأفراد، أما المتغيرين المختارين للتعبير عن التعليم لا يعكس مستوى التعليم، و مدى مساهمته في إكساب الأفراد المعرفة، وتنمية قدراتهم، أما فيما يخص نصيب الفرد من الإنتاج الإجمالي فهو دليل مشكوك في دقته عند الأخذ في الحسبان عدم العدالة في توزيع الدخل¹.

- "يغفل هذا المؤشر جوانب أخرى، تعتبر ذات أهمية كالحرية، الشعور بالأمن، وانعدام التمييز بسبب الجنس أو الدين أو العرق، و كذلك مدى الاهتمام بالبيئة"².

نتيجة لهذا الجدل الذي طرحه مفهوم ومؤشرات التنمية البشرية، والتي كانت محل اهتمام القائمين بإصدار هذه التقارير، حيث حاولت معالجتها من خلال تقديم مؤشرات جزئية ومؤشرات معدلة، وذلك مع الاستمرار في إصدار المؤشر الإجمالي للتنمية البشرية. الذي تم إجراء تعديلات عليه كما رأينا سابقا، غير أن التغيير الملموس كان في طريقة الحساب، حيث تم استخدام المتوسط الهندسي بدلا من المتوسط الحسابي التي كانت من أهم سلبياته:

- هو أنه يجعل المؤشر "عرضة للتأثر بالقيم المتطرفة لأي متغير فرعي يدخل في تركيبه"³.
عموما إن اعتماد المتوسط الهندسي لحساب IDH نتج عنه قيم ظرفية أقل مما كانت عليه في

¹ المنظمة العربية للتنمية الإدارية [2007]: "التنمية البشرية و أثرها على التنمية المستدامة"، بحوث و أوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان -التنمية البشرية و آثارها على التنمية المستدامة- شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية، ص. 9

² إبراهيم العيسوي [2000]: "التنمية في عالم متغير"، الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص. 122

³ إبراهيم العيسوي [2000]: مرجع سابق، ص. 122

الطبقات السابقة، "لكن تأثير ذلك على ترتيب دليل التنمية البشرية معتدل فمعظم البلدان حافظت على نفس مكانها"¹.

- "من الصعب استخدام دليل التنمية البشرية لرصد التغيرات في مجال التنمية البشرية على المدى القصير بسبب مكوناته، وهما متوسط العمر المتوقع ومتوسط سنوات الدراسة من البالغين اللذان يتطوران ببطء. للتغلب على هذا القيد، والأكثر حساسية للتغيرات في مكونات قصيرة الأجل يمكن إدراجها في مؤشر التنمية البشرية الوطنية. على سبيل المثال، فإن معدل البطالة، ونسبة السكان الذين يمكنهم الحصول على الخدمات الصحية ونسبة السرعات الحرارية اليومية على كمية الموصى بها يمكن أن تستخدم بدلا من مؤشرات التنمية البشرية التقليدية"².

- "لا يجوز الاكتفاء بالمكاسب الآنية التي تبينها هذه المقاييس في عالم دائم التحرك. تقييم نوعية الحياة هو عمل أكثر تعقيداً من أن يُختصر في مجرد رقم واحد، مهما بلغ اختيار المتغيرات من الحكمة وانتقاء طرق الترجيح من الدقة"³.

- ضعف العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي والتغيرات الحاصلة في الصحة والتعليم، فالنمو الاقتصادي يشكل ثلث التغيرات في مؤشر التنمية البشرية مما يضمن وجود علاقة ايجابية بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية، في حين أنه عند مقارنة نمو الدخل مع التغير في الأبعاد غير المرتبطة بالدخل للتنمية البشرية باستخدام مؤشر مماثل لمؤشر التنمية البشرية، حيث يحسب بمؤشري الصحة والتعليم فقط، حيث يتبين أن هناك ارتباط ضعيف وليس له معنوية إحصائية، وهذا كما يظهر في الشكل رقم (4.1).

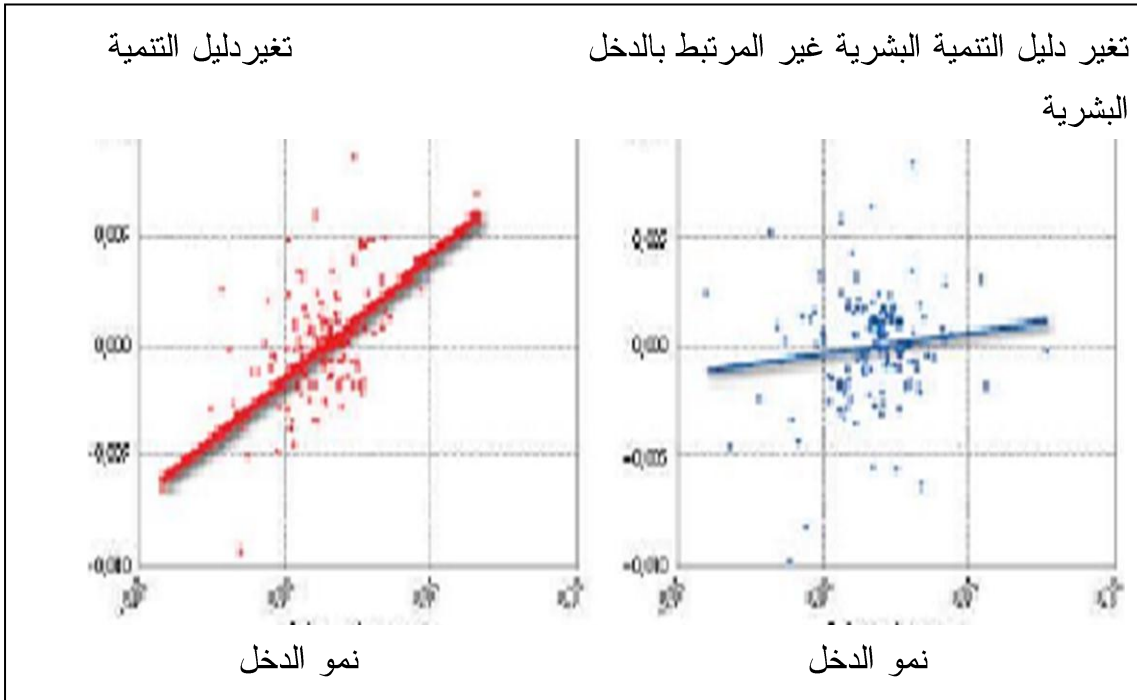
¹ BAD , OCDE, PNUD, CEA [2011] : « Perspectives économiques en Afrque », P . 70

<http://www.uneca.org/sites/default/files/publications/fr-africaneconomicoutlook2011.pdf>
(consulté le 20/03/2014)

² <http://hdr.undp.org/fr/content/l%E2%80%99indice-du-d%C3%A9veloppement-humain-idh>,
OP.CIT

³ UNDP [2013] : « Human development report 2013, the rise of the south : Human progress in a Diverse World », P . 24

الشكل رقم (4.1): ضعف العلاقة بين النمو الاقتصادي والتغيرات في الصحة والتعليم



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي [2010]: ص. 47

- مؤشر التنمية البشرية لا يهتم بعملية تجميع الثروة بقدر ما يهتم بكيفية تحويل الدخل إلى مكاسب في التنمية البشرية. تصنيف الدول حسب IDH يختلف عن تصنيفها حسب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، فمن الممكن إحراز مستويات عالية في التنمية البشرية من مداخل عالية، و المداخل العالية لا تضمن مستويات عالية من التنمية البشرية. الجدول رقم (5.1) يظهر مدى النجاح الذي حققته بعض الدول على هذا الصعيد ويقاس بالفارق الإيجابي بين ترتيب نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وترتيب دليل التنمية البشرية، فنورلاندا تحتل المراتب الأولى بين البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة جدًا حسب IDH (المرتبة السادسة)، في حين أن نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي لها أقل من: إيرلاندا، جمهورية كوريا غير أن هاته الدول حققت مستويات أقل في مؤشر التنمية البشرية. يمكن أن يظهر أحياناً تفاوت بين نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي وترتيب دليل التنمية البشرية لصالح دليل التنمية البشرية، عندما يكون البلد قد حقق إنجازات على صعيد التنمية وسجل انخفاضاً في الدخل كما هو الحال بالنسبة لزيمبابوي.

الجدول رقم (5.1): البلدان الخمسة الأولى في كل مجموعة وترتيبها حسب الدخل القومي الاجمالي

ناقص الترتيب حسب IDH

| الترتيب حسب الدخل القومي الاجمالي ناقص الترتيب حسب IDH | نصيب الفرد من الدخل القومي الاجمالي (PPA(2005)) | قيمة مؤشر التنمية البشرية | مجموعة مؤشر التنمية البشرية والبلدان المنتمية اليها |
|--|---|---------------------------|---|
| التنمية البشرية المرتفعة جدا | | | |
| 26 | 24358 | 0.919 | نيوزيلاندا |
| 19 | 28671 | 0.916 | ايرلاندا |
| 15 | 34340 | 0.938 | استراليا |
| 15 | 28231 | 0.909 | جمهورية كوريا |
| التنمية البشرية المرتفعة | | | |
| 44 | 5539 | 0.780 | كوبا |
| 37 | 5005 | 0.745 | جورجيا |
| 24 | 10471 | 0.791 | الجبل الأسود |
| 21 | 7822 | 0.749 | ألبانيا |
| 21 | 9257 | 0.770 | غرينادا |
| التنمية البشرية المتوسطة | | | |
| 28 | 3928 | 0.703 | ساموا |
| 26 | 4153 | 0.710 | تونغا |
| 24 | 4087 | 0.702 | فيجي |
| 24 | 2009 | 0.622 | فيرغيزستان |
| 22 | 1684 | 0.558 | غانا |
| التنمية البشرية المنخفضة | | | |
| 28 | 828 | 0.483 | مدغشقر |
| 16 | 928 | 0.459 | توغو |
| 15 | 1541 | 0.519 | كينيا |
| 14 | 424 | 0.397 | زمبابوي |
| 11 | 1137 | 0.463 | نيبال |

Source : UNDP [2013] : « Human development report 2013, the rise of the south : Human progress in a Diverse World », P . 27

رغم استحداث مؤشرات جديدة حلت محل مؤشر التنمية المرتبط بنوع الجنس ومؤشر مشاركة المرأة ومؤشر الفقر البشري، إلا أنه مازالت تعاني من عدة اختلالات.

- مؤشر التنمية البشرية المعدل بعامل عدم المساواة: يعاني هو الآخر من عدة شوائب من أهمها "عدم قدرته على تبيان الترابط بين الأبعاد وبالتالي عدم قدرته على قياس الفوارق المتداخلة"¹.

مؤشر الفقر متعدد الأبعاد: يتوافق نموذج دليل الفقر المتعدد الأبعاد مع الأهداف الإنمائية للألفية، بمعنى أنه يركز على قضايا مماثلة كالحصول على الخدمات الصحية والصرف الصحي، والحصول على التعليم ومعدل وفيات الأطفال وغيرها. يمكن استخدامه كأداة في المجالات التالية²:

- **التخصيص الفعال للموارد:** باستخدام مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد، يمكن لصانعي القرار أن يحددوا أفقر الناس والجوانب التي يكونون أكثر حرماناً فيها. هذه المعلومات يمكن أن تكون أكثر فعالية في الحد من الفقر.
- **وضع السياسات:** يمكن لوضعي السياسات تحديد صور الحرمان التي تشكل فقراً، والصور الأكثر شيوعاً بين الفئات وداخلها، بحيث يمكن تصميم سياسات لمعالجة الاحتياجات الخاصة.
- **تحديد الترابط بين صور الحرمان:** يدمج المقياس المتعدد الأبعاد مجموعة مقاييس في العديد من الجوانب المختلفة من الفقر في مقياس واحد، ما يعكس الترابط بين صور الحرمان، بحيث يمكن لوضعي السياسات رسم خارطة اللامساواة بوضوح بين الفئات الاجتماعية أو بين المناطق المختلفة، وباستخدام ملفات صور الحرمان، يمكن لوضعي السياسات اتخاذ التدابير المناسبة.

¹ PNUD [2011] : « Rapport sur le développement humain 2011, Durabilité et équité, un Meilleur Avenir pour Tous », Programme des Nations Unies pour le développement, New York, OP .CIT, P. 189

² عبد الحميد نوار [2014]: "دليل الفقر المتعدد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابكة في الدول العربية"،

تقرير التنمية الانسانية العربية، سلسلة أوراق بحثية، مرجع سابق، ص، 9

http://www.arabhdr.org/publications/other/ahdrps/Final_Abdelhameed%20Nawar_MPI%20i
(page consulting le 29 /06/2015) n%20Arab%20States%20%28AR%29.pdf

- عرض الآثار بمرور الزمن: يمكن تحليل اتجاهات دليل الفقر المتعدّد الأبعاد أن يعكس على نحو أسرع آثار التغيّرات في السياسات بدلاً من الدخل وحده. فعلى سبيل المثال، إذا أدخل برنامج اجتماعي جديد يهدف إلى رفع جودة التعليم في المنطقة، فستمرّ فترة طويلة قبل أن تنعكس أيّة تحسن إيجابي للعوائد من التعليم في مقاييس الدخل. في المقابل، يمكن لدليل الفقر المتعدّد الأبعاد الذي يشمل التحاق الأطفال بالمدارس وإنجازهم أن يعكس انخفاضاً في هذا الجانب من الفقر بشكل سريع نسبياً، لأنّه يقيسه مباشرة. وفي الواقع، تشمل برامج التحويل النقديّ المشروط في العديد من بلدان أميركا اللاتينيّة أهدافاً مزدوجة للتخفيف من حدّة الفقر على المدى القصير والتنمية الطويلة الأجل لرأس المال البشريّ.
- تتسم منهجيّة دليل الفقر المتعدّد الأبعاد بأنّها عامّة إلى حدّ كبير. والأمر متروك لمن ينفّذه أن يختار الأبعاد ومؤشّرات كلّ بعد، والحدود الفاصلة والأوزان. وهذه كلّها قضايا معيارية يمكن استخدام أبعاد ومؤشّرات وحدود فاصلة مختلفة لوضع مقاييس مصمّمة لاستخدامات وحالات ومجتمعات معينة. ويمكن اختيارها من خلال عمليّات المشاركة. ويمكن استخدام هذه الطريقة لإنشاء مقاييس للفقر من أجل استهداف الفقراء بوصفهم مستفيدين من التحويلات النقديّة المشروطة أو الخدمات، ورصد البرامج وتقييمها. في الواقع، وباستثناء أغراض المقارنة الدوليّة، لا يفرض نموذج دليل الفقر المتعدّد الأبعاد قيوداً على عدد السمات التي تشكّل ظاهرة الفقر أو نوعها، ويصوّر التطلّعات الحقيقيّة للذين يعيشون في الفقر في سياقات مختلفة.

من أهم سلبياته أنه "يواجه صعوبة في تبيان الحرمان الشديد في البلدان ذات الدخل المتوسط بصفه عامة، وفي المنطقة العربية بوجه خاص. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن مؤشر الفقر البشري ومؤشر الفقر متعدد الأبعاد ليسا ملائمين لتبيان الحرمان البشري الناتج عن الاحتلال"¹.

يعكس التغيير المستمر والتجديد في مؤشرات التنمية عدم النجاح إلى حد الآن في ابتكار مؤشرات دقيقة وشاملة، تسمح بقياس المستويات الحقيقية للتنمية في كل البلدان. إذ يصطدم هذا الأمر باختلاف البلدان فيما بينها من حيث الأنظمة والظروف الاقتصادية، والخصوصيات السياسية، مما يجعل المؤشرات في حد ذاتها مجحفة في حق بعض الدول. هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى، لا تعبر تلك المؤشرات بشكل دقيق عن مختلف مجالات التنمية وما تخلفه من انعكاس إيجابي على مجالات مباشرة من حياة الإنسان: المجال الصحي، الثقافي، السياسي...

كما أنه، يعكس التواصل الإيجابي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الاجتهادات البحثية لتطوير مؤشرات التنمية.

2.3 التحديات التي تواجه التنمية البشرية:

هناك عددا كبيرا من التحديات والفرص المتاحة لتخطي الصعاب وتحقيق تنمية بشرية مستدامة والتي من أهمها مايلي:

- الفقر: "يمثل الفقر أهم التحديات التي تواجه مسيرة التنمية البشرية في العالم النامي في القرن الواحد والعشرون، حيث تشير الإحصاءات إلى أن نصف سكان العالم فقراء ومنهم نحو 1.3 مليار يعيشون تحت خط الفقر"².

وبيّن الجدول (6.1) أن نسبة الفقر المدقع بين العامين 2000 و 2005 قد بلغت 18.3 %، وهي أعلى قليلا من النسبة في تسعينات القرن الماضي 17.6 % . والأهم من ذلك أن نسبة الفقر المدقع في البلدان

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2011]: "تقرير تحديات التنمية في الدول العربية 2011، نحو دولة تنموية في المنطقة العربية"، مصر الجديدة بحري، جمهورية مصر العربية، ص. 21
² المعتصم بالله الجوارنة، ديمة محمد ووصف [2008]: "التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية"، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 64

المنخفضة الدخل تبلغ ضعفي النسبة في البلدان المتوسطة الدخل 36.2 % و 15.9 % على التوالي. ويسجل، لأغراض هذا التحليل، أن تطبيق خط الفقر الدولي المعادل لدولارين في اليوم، وخط الفقر الوطني الأدنى، على التوالي، يعطي صورةً متطابقةً نسبياً عن مستوى الفقر المدقع في المنطقة. وإذا كانت هذه هي صورة الفقر المدقع في البلدان العربية عند الخط الأدنى للفقر يصبح من المعقول أن نتوقع أن نسبةً مئوية مرتفعة من السكان تعيش عند خط الفقر الأعلى أو تحته. والواقع أن نسبة الفقر الكلية، وفق هذا الخط، تراوح بين 28.6 % في لبنان و 30 % في سورية في حدّها الأدنى ونحو 59.9 % في حدها الأعلى في اليمن، بينما تصل في مصر الى نحو 40.9 %¹.

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الإقليمي للدول العربية [2009]: "تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، تحديات أمن الانسان في البلدان العربية، شركة كركي للنشر، بيروت، ص. 114

الجدول رقم (6.1): مدى الفقر المدقع قياساً إلى الحدود الدنيا لخط الفقر الوطني في الدول العربية

| البلد | سنة المسح | تواتر الفقر (%) | المعدل بين السكان 2000-2005 (مليون) | تقدير عدد الفقراء (مليون) | سنة المسح | تواتر الفقر (%) | المعدل بين السكان 2000-1995 (مليون) | تقدير عدد الفقراء (مليون) |
|---------------------|-----------|-----------------|-------------------------------------|---------------------------|-----------|-----------------|-------------------------------------|---------------------------|
| لبنان | 1997 | 10.00 | 3.6 | 0.4 | 2005 | 7.97 | 3.9 | 0.3 |
| مصر | 1999 | 16.70 | 63.60 | 10.60 | 2005 | 19.60 | 69.70 | 13.70 |
| الأردن | 1997 | 15.00 | 4.60 | 0.70 | 2002 | 14.20 | 5.20 | 0.70 |
| سوريا | 1997 | 14.30 | 15.60 | 2.20 | 2004 | 11.40 | 17.70 | 2.10 |
| الجزائر | 1995 | 14.10 | 29.40 | 4.10 | 2000 | 12.10 | 31.70 | 3.80 |
| المغرب | 1991 | 13.10 | 27.90 | 3.70 | 1999 | 19.00 | 29.70 | 5.60 |
| تونس | 1995 | 8.10 | 9.30 | 0.8 | 2000 | 4.10 | 9.80 | 0.4 |
| بلدان الدخل المتوسط | | 14.60 | 153.90 | 22.40 | | 15.90 | 167.60 | 26.60 |
| موريتانيا | 1996 | 50.00 | 2.40 | 1.20 | 2000 | 46.00 | 2.80 | 1.30 |
| اليمن | 1998 | 40.10 | 16.90 | 6.80 | 2006 | 34.80 | 19.60 | 6.80 |
| بلدان الدخل المنخفض | | 41.40 | 19.20 | 8.00 | | 36.20 | 22.40 | 8.10 |
| المجموع | | 17.60 | 173.10 | 30.40 | | 18.30 | 190.00 | 34.70 |

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمكتب الاقليمي للدول العربية [2009]: "تقرير التنمية الانسانية العربية

للعام 2009، تحديات أمن الانسان في البلدان العربية، شركة كركي للنشر، بيروت، ص. 113

- "الزيادة المطردة في عدد السكان خاصة بالمنطقة العربية مقارنة بالموارد الطبيعية المتاحة وغياب التخطيط السليم للموارد البشرية"¹. وهو الأمر الذي ينعكس من خلال الزيادة المستمرة ليس فحسب في عدد السكان في سن العمل وإنما أيضاً في نسبتهم إلى العدد الإجمالي للسكان، حيث ارتفعت نسبة

¹ المنظمة العربية للتنمية الادارية [2007]: "التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة"، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للادارة البيئية، شرم الشيخ، مصر، ص. 27

السكان في سن العمل (64-15) بصورة إجمالية من 51 في المائة في عام 1970 لتصل إلى 62.45 % بحلول عام 2010 ، ومن المتوقع أن تصل إلى أعلى مستوياتها عند 66% بحلول عام 2040 ثم تنخفض إلى 65% عام 2050. و عوضاً عن التعويل على هذا الزيادة في عدد السكان في سن العمل ونسبتهم كفرصة، فقد تعامل واضعو السياسات العرب معها بقلق باعتبارها تحد كبير. وبالفعل، شهدت المنطقة العربية واحداً من أعلى معدلات نمو القوى العاملة في العالم، حيث يتجاوز هذا المعدل 3 في المائة سنوياً، كما عرفت حصة القوى العاملة من إجمالي السكان زيادة كبيرة في الفترة الممتدة بين عامي 1995-2009¹.

- التلوث البيئي: "للتدهور البيئي عواقب متداخلة تطال الفئات المحرومة، حيث أن هناك مخاطر مخاطر بيئية تؤثر على رفاه البشر فهي تؤثر على الصحة، التعليم وموارد الرزق... بما في ذلك الخيارات التي يجب أن يتمتع بها البشر في قضاء وقت الفراغ، وانتقاء مكان السكن والعيش في مأمن من الصراعات. فقد يؤدي الإجهاد البيئي إلى تضيق فرص العيش من الموارد الطبيعية، فيصبح على السكان إما أن يبذلوا في جمعها مزيداً من الوقت، فالسكان الذين لا تصلهم أنواع الوقود الحديث والمياه الصالحة للشرب يستغرقون وقتاً طويلاً في جمع الحطب وجلب المياه، وإما أن يضاعفوا جهودهم لتحقيق المردود نفسه وإما أن يهاجروا هرباً من التدهور. وفي بعض الحالات يمكن أن يؤدي الإجهاد البيئي إلى زيادة احتمالات نشوب الصراعات"².

- "شروط التجارة العالمية غير المتكافئة وأثرها على مستقبل اقتصاديات البلدان النامية، حيث تؤدي الشروط المجحفة التي تطبقها دول الشمال إلى تكييد الدول الفقيرة لخسائر كبيرة"³.

- "أعباء التقدم التكنولوجي: تخلق هذه الأخيرة تحديات إضافية لتنمية الموارد البشرية واستخدامها وأنه ستكون النتيجة الحتمية لتفاقم معدلات البطالة نتيجة لعدم موائمة قدرة القوى العاملة مع الأنماط الانتاجية الحديثة"⁴.

¹ برنامج الأمم المتحدة الانمائي [2011]: مرجع سابق ص. 39

² PNUD [2011] : « Rapport sur le développement humain 2011, Durabilité et équité, un Meilleur Avenir pour Tous », OP .CIT, P. 64

³ المعتصم بالله الجوارنة، ديمة محمد وصوص [2008]: "التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية"، مرجع سابق، ص. 65

⁴ نفس المرجع، ص. 65

- "الهجرة المتزايدة من الريف إلى المناطق الحضرية: هذا ما يتطلب إعطاء المناطق الريفية الأولوية عند إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية، إضافة إلى الاهتمام بإنشاء بنى تحتية ومرافق خدمية لسد احتياجات المواطنين في الريف والحد من هجرته إلى المدن"¹.

- هجرة العقول البشرية: تعد هجرة الكفاءات العلمية والفنية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة من أهم المشاكل التي تواجه وتهدد خطط التنمية الاجتماعية. ومن أهم الانعكاسات السلبية لهجرة العقول البشرية:²

- ضياع الجهود والطاقات الانتاجية والعلمية لهذه العقول التي تصب لدى البلدان الغربية، بينما الدول تبقى في حاجة لمثل هذه العقول في مختلف المجالات؛
- تبديد الموارد الانسانية والمالية التي انفقتم على تعليم وتدريب الكفاءات التي تحصل عليها البلدان الغربية بدون مقابل؛
- ضعف وتدهور الانتاج العلمي والبحثي بالمقارنة مع الانتاج العلمي للعرب المهاجرين إلى البلدان الغربية.

بالإضافة إلى ذلك فإن "هجرة العقول من دول العالم الثالث باتجاه أوروبا وأمريكا ومساهمتها في البناء الاقتصادي والعلمي لهذه الدول في الوقت الذي تمارس فيه هذه الأخيرة ضغوطاتها الاقتصادية والمالية على دول العالم الثالث"³.

¹ المنظمة العربية للتنمية الادارية [2007]: "التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة"، مرجع سابق، ص. 27

² المنظمة العربية للتنمية الادارية [2012]: " دور البحث العلمي في التنمية"، هجرة العقول العربية أسبابها وأثارها - يوسف أحمد صالح"،

القاهرة، ص، ص، 64، 65

³ محمد الصيرفي [2013]: "السكان والبيئة"، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ص. 109

خلاصة الفصل:

على ضوء تطور مفهوم ومؤشرات التنمية البشرية، يمكننا أن نستخلص أن مفهوم التنمية البشرية هو تطور لمفاهيم تنموية سابقة، اعتبرت أن الاستثمار في تحسين قدرات الانسان للمساهمة في النمو الاقتصادي لا يقل أهمية عن الاستثمار في رأس المال المادي، حيث يجعل هذا المفهوم البشر هم محور التنمية والمشاركين فيها أيضا، بعد أن مرت عقود متعددة كان التركيز فيها على الكيفية التي يتم من خلالها زيادة التراكم الرأسمالي لزيادة الانتاج والثروة واتخذت من زيادة الدخل القومي معيارا للنمو الاقتصادي.

في هذا الصدد أصبحت مقاييس التنمية البشرية أدوات بديلة اكتسبت مصداقية كبيرة لدى مختلف الدوائر سواء كانت قطرية أو دولية لقياس مستوى التنمية والوقوف على الانجازات المحققة، كما أنها أتاحت فرصة إجراء مقارنات بين الدول وأصبحت واسعة الاستعمال، حيث تلقت قبولا حتى من طرف الهيئات التي كانت من أشد المنتقدين لها مثل البنك العالمي، إلا أن هذه المؤشرات مازالت محل انتقاد بسبب بعض النقائص والاختلالات ذات الطابع الفلسفي (المفاهيم) وكذا الطابع المنهجي (طريقة القياس)، وهذا رغم استحداث مؤشرات جديدة في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 إلا أنها مازالت محل اختبار.

عادة ما تتأثر التنمية البشرية بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تقوم بها الدول ويدور جدل عام حول الوسيلة الأفضل لتحقيقها. وتتحقق التنمية البشرية من خلال ثلاثة ديناميكيات أساسية هي الاستمرارية والتمكين والمشاركة ، ولما كان الفقر يحد من تفعيل هذه الديناميكيات فانه يعوق امتداد الحقوق المشار إليها إلى جميع الناس في حين أن هذا الامتداد وذاك التفعيل شرطان أوليان للتخفيف من الفقر ذاته وعلى هذا النحو يمثل الفقر حلقة مفرغة تؤثر سلبيا على منجزات التنمية البشرية. ولعل أن الفقر هو أكثر حلقات التنمية صلة بالرعاية الصحية، والتعليم، والمسكن... وهذا ما سيعالج في الفصل الموالي.

الفصل الثاني:

مفاهيم حول الفقر: المفهوم، القياس،

علاقته بالمتغيرات الاقتصادية

والاجتماعية

تمهيد:

ذكرنا في الفصل السابق أن الفقر يمثل أهم التحديات التي تواجه مسيرة التنمية البشرية، لذا كان الجدير بالذكر دراسة هذه الظاهرة بنوع من التفصيل. فظاهرة الفقر من الظواهر الانسانية الأكثر تعقيدا، لهذا فإن الحكومات والمؤسسات الدولية قد أولت هذه الظاهرة جُل إهتمامها، حتى أصبح موضوع الحد من ظاهرة الفقر أحد أهم الأهداف الإنمائية للألفية التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة . بما أن الفقر من منظور التنمية البشرية، هو الحرمان من خيارات وفرص العيش حياة مقبولة، أي انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية وهي العيش حياة صحية وطويلة، التمتع بمستوى معيشة لائق وبالحرية، والكرامة واحترام الذات، فإنه يبقى من أهم التحديات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء.

نتناول في هذا الفصل ظاهرة الفقر من خلال النقاط التالية:

- الإطار المفاهيمي لظاهرة الفقر؛
- علاقة الفقر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية؛
- استراتيجيات مكافحة الفقر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الفقر

سنتعرف من خلال هذا المبحث على مفاهيم وأسباب ومقاييس الفقر.

1.1 مفهوم الفقر:

لقد أثارَت قضية تحديد رؤية واضحة لمفهوم الفقر مناقشات عديدة ووجهات نظر مختلفة، وهذا راجع لكون هذه الظاهرة لها عدة أبعاد: اقتصادية، اجتماعية، سياسية، بيئية وتاريخية. على هذا الأساس تعددت مفاهيم الفقر نذكر منها:

من ناحية الدخل يشير الفقر إلى "الافتقار للدخل الكافي، أي أنه يتمثل بكمية المبالغ النقدية المقبولة اجتماعياً للحصول على الحد الأدنى الضروري للحياة من أجل البقاء واستمرار الكفاءة البدنية"¹.

كما يعرف الفقر على أنه "عدم الحصول على الضروريات من التغذية الأساسية، المأوى والرعاية الصحية وكذلك الأمان الذي يعتقد أنه يقوم على أساس القيم المشتركة للكرامة الإنسانية"². عرفت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الفقر على أنه: "ظرف إنساني يتسم بالحرمان المستدام أو المزمّن من الموارد و المقدرات والخيارات و الأمن والقوة الضرورية للتمتع بمستوى لائق للحياة وغيرها من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية"³.

يعرف الفقر أيضاً على "أنه شرط، بحيث لا يكون للفقر ما يكفي للتمويل وضعف السلطة السياسية للحفاظ على مستوى مقبول من الحياة وبعبارة أخرى يمكن القول أن الفقر هو مزيج من عوامل متعددة: الجوع المستمر، سوء التغذية، عدم وجود بيئة مناسبة، عدم توفر العلاج في حالة وجود مرض، موت الأطفال وأفراد العائلة بسبب الأمراض التي من الممكن تفاديها، عدم القدرة على

¹ سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد [2008]: "السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع إشارة خاصة إلى الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ص. 39

²BRADSHAW Ted K [2006] : « Theories of poverty and Anti-poverty programs in community Development, Rural poverty Research center, working paper N 06-05 February 2006, rupri (site d'internet www.rpronline.org)

³ منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان [2010]: "حقوق الإنسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر"، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الإنسان، العدد رقم 5، ص. 6

الذهاب إلى المدرسة والقراءة والكتابة والتعبير، الحاجة للسفر بعيدا لشراء أوبيع المنتجات الغذائية، عدم القدرة على الحصول على عمل أو الحاجة للتمويل بالماء الشروب، اللامساواة في توزيع الدخل وتدني مكانة المرأة، الخوف من المستقبل بسبب الشعور بالضعف وغياب التمثيل وفقدان الشعور بالحرية والأمل"¹.

أما المنظمات الدولية فقد عرفت الفقر كمايلي:

برنامج الأمم المتحدة الانمائي عرف الفقر على أنه: "الحرمان من الفرص والآفاق الأساسية للتنمية مثل فرصة العيش حياة طويلة وصحية والتمتع بمستوى معيشي لائق، كذلك الحرية والكرامة واحترام الذات والآخرين"².

كما عرف الفقر البشري على "أنه مجموعة من النفاص والتمثلة في: الحياة الطويلة والصحية، المعرفة والحياة الكريمة، المشاركة في الحياة الجماعية. في حين يقتصر الفقر النقدي على عنصر واحد ألا وهو الدخل ومفهوم الفقر البشري يعتبر أن غياب الدخل الكافي يعتبر العامل الأساسي للحرمان، لكنه ليس الوحيد. عموما فإن برنامج الأمم المتحدة الانمائي أكد على أن الحياة الانسانية لا يمكن تلخيصها فقط في الدخل، فعدم كفاية الدخل لا يمكن أن يمثل كل العجز الذي يعاني منه البشر"³.

أما البنك الدولي فقد ناقش أنواع الفقر التي تركز على الجانب النقدي، فهو يميز ما بين الفقر المطلق والفقر النسبي. "يشير النوع الأول إلى مستوى من الدخل اللازم لضمان بقاء الناس. بشكل عام، يستند هذا الحد على نظام التغذية الأساسية. يركز النوع الثاني على توزيع الدخل، والذي يشير إلى مستوى الدخل المطلوب للمشاركة والعيش في مجتمع معين (المسكن والملبس...)"⁴.

¹ TABET-AOUL Mahi [2011] : « Développement et environnement au Maghreb, Contraintes et enjeux », deuxième édition, Benmerabet, P. 131

² PNUD [1997] : « rapport mondiale sur le développement humain 1997 », economica, Paris, P. 16

³ PNUD [2000] : « rapport mondiale sur le développement humain 2000 », Publié par De Boeck & Larcier, Paris, Bruxelles, P. 17

⁴ Benicourt E. [2001] : « La pauvreté selon le PNUD et la Banque mondiale, Études rurales 2001/3-4, N° 159-160, p. 38.

(sited'internet :

http://www.cairn.info/article.php?ID_REVUE=ETRU&ID_NUMPUBLIE=ETRU_159&ID_ARTICLE=ETRU_159_0035 (consulté le : 01/04/2014))

يتضح جليا من خلال هذه التعاريف أن الفقر متعدد الأبعاد ولم يعد تعريفه مقتصرًا على أنه نقص في السلع المادية والفرص، حيث أن "الفقر هو نتيجة ظروف اجتماعية واقتصادية ليس للفقراء أي سيطرة عليها، كما أن سوء التغذية، الأسر المفككة، التمييز، الافتقار إلى فرص العمل ومشاكل البيئة تعد هي أكثر المسائل التي تقرر مصير الفقراء، وعليه فإن الحكومة تتحمل مسؤولية تخفيف حدة الفقر من خلال تصحيح الأوضاع التي تولد الفقر"¹.

كما تؤكد وجهة نظر ثانية أن الفقر "ينشأ عن سوء التكيف في سلوك الفرد، أي أن علاجه لا يكون إلا على يد الفقراء أنفسهم، ولا بد على الحكومة من خفض برامج الرفاه الاجتماعي، كي يقوم الناس بتطوير مواردهم الخاصة"².

يمكن أن نستنتج من كل المفاهيم السابقة أن الفقر لا يخرج عن نطاقين اثنين وهما³:

- نقص على مستوى المجتمع، بالموارد المولدة للسلع والخدمات إلى جانب تدني الخبرة الفنية التي تؤدي إلى تشويه في النسق الاجتماعي وفعاليته الاقتصادية؛
- سوء التوزيع للدخول والثروات على مستوى الكيان الاجتماعي في الدولة الواحدة وسوء التوزيع في مكافأة الموارد على المستوى الدولي.

وكلا السببين يؤديان إلى الحلقة المفرغة للفقر والتي تتجسد في أن الفقير قد لا يملك مالا لكي يتغذى، وبالتالي سيعاني من سوء التغذية وهذا ما يجعل صحته ضعيفة، وحقيقة كونه ضعيفا جسديا فإن طاقته العملية تكون متدنية والتي تعني أنه فقير، والتي تعني بدورها أنه سوف لن يملك لكي يتغذى وهكذا... وهذا ما يوضحه الشكل (1.2).

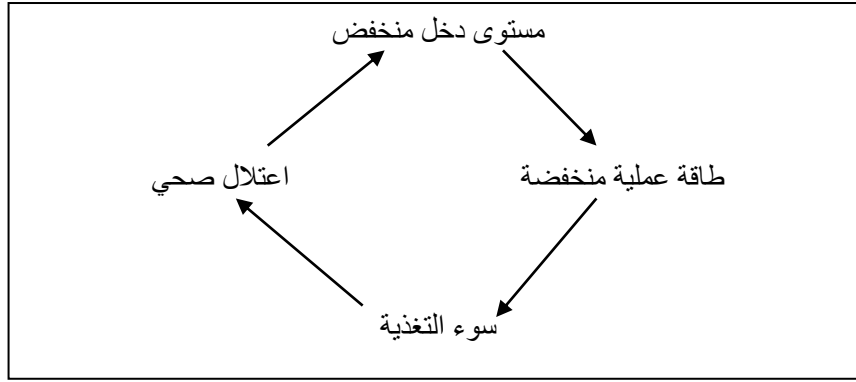
¹ بول آ. سامويلسون ووليام د. نوردهاوس [2001]: "الاقتصاد"، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة د أسامة الدباغ، الأهلية، عمان، ص. 406

² نفس المرجع، ص.ص 406، 407

³ أحمد إبراهيم منصور [2007]: "عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، رؤية اسلامية مقارنة"، سلسلة أطروحات الدكتوراه، الطبعة الأولى، مركز

دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص. 211

الشكل رقم (1.2): حلقة مفرغة للفقر



المصدر: أحمد ابراهيم منصور [2007]: "عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، رؤية اسلامية مقارنة"، سلسلة أطروحات الدكتوراه، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص. 220

مما سبق يتضح أن الفقر هو ظاهرة معقدة ومتشابكة وذات أبعاد متعددة منها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، فهو لا يقف عند الافتقار إلى الدخل الكافي للحصول على الحد الأدنى الذي يضمن الحياة، وإنما يتعدى ذلك ليشمل مختلف أشكال الحرمان.

2.1 أسباب الفقر:

إن تعدد تعريفات الفقر يجعل من أسبابه متعددة ولكون أن الفقر مشكلة تعبر عن الوضع الاجتماعي، فإن البحث عن أسبابه يكون داخل وخارج دائرة الفقر نفسه، فمنها ما هو نابع من صميم المجتمع ومنها ما يعود للعالم الخارجي. فمحددات و أسباب الفقر نذكرها فيما يلي:

أولاً: العوامل السياسية:

لعل من أهم العوامل السياسية التي تساهم بشكل كبير في تفشي ظاهرة الفقر هو غياب الاستقرار السياسي، "فالحروب تأثير كبير على مستوى معيشة الفرد، فهي تؤثر على النشاط الاقتصادي وعلى الموارد، فضلاً عن الخسائر البشرية والتي من نتائجها تزايد معدلات الفقر وشدته،

وهذا ما حدث مع الشعب الفلسطيني والعراقي... الخ فقد بلغ الفقراء الذين يعانون من فقر مطلق في العراق نحو 10144830 فرد عام 1999¹.

كما أن "الظلم بجميع أنواعه وخاصة الاعتداء على الأموال والنصب والاحتيال لأخذ أموال محدودي الدخل وهذا نتيجة الفساد الاداري والمالي والاقتصادي والسياسي"² يساهم بشكل مباشر في انتشار الفقر.

ثانيا: العوامل الاقتصادية:

من أهم الأسباب والعوامل الاقتصادية التي تسبب الفقر تتمثل فيمايلي:

- "سوء توزيع الدخل والثروات الذي يؤدي إلى غناء البعض على حساب البعض الآخر"³، حيث أن "مسألة المساواة ترتبط بنسق السلوك الأخلاقي، ولا يعد مبدأ المساواة حقيقة مجردة، إنما هو جزء من الحقيقة الاقتصادية والاجتماعية، ولا تتم المساواة ونمط توزيع الدخل في أي مجتمع بصورة آلية، وإنما يحملان في طياتهما الكثير من التعقيدات التي تعكس التطور التاريخي والاجتماعي والتحويلات في عمليات الإنتاج التي تظهر نتائجها في عدم تكافؤ الظروف الاقتصادية والاجتماعية أمام أفراد المجتمع، ويؤدي التباين الواسع في توزيع الدخل إلى الفقر والجوع"⁴.
- اللامساواة بين الحضر والريف أحد أسباب الفقر، حيث أن تفاوت الإنفاق لصالح الحضر على حساب الريف؛

¹عدنان داود العذاري وهدى زوير الدعي [2010]: " قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي"، الطبعة الأولى، دار جرير، الأردن، ص. 83

² علي محي الدين القره داغي [2012]: "استراتيجية التنمية الشاملة والسياسات الاقتصادية في ظل الربيع العربي، دراسة فقهية اقتصادية ومحاولة لبدول اسلامي مع حلول طارئة"، المجلد الأول، الطبعة الأولى، شركة دار البشائر الاسلامية، بيروت، لبنان، ص. 259

³ عجيلة محمد، بن نوي مصطفى وبلحمدي سيد علي: "استراتيجية معالجة الفقر في ظل العولمة -حالة الجزائر-، موقع الانترنت

www.Kantakji.com/media/3970/2114.doc (تاريخ الاطلاع في 2014/04/19)

⁴ سالم توفيق النجفي [2009]: " الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ص. 110

- "برامج التصحيح الهيكلي التي تعد واحدة من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر وازدياد معدلاته، خاصة في العالم النامي، وهذا ما جعلها تعرف تدهورا شديدا في الظروف الاجتماعية، مع تزايد سوء التغذية وبطئ التحسينات في مجال الصحة والتعليم... الخ"¹. إذ تشير بعض الدراسات إلى أن "الفقر وعدم المساواة داخل الدولة الواحدة قد ازداد في الدول حديثة العولمة، والساعية إلى التوسع في الانفتاح الاقتصادي، وهذا راجع إلى أن متضمنات العولمة تضعف بعض جوانب الحكم وإدارة الدولة، ومن ثم تجعل بعض أدوات السياسة غير فاعلة، وبهذا تصبح الحكومات أقل حرية في التصرف ببرامج التوسع النقدي والمالي خلال فترة الركود والتي يرافقها انتعاش الأجواء الاقتصادية المساعدة على تنامي الفقر"².

- انخفاض القوة الشرائية للنقود بسبب التضخم، "حيث تتأثر الدخول الحقيقية للأسر وعدم قدرتها على اقتناء كل المتطلبات التي تحتاجها وتصبح ضمن دائرة الفقراء"³.

- "التدهور البيئي وما ينتج عنه من إهدار للأصول والموارد الطبيعية"⁴.

ثالثا: العوامل الاجتماعية:

من أهم العوامل الاجتماعية التي تساهم في بروز ظاهرة الفقر "تزايد الأمية وانخفاض التعليم وتدني مستواه وكذا التدريب المهني الملائم لمتطلبات سوق العمل وبالتالي عدم توافر الأيدي العاملة الماهرة الفنية، وهو ما أدى إلى تزايد البطالة وبالتالي انعدام الاستقرار الاجتماعي وكذلك تحييد دور المرأة ومنه نقص وإضعاف الخدمات الصحية المقدمة"⁵.

¹ عجيلة محمد، بن نوي مصطفى وبلحمدي سيد علي: "استراتيجية معالجة الفقر في ظل العولمة - حالة الجزائر -"، مرجع سابق

² سالم توفيق النجفي [2007]: "الفقر في البلدان العربية وآليات إنتاجه"، العدد 38، بحوث اقتصادية عربية، ص. 17

³ اباد عبد الفتوح النصور [2013]: أساسيات الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 234

⁴ مصطفى منير محمود وطارق محمود يسري [2012]: "مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الإنمائية للألفية، سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جامعة القاهرة، ص. 10

⁵ عدنان داود العذارى وهدى زوير الدعيمي [2010]: "قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص. 83، 84

يعد النمو السكاني محددًا أساسيًا للفقر، حيث أنه يعتبر من القوى المضادة للنمو في المجتمع بصورة أساسية، وهذا ما يؤدي إلى زيادة الفقر، فهو يعيق النمو الاقتصادي للسير وفقا للسياسات الموضوعية في مجال تحسين مستوى المعيشة ودعم برامج تخفيف الفقر، مما يسبب في توسيع وتعميق الفقر والبطالة، فمعدل النمو السكاني في الوطن العربي مرتفعا وصل إلى 55% من معدل النمو في بلدان الدخل المتوسط والمنخفض.

خامسا: عوامل ذاتية تعود إلى الفقير نفسه

تتمثل هذه الأخيرة فيما يلي¹:

- عدم العمل وعدم الأخذ بأسباب الكسب والادخار والاستثمار؛
- الأمراض بكل أنواعها؛
- الشيخوخة؛
- ثقافة التواكل والكسل بدل الجد والعمل وثقافة الاستهلاك بدل ثقافة الإنتاج؛
- احتقار بعض المهن والحرف في نظر البعض؛
- الإكثار من الديون خاصة الاقتراض بفائدة؛
- الدخول في التجارة والمضاربات دون خبرة وبالتالي وقوع خسائر كبيرة.

3.1 مقاييس الفقر

حاول الكثير من الباحثين وضع مقاييس متعددة وبديلة للفقر بالشكل الذي يحقق مؤشرات كمية لمفاهيمه المختلفة، لكن ذلك رافقه الكثير من الصعوبات بسبب تنوع مفاهيمه، فمحاولات قياسه تطورت

¹ علي محي الدين القره داغي [2012]: "استراتيجية التنمية الشاملة والسياسات الاقتصادية في ظل الربيع العربي، دراسة فقهية اقتصادية ومحاولة لبدول إسلامي مع حلول طارئة"، مرجع سابق، ص، ص. 257، 258

هي الأخرى عبر الزمن، بحيث تم الاعتماد في البداية على المقاييس النقدية معبرا عنها بنقص الدخل فقط، تغيرت بعد ذلك إلى المقاييس غير نقدية مثل الصحة، المستوى التعليمي، المشاركة... الخ. من هنا يمكن القول أن هناك مدخلين لقياس الفقر هما:

1.3.1 القياس النقدي للفقر:

إن استخدام المؤشرات الدخلية، بوصفها أحد المؤشرات المعبرة عن قدرة الفرد للحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية الأساسية التي يمكن أن تحدد موقع الفرد أو الأسرة دون خط الفقر أو فوقه، فضلا عن كونها مؤشرات توضيحية لمستوى الرفاهية النسبية في الاقتصاد، واختلاف مستويات الرفاهية في ما بين الاقتصاديات. وهناك العديد من المؤشرات التي تقيس الفقر في إطار الدخل تتمثل في: "نصيب الفرد من الدخل القومي، نصيب الفرد من استهلاك الغذاء"¹. إلا أن استخدام هذه المؤشرات تكتنفه بعض الصعوبات المتمثلة في افتراض التوزيع العادل للدخل في حين تتباين تلك التوزيعات على مستوى الأفراد لتعطي مستويات رفاهية مختلفة بين الأفراد وبين الأسر، كما تختلف الأسر من حيث حجمها وتركيبها من ناحية العمر والجنس، مما قد ينعكس بشكل سلبي أو ايجابي على مستوى الإنفاق. في حين أن المشكلة الثانية التي تكتنفها مؤشرات الدخل تتمثل في تحويل قيمتها إلى العملات الأجنبية، إضافة إلى القصور الذي تتضمنه لكونها تعطينا نتائج مختلفة عن تلك البيانات التي تعتمد على الإنفاق، باعتبار أن مؤشر الدخل لا يأخذ بعين الاعتبار الاستهلاك غير المباشر، والمتحصل عليه من خلال الخدمات الصحية والتعليمية ودعم الأسعار، فضلا على اعتماد الأفراد على المدخرات والاقتراض

¹عدنان داود العذاري وهدي زوير الدعي [2010]: "قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص. 43

لتحسين مستوى المعيشة. وبهذا فإن "مؤشرات الدخل لا تعبر عن الأبعاد الأخرى للفقر كالضمان ضد البطالة والمرض وحرية التعبير والاختيار"¹.

أولاً: خطوط الفقر:

تعتبر خطوط الفقر مقاييس للدخل أو الاستهلاك الذي يميز بين الفقراء وغير الفقراء، وهي تتحدد بالحد الأدنى لمستوى المعيشة في مجتمع ما، وهناك نوعين من خطوط الفقر تتمثل فيمايلي:

- خط الفقر المطلق

هو الخط الذي لا يتغير بتغير المكان والزمان، وإنما يستند إلى معيار الحد الأدنى المطلوب من مستويات الاستهلاك لسد الاحتياجات الأساسية، والذي يساوي إجمالي تكلفة السلع المطلوبة لسد الاحتياجات الاستهلاكية الأساسية². يستخدم خط الفقر المطلق في المقارنات الدولية، حيث يشير البنك الدولي إلى قيمة ثابتة قدرت من 365 إلى 730 دولار سنويا (أي 1 أو 2 دولار في اليوم الواحد)³. ونظرا لتعدد وتنوع الحاجات الاستهلاكية التي تتطلبها حياة الأفراد من سلع استهلاكية غذائية وغير غذائية أدى إلى التمييز بين نوعين من خط الفقر المطلق هما⁴:

- خط فقر الغذاء (الفقر المدقع): هي حالة من حالات الفقر التي لا يستطيع الإنسان معها

الحصول على الحد الأدنى من الحاجات الغذائية الأساسية اللازمة للحصول على الحد

الأدنى من الأسعار الحرارية لضمان بقائه حيا.

¹ سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد [2008]: "السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع اشارة خاصة إلى الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، مرجع سابق، ص. 48، 49

² عدنان داود العذاري وهدى زوير الدعيمي [2010]: مرجع سابق، ص. 47

³ Christian Morriison [2003] : « La pauvreté dans le monde », RAMSES, P. 106 site d'internet <http://www.ifri.org/downloads/ramses03morriison.pdf>

⁴ الطيب لحيلج ومحمد جصاص [2010]: "الفقر... التعريف ومحاولات القياس"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع جوان 2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة محمد خيضر بسكرة - ص. 176، 177

• خط فقر الغذاء مضافا إليه احتياجات أخرى ضرورية (خط الفقر الأعلى): وهو الحرمان من المتطلبات المادية اللازمة لتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الانسانية، والتي تتعدى الاحتياجات الغذائية إلى احتياجات أخرى مثل: السكن والملبس، الصحة والتعليم...

- خط الفقر النسبي: هو "الذي يتغير بتغير الدخل من بلد إلى آخر، ومن وقت إلى آخر، معتمدا على تكلفة إشباع الحاجات المختلفة، فعلى ضوء الفقر النسبي قد يكون الفقير في بلد ما غنيا بالنسبة لبلد آخر"¹، فهو يعتمد على توزيع الدخل أو الاستهلاك، والنسبة المئوية من السكان مثلا 20% من السكان الأقل ثراء، او الذين لديهم أقل من نصف متوسط أو وسيط الدخل. الفقر المطلق والنسبي هما مفهومان متكاملان. "يعد الفقر المطلق أكثر ملائمة في الدول النامية، حيث الكثير من السكان يعيشون حول عتبة الحد الأدنى من أجل البقاء على قيد الحياة، بينما في الدول المتقدمة، حيث يتم ضمان الأمن الغذائي تقريبا، يتم الاعتماد على الفقر النسبي"².

- خط فقر المقارنات الدولية: تم تحديد خط الفقر بغية التعرف على الأفراد أو الأسر الذين لا يستطيعون مقابلة احتياجاتهم الأساسية. وعادة ما يتم تقدير معدلات الفقر الوطنية على أساس مفهوم الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي، مستندة في ذلك إلى خطوط الفقر الوطنية. غير أن هذه المعدلات والخطوط الوطنية لا يمكن استخدامها في المقارنات الدولية نظرا لاختلاف أسعار السلع والخدمات بين الدول، مما يجعل مقارنة مستوى دخلها، بعد تحويلها إلى عملة موحدة غير دقيقة ومضللة. "وقد تم اتخاذ نهج آخر لقياس الفقر على المستوى الدولي من قبل البنك

¹ علي محي الدين القرعة داغي [2012]: "استراتيجية التنمية الشاملة والسياسات الاقتصادية في ظل الربيع العربي، دراسة فقهية اقتصادية ومحاولة لبيد لإسلامي مع حلول طارئة"، مرجع سابق، ص. 230

² Sarah Marniesse [1999]: « Note sur les différentes approches de la pauvreté », DEPARTEMENT DES POLITIQUES ET ETUDES DIVISION DE LA MACROECONOMIE ET DES ETUDES , P. 2

الدولي فقد اعتمد على معيارين. يتم استعمال مقياس \$1 في اليوم بالنسبة للدول ذات الدخل المنخفض خاصة الدول الإفريقية، ومقياس \$2 في اليوم بالنسبة للدول ذات الدخل المتوسط مثل دول شرق آسيا و أمريكا اللاتينية. وبناءا على هذا المقياس، في سنة 2003 قد بلغ عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من \$1 في اليوم 2.1 مليار من بين 8.4 مليار نسمة تعداد سكان الدول النامية، بالإضافة إلى 8.2 مليار نسمة الذين يعيشون على أقل من \$2 في اليوم. كما أنه حسب إحصائيات عام 2003 فإن أغنى خمس سكان العالم كانوا يتحصلون على 85 % من إجمالي الدخل العالمي، في حين لم يتعدى نصيب أفقر خمس سكان العالم في نفس السنة 1.4 % من الدخل العالمي"¹.

في هذا الإطار قام خبراء من البنك الدولي "بدراسة لمعرفة ما إذا تم إحراز أي تقدم على مدى عقد التسعينات في مجال تخفيض معدل الفقر، حيث أجريت الحسابات على عامي 1987 و1998. لقد توصلنا إلى أن معدل الفقر في العالم انخفض من 61% سنة 1987 إلى 56.1 سنة 1998 على أساس مقياس \$2 في اليوم، أما على أساس مقياس \$1 في اليوم انخفض من 28.3 إلى 23.5%. ويرجع جزء كبير من الحد من الفقر في العالم إلى النمو الهائل في نصيب الفرد من الدخل في الصين. ومع ذلك، حتى مع استبعاد الصين، نجد انخفاضا في الفقر في العالم. كما كانت هناك أيضا اختلافات إقليمية هامة في كل من مستويات الفقر والاتجاهات. حيث تم العثور على أعلى مستويات للفقر في أفريقيا جنوب

¹سعيد يحي وبرحومة عبد الحميد: "ظاهرة الفقر في العالم العربي: أسبابها وانعكاساتها وكيفية معالجتها"،

الصحراء الكبرى وجنوب آسيا (لا سيما الهند) وشرق آسيا ثاني أعلى من حيث انتشار الفقر وشرق أوروبا والشرق الأوسط والأدنى¹. وهذا كما يوضحه الجدول رقم (1.2).

الجدول رقم (1.2): المقارنات الدولية لمعدلات الفقر باستخدام تعريف البنك الدولي للفقر حسب المناطق للسنتين 1987 و 1998

| دولارين في اليوم | | واحد دولار في اليوم | | |
|------------------|------|---------------------|------|--|
| 1998 | 1987 | 1998 | 1987 | |
| 48.7 | 67 | 14.7 | 26.6 | شرق آسيا ماعد الصين |
| 44.3 | 62.9 | 9.5 | 23.9 | شرق أوروبا ووسط آسيا |
| 20.7 | 3.6 | 3.8 | 0.2 | أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاربيبي |
| 31.7 | 35.5 | 12.1 | 15.3 | الشرق الأوسط وشمال أفريقيا |
| 29.9 | 30 | 2.1 | 4.3 | جنوب آسيا |
| 83.9 | 86.3 | 44 | 44.9 | أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى |
| 78 | 76.5 | 48.1 | 46.6 | |
| 56.1 | 61 | 23.5 | 28.3 | المجموع |
| 57.9 | 58.2 | 25.6 | 28.5 | المجموع ماعدا الصين |

Source : WOLFF. Edward N [2009] : « Poverty and Income Distribution », second édition, wiley-Blackwell, aJohn wiley & Sons, Ltd publication, United Kingdom, P. 112

ثانياً: مؤشرات الفقر:

إن مسألة دراسة خطوط الفقر تكتنفه العديد من الصعوبات لعل من أهمها:²

- أنه لا يعكس المفاهيم المختلفة للفقر الخاصة بكل دولة ومستوى التنمية بها؛

¹WOLFF. Edward N [2009] : « Poverty and Income Distribution », second édition, wiley-Blackwell, aJohn wiley & Sons, Ltd publication, United Kingdom, P. 112

²http://css.escwa.org.lb/SD/0991/studypaper3_Ar.pdf

- لا يأخذ في الحسبان الفرق في مستويات المعيشة والأسعار بين المناطق المختلفة داخل البلد الواحد وخاصة بين الحضر والريف، لا يعكس اختلاف الاحتياجات بين الأفراد حسب عمرهم و نوعهم؛
- إن تعادل القوة الشرائية وإن كان محسوبا على أساس سلة من السلع الغذائية وغير الغذائية إلا أن هذه السلة قد لا تعكس نمط الاستهلاك الفعلي للفقراء. وهذا ما استدعى البحث عن مؤشرات أكثر دلالة لتحديد المستويات الاجتماعية وهي كما يلي:
 - مؤشر حدوث الفقر (l'incident de la pauvreté): يمثل هذا المؤشر عدد الأفراد أو عدد الأسر في المجتمع الذين يقعون تحت خط الفقر. "يعتبر هذا المؤشر صالحا للمقارنة ولتقييم آثار سياسات تقليل الفقر، كما أنه سهل الفهم إلا أنه يعاني من عدة نقائص منها: تحليل الآثار المحتملة لبعض السياسات على الفقراء مما يجعله غير حساس للفروقات في عمق الفقر. كما انه غير حساس لتوزيع الدخل بين الفقراء، فإذا ما تمت إعادة توزيع الدخل من الفئات الأكثر فقرا إلى الذين هم أحسن حالا فإن المؤشر قد لا يتغير، بل ربما يتحسن مما يظهر عكس النتائج"¹.
 - مؤشر فجوة الفقر (indice d'écart de pauvreté): يقيس هذا المؤشر حجم الفجوة الإجمالية الموجودة بين دخول الفقراء وخط الفقر أو مقدار الدخل اللازم للخروج من حالة الفقر إلى مستوى خط الفقر المحدد، غير أنه لا يعكس مقدار التفاوت في دخول الفقراء.
 - مؤشر شدة الفقر: يقيس هذا المؤشر التفاوت الموجود بين الفقراء، ويمكن حسابه باعتباره يساوي الوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبية للفقراء كافة.

¹عدنان داود العذاري وهدى زوير الدعي [2010]: "قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي"، مرجع سابق، ص. 53

- معامل جيني (coefficient de Gini): يقيس هذا المعامل درجة المساواة في توزيع الدخل، وهو يعتمد على منحى لورانز، ويعرف على أنه نسبة المساحة المحصورة بين منحى لورانز ووتر المثلث لإجمالي مساحة المثلث.

2.3.1 القياس غير النقدي للفقر:

لقد سبق وأن ذكرنا أن الفقر هو ظاهرة معقدة ومتشابكة وذات أبعاد متعددة منها السياسية، الاقتصادية والاجتماعية. فهو لا يقف عند الافتقار إلى الدخل الكافي للحصول على الحد الأدنى الذي يضمن الحياة. لذلك فإن القياس غير النقدي للفقر يعكس نوعية الحياة في مجالات متعددة كالتغذية والصحة والتعليم... الخ. في هذا الإطار أدرج برنامج الأمم المتحدة للتنمية مفهوم جديد عرف بـ "الفقر البشري" pauvreté humaine مكون من عدة متغيرات، و بطريقة قياس جديدة.

عرف هذا المؤشر في البداية بـ "مؤشر نقص القدرات" Indicateur de pénurie de capacités (IPC)، وهو دليل مكون من ثلاثة مؤشرات تمثل النسبة المئوية للسكان الذين يعانون نقصاً في القدرات في ثلاثة أبعاد رئيسية من أبعاد التنمية البشرية وهي¹:

- الجانب الصحي في التناسل، و يقاس بالنسبة المئوية للولادات التي تحدث بدون إشراف طبي من طرف موظفي صحة مدربين.

- الحياة الصحية في أن ينعم المرء بتغذية جيدة و صحية، ويقاس هذا البعد بالنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة و الذين يعانون من نقص في الوزن.

- جانب التعليم و المعرفة، ويقاس بالنسبة المئوية للنساء الأميات اللواتي يبلغن 15 سنة فما فوق.

يركز مؤشر فقر القدرات على افتقار الأفراد إلى قدرات لا تتعلق بالدخل مباشرة، وإنما تتعلق بثمار التنمية وأثرها في صحة الأفراد، وفي مستوياتهم التعليمية. قد تم التركيز على جانبي الصحة و التعليم لكون المتغيرات المعتمدة في مقياس نقص القدرات يغطي مساحة واسعة في دلالات أبعاد التنمية البشرية.

¹UNDP [1996] : « Human development report »- Technecal notes- P.110, (site d'internet <http://undp.org/en/media/hdr1996en.pdf>)

في تقرير التنمية البشرية لسنة 1997 أضافت الأمم المتحدة بعدا آخر من أبعاد التنمية البشرية ضرورة التخلص من الفقر، وهذا من خلال "صياغة مؤشر يعبر عن ذلك عرف بمؤشر الفقر البشري (IPH) الذي يعد كبديل لمؤشر نقص القدرات (IPC)¹. يميز بين مؤشر الفقر البشري للدول النامية (IPH-1) L'indicateur de la pauvreté humaine pour les pays en développement ومؤشر الفقر البشري لدول المتقدمة (IPH – L'indicateur de la pauvreté humaine propre aux pays développés (2)، حيث يقيس مؤشر الفقر البشري الفقر في أربع جوانب أساسية في حياة الناس و هي: القدرة على العيش طويلا وبصحة جيدة، المعرفة، الإمدادات الاقتصادية، المشاركة في الحياة الاجتماعية. تعرض هذا المؤشر للعديد من الانتقادات لذلك تم استحداث مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد والذي تضمنه تقرير التنمية البشرية لعام 2010².

على الرغم من تطور مقاييس الفقر، إلا أنها تكتنفها الكثير من الصعوبات لعل من أهمها الافتقار إلى البيانات المناسبة وهذا ما يؤدي إلى نتائج مضللة أحيانا وعدم القدرة على المقارنة أو إعطاء صورة عن وضعية الفقراء خاصة في الدول النامية، كما هو الحال لمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد.

المبحث الثاني: علاقة الفقر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

يتأثر الفقر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية الملائمة للنشاطات الإنتاجية، والفقر كمفهوم- يرتبط بنوعية الحياة يشير إلى الحرمان أو الافتقار إلي الدخل الضروري لتلبية احتياجات الإنسان الأساسية كالغذاء والسكن والخدمات التعليمية والصحية وخدمات البنية التحتية كالمياه النظيفة والصرف الصحي.

1.2 علاقة الفقر بالمتغيرات الاقتصادية:

تتأثر ظاهرة الفقر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية لعل أهمها نذكر ما يلي:

¹UNDP[1997]: " Human development report ", P. 17, (site d'internet <http://undp.org/en/media/hdr1997en.pdf>)

²للمزيد من التفاصيل انظر المبحث الثاني من الفصل الأول ص. 25

1.1.2 العلاقة بين الفقر والنمو ومستوى الدخل:

لقد أثبتت الوقائع الاقتصادية أنه رغم النمو الاقتصادي السريع، إلا أن مستويات المعيشة تبدو أنها لم تتحسن في الكثير من دول العالم الثالث، إضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة في الريف والحضر، عدم العدالة في توزيع الدخل وهذا ما رسخ الاعتقاد بأن النمو الاقتصادي السريع قد فشل في تخفيض الفقر المطلق المنتشر، في حين شهدت فترة السبعينات تغير ملحوظ في المفاهيم العامة والخاصة عن طبيعة النشاط الاقتصادي في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة، حيث أصبحت مشاكل الفقر وعدم المساواة الموضوع الأساسي للتنمية.

على هذا الأساس فإن إعادة توزيع الدخل لصالح الفقراء ومحدودي الدخل يعتبر مكونا رئيسيا من مكونات التنمية وشرطا ضروريا للتخفيف من حدة الفقر. تشير العديد من الدراسات إلى العلاقة الطردية بين النمو واللامساواة في توزيع الدخل، وهذا ما ينتج عنه علاقة طردية بين الفقر والنمو.

اقترح Kuznets قانونا عاما يربط بين النمو والتباين في توزيع الدخل على شكل المنحنى المقلوب (U)، حيث يظهر في المحور الأفقي نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (PIB par habitant)، وفي المحور العمودي التفاوت في توزيع الدخل معبرا عنه بمعامل جيني، فقد تبين من خلال تحليله للنمو التاريخي لعينات من الدول المتقدمة أنه في المراحل الأولى من التنمية يتجه توزيع الدخل إلى التدهور (يزداد التباين في توزيع الدخل)، ثم يصل إلى أقصى درجاته ومع التقدم في التنمية تبدأ درجات التفاوت بالانخفاض، أي أن عدم المساواة أمر ضروري في بدايات عملية التنمية في أي بلد من البلدان. من هنا يظهر جليا أن تقليص الفقر يحتاج إلى نمو اقتصادي كي يصبح مستداما.

في هذا الإطار أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقريره لعام 2013 على وجود علاقة عكسية بين عدم المساواة والتنمية البشرية، حيث أن هذه العلاقة تتجسد في ظل الفوارق في الصحة والتعليم أكثر منها في ظل الفوارق في الدخل.

"هناك علاقة وثيقة بين الفقر وسوء توزيع الدخل، فمع وجود وإنتشار الفقر يشتد الصراع الاجتماعي على الدخل والثروة، مما يزيد من ميل الأغنياء إلى تعزيز إمتلاكهم للثروة والدخل، مما يعني زيادة الفجوة الداخلية بين الأغنياء والفقراء داخل المجتمع الواحد من ناحية وبين الدول فيما بينها من ناحية أخرى. ومع تفاوت مستويات الدخل بين الأسر في المجتمع الواحد يتفاوت الطلب على الصحة والتعليم والتدريب، فيتفاوت أفراد المجتمع الواحد في القدرات والمهارات المكتسبة، ومن ثم تتفاوت فرص الحصول على العمل وفرص الحصول على أجور مناسبة، فيحصل أفراد الأسر الفقيرة على فرص عمل بأجور منخفضة، بينما يحصل أفراد الأسر الغنية على فرص عمل بأجور مرتفعة، وبالتالي يظل الفقير فقيراً والغني غنياً"¹.

في هذا الإطار يعكس تركيز الثروة حقيقة أن مدخرات الفئات ذات الدخل الأعلى تتراكم بشكل أسرع من مدخرات الفئات المنخفضة الدخل؛ فالأولى يمكن أن تدخر بصورة منتظمة نسبة أكبر من دخولها، من حيث القيمة مما يمكن للثانية. وفي واقع الأمر، فإن الفئات الأدنى دخلاً في بعض البلدان لا تستطيع أن تكسب ما يكفي لتغطية احتياجاتها الأساسية. عادة ما تتركز نسبة كبيرة من إجمالي ثروة الأسر عند نسبة 1% الأغنياء، وهو ما يتجاوز بكثير مدى تركيز الدخل. في معظم البلدان التي تتوفر بشأنها بيانات قابلة للمقارنة بشكل معقول، تمتلك نسبة 1% الأعلى حصة من إجمالي الثروة في الاقتصاد أكبر كثيراً من حصة نسبة 50% الأدنى (إذ تبلغ مثلاً 33.8 مقارنة مع 2.5% في الولايات المتحدة، و 28.7 مقارنة مع 5.1% في إندونيسيا، 24 مقارنة مع 4% في فرنسا)، ويكون نصيبها من الثروة أعلى بكثير من نصيبها من الدخل وهذا كما يوضحه الجدول (2.2).

¹ هشام حنضل عبد الباقي [2011]: "الفقر وتوزيع الدخل من منظور الاقتصاد الإسلامي: دراسة تطبيقية على مملكة البحرين"، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الإسلامي، النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الإسلامي، الدوحة،

18 إلى 20 ديسمبر، ص. 4، 5

الجدول رقم (2.2): تركيز الثروة والدخل في بعض البلدان

| النصيب من الدخل | النصيب من الثروة | | السنة | |
|-----------------|------------------|----------|-----------|------------------|
| | أعلى 1% | أدنى 50% | | |
| 13.1 | 15.5 | 5.4 | 2005 | كندا |
| 9 | 24 | 4 | 2010 | فرنسا |
| 9 | 15.7 | 8.1 | 2003-2002 | الهند |
| 11 | 28.7 | 5.1 | 1997 | اندونيسيا |
| 9.7 | 23 | 5 | 2001 | ايرلندا |
| 10 | 12.2 | 11.5 | 2008 | ايطاليا |
| 00 | 14 | 12.3 | 1988 | جمهورية كوريا |
| 6.9 | 29 | 00 | 2007 | السويد |
| 8 | 34.8 | 00 | 1997 | سويسرا |
| 14.3 | 12.5 | 9.2 | 2005 | المملكة المتحدة |
| 13.8 | 33.8 | 2.5 | 2007 | الولايات المتحدة |

المصدر: الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [2012]: " تقرير التجارة والتنمية، 2012"، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ص. 79

2.1.2 علاقة الفقر بالإنفاق العام

يعتبر الإنفاق الحكومي بكافة أشكاله الجاري والاستثماري أحد أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لرفع مستوى رفاهية مواطنيها. فهناك حالات تتطلب تدخل الدولة لتحسين الآثار التوزيعية للدخول حماية للفئات محدودة الدخل. كذلك بعض الخدمات التي قد لا تتوافر بالصورة المناسبة والتي تتطلب تدخل الدولة لإتاحتها لجميع المواطنين كالتعليم والصحة وغيرها.

بناء على ذلك، فإن الإنفاق العام يمثل إحدى الأدوات الرئيسية التي يجب أن تؤدي دورا فاعلا في تصحيح النتائج التوزيعية وتقليص الفوارق ومن ثم تخفيض معدلات الفقر فهو عنصر أساسي من عناصر النمو الاقتصادي والتنمية، كما أنه ضروري لتمويل البنى الأساسية بما في ذلك الطرقات والكهرباء والمياه... وهي خدمات أساسية لأفراد المجتمع. ويشكل الإنفاق العام السبيل الأكثر فعالية لتأمين العديد من الخدمات فقد بينت دراسة أجريت مؤخرا أن الإنفاق العام ينعكس على نمو الناتج

المحلي الإجمالي أكثر من الإنفاق الخاص، "وهذا ما يتوافق مع الدليل القوي على أن الإنفاق على العناية الصحية أكثر فعالية على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى الأهداف الصحية من الإنفاق الخاص على الصحة"¹.

"تقتضي التنمية المستدامة في الدول المتقدمة الاستثمار في البنية الأساسية من خلال شبكات الطرق والمياه والمجاري والكهرباء، والمدارس والنقل العام والرعاية الصحية. من المهم الاستثمار في البنية الأساسية، والطاقة المتجددة والمباني، وتحسين الكفاءة في الكهرباء والمياه بالمدن الكائنة في البلدان ذات الدخل المتوسط والعالي. وثمة حاجة إلى الاستثمار في خفض إنتاج النفايات وتحسين شبكات جمع النفايات وإعادة تدويرها في معظم المدن بشتى أرجاء العالم ويمثل توفير إمكانية الحصول على خدمات الطاقة الحديثة تحدياً حقيقياً أمام السلطات الحضرية بالبلدان النامية التي تفتقر عادة إلى قدر كاف من الطاقات التي تمكنها من الوفاء بالموارد المالية الطويلة الأجل المطلوبة للاستثمار، وإلى القدرة على تعبئة تلك الموارد"².

يمكن "للاستثمارات العامة في مجالات البنية التحتية والصحة والتعليم، فضلاً عن حماية البيئة، أن تهيئ الأوضاع لزيادة الإنتاجية وتنويع الإنتاج وتوفير فرص العمل الرسمية اللائقة في بقية قطاعات الاقتصاد. وينطبق ذلك أيضاً على توفير الحوافز المالية وتحسين الخدمات العامة في إطار سياسات صناعية تهدف إلى تنويع الأنشطة الاقتصادية. وعموماً، قد لا تقلل هذه التدابير من التفاوت بشكل مباشر، ولكنها يمكن أن تسهم في تعزيز التغيير الهيكلي لتصبح من خلالها الأدوات المالية وسياسات الدخل أكثر فعالية"³.

إن ما يمكن أن نستنتجه من كل ما سبق أن الإنفاق العام يضمن الخدمات التعليمية والصحية، غير أن مدى فعاليتها غير مضمونة في العديد من الدول النامية، لذلك كان هناك نقاش واسع حول

¹ دايفيد هال [2010]: " لماذا نحن بحاجة ماسة إلى الانفاق العام"، PSIRU, Business School, University of Greenwich, Park Row, London ، موقع الانترنت www.psiru.org

² المجلس الاقتصادي والاجتماعي [2013]: " دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام 2013: تحديات التنمية المستدامة"، الأمم المتحدة، ص. 10

³ الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [2012]: " تقرير التجارة والتنمية، 2012"، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف، ص. 157

جودة التعليم والخدمات الصحية وهذا لغياب الحوكمة، فهناك خلل بين التكلفة المتحملة ونوعية الخدمات المقدمة.

3.1.2 علاقة الفقر بالبطالة:

"يرتبط الفقر ارتباطاً وثيقاً بالعمل والبطالة، حيث أنه يوجد ارتباط مباشر بين العمالة والفقر فمثلاً تحسين الإنتاجية يعد مصدراً للتحسينات المستدامة وغير التضخمية في مستويات المعيشة وفرص العمل والحد من الفقر"¹. وتعد البطالة المصدر الرئيسي لمشكلة الفقر وزيادة أعداد الفقراء، "فقد جاء في دراسة علمية للجامعة العربية أن نسبة الفقر في الدول العربية تزداد بمعدل 1.7% سنوياً، بحيث يعيش ما نسبته 36% منهم تحت خط الفقر، وأن نصيب الفرد العربي من الدخل القومي لا يتجاوز 1500 دولار سنوياً"².

"تحقيق التنمية المستدامة يمر عبر معالجة المسائل الاجتماعية ومن بينها وأهمها مشكلتي العمل والبطالة. فيمكن اعتبار هذين الأخيرين بمثابة الحلقة المفقودة في معادلة النمو والفقر، ونفي ذلك يكون بتجاوز حقوق الإنسان وانعدام الكرامة وتصاعد خطر التوترات الاجتماعية والعنف وانعدام الأمن. ومن ثم فإن السعي للوصول إلى المستوى اللائق للعمالة المنتجة يكون حجر الزاوية في التنمية والقضاء على الفقر. لذلك فإن تحسين معدلات النمو الاقتصادي يشمل الحد من الفقر. ولن يكون بمقدور أي نمو في الاقتصاد أن يحد من الفقر بشكل فعال إلا من خلال تنشيط نمو العمالة وانخفاض البطالة"³.

في هذا الصدد نجد "ثلاثة ملايين إفريقي يعيشون في فقر مدقع. ويعود سبب هذا الهدر المأساوي في الطاقات البشرية إلى البطالة وانخفاض الإنتاجية، ولا سيما في الزراعة وفي الاقتصاد غير المنظم في المناطق الحضرية. وتتسم إفريقيا بأعلى معدلات في العالم من البطالة الظاهرة وبطالة الشباب وبطالة المرأة في جميع الفئات أعلى بكثير من المتوسط الوطني. في معظم بلدان إفريقيا

¹ نور الدين هرمز [2007]: "النمو والعمالة والفقر في البلدان النامية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1)، ص. 3

² إياد عبد الفتوح النصور [2013]: أساسيات الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، مرجع سابق، ص، ص. 228، 229

³ بقة الشريف والعايب عبد الرحمان [2008]: "العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع ديسمبر 2008، ص. 102

جنوب الصحراء الكبرى، تتراوح نسبة العمالة بأجر ما بين 6% و25% فقط من السكان العاملين .
بعبارة أخرى، فإن نسبة 75 إلى 94% من السكان النشطين هم إما عاطلون عن العمل أو يسدون رمقهم
في الاقتصاد الريفي أو الاقتصاد غير المنظم، حيث يعملون في أنشطة اقتصادية هشة دون أي حماية
اجتماعية وفي بيئة عمل غير آمنة في غالب الأحيان. والواقع أن النساء والرجال الإفريقيون
مضطرون لأن يعملوا أي شيء يمكنهم القيام به مهما كانت درجة انعدام الأمن فيه ومهما كان أجره
سيئاً ليتمكنوا من توفير القوت لأسرهم¹.

يعتبر انخفاض الإنتاجية والبطالة وتدني مستويات الدخل والأجر عوامل رئيسية تحدد جميعها
الأشخاص غير القادرين على كسب عيش لائق والحصول على الاحتياجات الاجتماعية الأساسية لذاتهم
ولأسرهم.

"يعيش أكبر عدد من الفقراء العاملين في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حيث تبلغ نسبتهم
بين 46 و62% من مجموع العمال. لقد تحسن أداء الاقتصادات الأفريقية في السنوات الأخيرة. فعلى حد
ما ذكرته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ارتفعت مستويات النمو من 3.2% في عام 2002 إلى ما يقارب
4.2% في عام 2003. إلا أن هذه المعدلات ليست أعلى من معدلات نمو السكان إلا بصورة حدية.
ولتخفيض الفقر المدقع بمقدار النصف بحلول عام 2015 كما هو محدد في الأهداف الإنمائية للألفية
للأمم المتحدة لا بد للنمو الاقتصادي من أن يكون ضعفي ما هو عليه اليوم. من الواضح الآن أن هناك
حاجة إلى معدل مرتفع من النمو الاقتصادي فإن ذلك ليس شرطاً كافياً لتخفيف حدة الفقر. فالعمالة هي
الآلية الرئيسية التي توزع منافع النمو الاقتصادي على الذين ساعدوا في خلقها، أي على العمال، وهي
السبيل الذي يقود إلى تخفيف حدة الفقر. ولا يفضي النمو الاقتصادي إلى تخفيف حدة الفقر إلا إذا
تحقق في بيئة سياسات اقتصادية كلية تراعي قضايا الفقر والعمالة"².

¹ الاجتماع الأفريقي الإقليمي [2003]: "الخلاص من الفقر: آراء من إفريقيا"، تقرير تكميلي خاص للمدير العام، الطبعة الأولى، أديسا بابا

ديسمبر 2003، ص. 1

² نفس المرجع، ص. 1

2.2 علاقة الفقر بالمتغيرات الاجتماعية:

لا تعتمد شدة الفقر وأهميته على المتغيرات الاقتصادية فقط، مثل النمو والقدرة الشرائية وغيرهما، إنما تعتمد أيضا على متغيرات اجتماعية، مما يبين أن ظاهرة الفقر ترتبط بمصفوفة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

1.2.2 الفقر والسكان:

تعد مسألة النمو السكاني وعلاقته بالنمو الاقتصادي وبمستوى الفقر من القضايا التي طرحت جدلا ولفترات طويلة. "قمن الباحثين من يرى أن نمو السكان هو عامل محفز يؤثر إيجابا على معدلات نمو الدخل القومي، فمع زيادة السكان تزداد المعارف نتيجة للتقدم التكنولوجي الذي تولده زيادة الطلب على إنتاج السلع والخدمات. وآخرون يرون ان النمو السكاني عامل يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي، فارتفاع نمو السكان يعيق نمو الدخل القومي. فمع تزايد أعداد السكان يزداد استنزاف الموارد المادية والطبيعية والاقتصادية. في ظل اختلاف وجهات النظر حول طبيعة العلاقة بين نمو السكان والنمو الاقتصادي ظهرت فكرة ثالثة اعتبرت ان النمو السكاني عامل محايد في النمو الاقتصادي ويتحدد خارج نماذج النمو القياسية. وساعد على ظهور هذه الفكرة ضعف معامل الارتباط الذي تم التوصل إليه بطريقة المقارنات الدولية التي استعملت عند فحص العلاقة الإحصائية بين نمو السكان والنمو الاقتصادي فقد وجد أن معامل الارتباط غير معنوي"¹.

هناك علاقة وثيقة بين مؤشر التنمية البشرية والخصوبة، فكلما ارتفعت التنمية البشرية، كلما كانت الحالة الصحية للدول جيدة، كلما كان النمو الديموغرافي ضعيفا. آثار انخفاض الخصوبة على الحد من الفقر من الصعب تحديدها.

"على الرغم من أن البلدان التي يعيش أكثر من 10% من سكانها على أقل من دولار واحد في اليوم لديهم معدل الخصوبة الكلي من 4.6 طفل لكل امرأة، مقابل 2.3 طفل لكل امرأة في البلدان التي يكون فيها مستوى الفقر إلى أقل من 10%، وبعبارة أخرى، لا يؤدي انخفاض في معدل الخصوبة

¹بتول شكوري [2004]: " الترابط بين السكان والتنمية والفقر على صعيد الاقتصاد الكلي"، المنتدى العربي للسكان 19-11-

2004، بيروت، ص.3

بالضرورة في الحد من الفقر. هناك العديد من العوامل الأخرى لها دور في ذلك، وربما تكون الخصوبة عالية جزئياً نتيجة للفقر. مع ذلك، يجب علينا أن لا ننسى أنه سيتم تنفيذ برامج الصحة الإيجابية الأكثر فعالية للبلدان ذات الخصوبة المرتفعة في البلدان الأكثر فقراً¹.

في هذا السياق تشير الدراسات الحديثة إلى أن مستويات الخصوبة لديها تأثير كبير على الفقر على وجه الخصوص، يبدو أنه في الأسر كثيرة العدد، إنفاقها على الأطفال عرضة للمنافسة، وربما على حساب الفتيات. انخفاض في معدلات الخصوبة يمكن أيضاً أن يقلل من الفقر من خلال العائد الديمغرافي. وفقاً لتحليل حديث أن العائد الديمغرافي يمكن أن تقلل الفقر بحوالي 14% بين عامي 2000 و 2015 في العالم النامي. انخفاض في عدد الأطفال لكل بالغ في الأسرة يعزز زيادة الدخل وتراكم الثروة، ومدى إمكانية الأسر من الاستثمار في مجال التعليم وإيجاد فرص عمل².

2.2.2 الفقر والصحة:

من شأن الصحة الجيدة أن تحسن من قدرة الناس وتقوية أدائهم في المجتمع ومساهماتهم المباشرة في تحقيق رفاهيتهم، كما أن التربية والصحة الجيدتان ضروريتان، إذا ما أريد تعظيم مهارات الناس وقدراتهم المنتجة لمنفعة الأجيال الراهنة وأجيال المستقبل. فهما تميّان مقدرة الفقراء على التعامل مع التغيرات في محيطهم، ولذا فإن الاستثمار في رأس المال البشري ضروري لتخفيض الفقر وله تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي والتنمية البشرية. هذا وكلما زاد الفقر حدة، انخفض المستوى الصحي مما قد يؤدي إلى الوفاة فقد تبين أن انخفاض مستوى المعيشة في المجتمع، وما يتبعه من نقص في التغذية الأساسية للأطفال وافتقار المسكن إلى الشروط الصحية تؤدي إلى انتشار الأمراض بين الأطفال الرضع وبالتالي وفاة الكثير منهم. فمما لا شك فيه أن "الأمراض يرتبط جميعها ارتباطاً مباشراً أو غير مباشر بالفقر وانعدام الإمكانيات المادية، وانخفاض الخدمات الصحية، كما أن الشعوب الفقيرة تعاني من نقص الخدمات الأساسية من مياه الشرب الصالحة، والمسكن المناسب"³.

¹Banque mondiale [2007] : « ENJEUX DÉMOGRAPHIQUES DU XXI^e SIÈCLE LE RÔLE DE LA BANQUE MONDIALE », Washington, P . 21

²Idem, meme page

³ عبد الرحمن سيف سردار [2015]: "اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل"، الطبعة الأولى، دار الرؤية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ص. 34

من ناحية أخرى، فإن "ارتفاع المستوى الصحي يؤدي إلى تحسين مستوى حياة الأطفال حتى وصولهم مرحلة المراهقة وقوة العمل، ومن ثم فإن التنمية الصحية يعد مؤشرا لقوة السكان المنتجين. وهكذا فإن برامج الصحة تعمل على تقليل معدلات غياب العمال وحتى التلاميذ عن مدارسهم"¹. كما أن وسائل تعزيز الصحة تعد وحدة كاملة وتشمل العوامل الأساسية التالية²:

- التجميع السليم والتخزين والتدوير للفضلات البشرية؛
- تدوير المخلفات الصلبة (القمامة)؛
- تصريف المياه التي تسببها العواصف؛
- معالجة وتصريف مياه المجاري؛
- التعامل مع المخلفات الصناعية؛
- التعامل مع المخلفات والفضلات الخطيرة مثل مخلفات المستشفيات والمخلفات الكيماوية والاشعاعية.

"لقد تزايد التركيز على الصحة العامة بسبب تزايد الوعي البيئي لأن مخلفات الفضلات التي تخرج عن السيطرة، تؤدي بالنتيجة إلى تهيئة بيئة غير صحية مثل تلوث مصادر مياه الشرب، وتسرب الفضلات إلى السلسلة الغذائية"³... الخ. "يعيش معظم الأشخاص ذوي الدخل المنخفض في أحياء فقيرة مكتظة وغير صحية ومستوطنات عشوائية في مناطق حضرية، وبالتالي لا يستطيعون الحصول على الخدمات الصحية الأساسية. هؤلاء الأفراد هم ملزمون بالعيش في مستوطنات غير قانونية وغير رسمية لأنهم لا يستطيعون الدخول إلى الأراضي الرسمية. فالذين يعيشون في هذه

¹ حسين عبد الحميد أحمد رشوان [2007]: "الفقر والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع"، مرسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ص. 129

² وسن عبد الرزاق حسن [2013]: "إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي (مزيد بالأمثلة التطبيقية)"، الطبعة الأولى، دار

الحامد للنشر والتوزيع، ص.ص، 136، 137

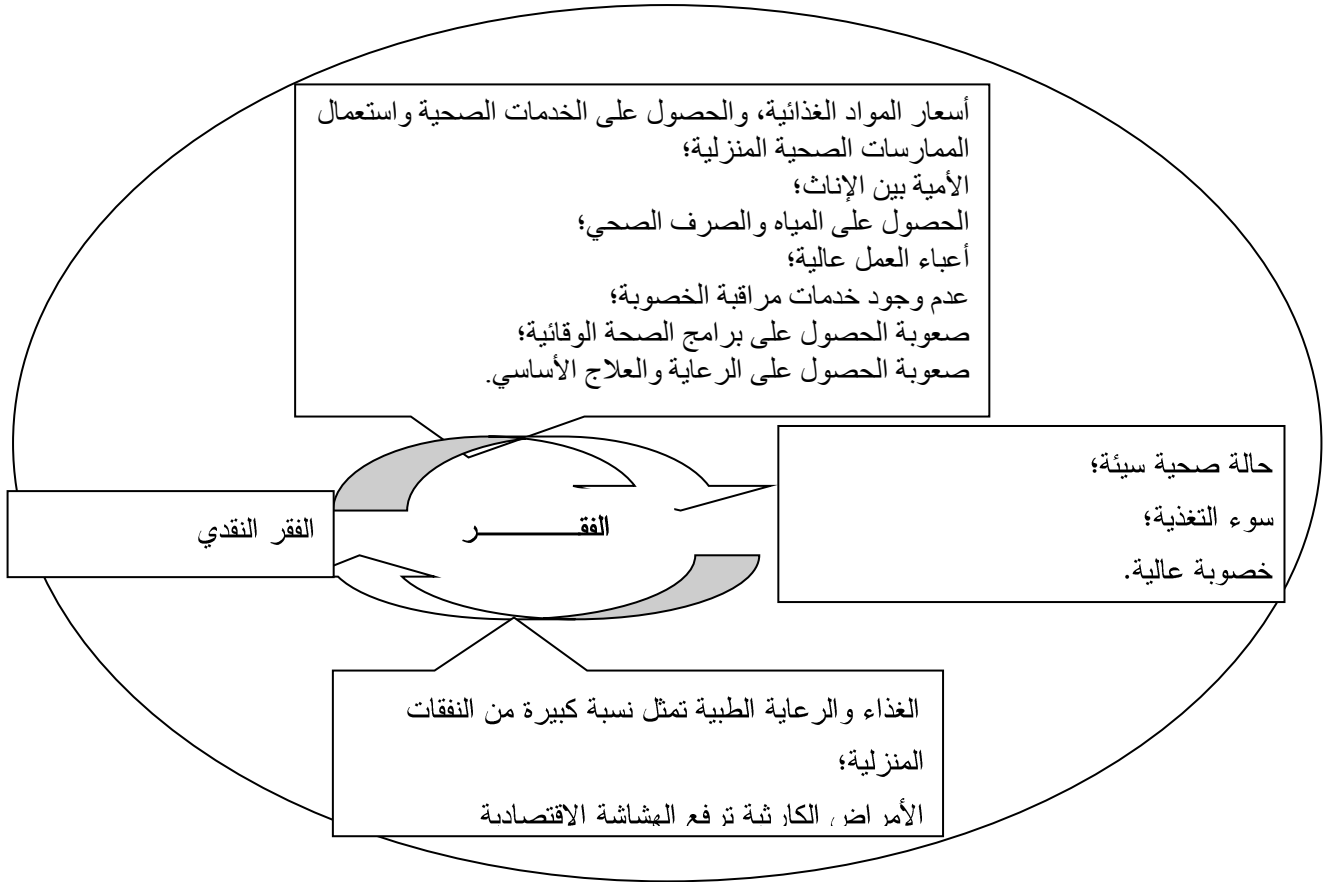
³ وسن عبد الرزاق حسن [2013]: مرجع سابق، ص. 137

المستوطنات يخضعون لمعدلات أعلى من الأمراض. ونتيجة لهذه المشاكل، فإن لدى محدودى الدخل فواتير طبية مرتفعة ولديهم المزيد من أيام العمل الضائعة التي تكثف من آثار الفقر¹.

لعل أهم ما يميز العلاقة بين الصحة والفقر، هو أن هذا الأخير والعوامل المرتبطة به تؤدي إلى تدهور الحالة الصحية، سوء التغذية والخصوبة العالية. مع العلم أن الآثار التراكمية للنسبة العالية للأمية في وسط الإناث، وعدم الحصول على المياه النظيفة، وسوء الصرف الصحي، وأعباء العمل عالية جدا وعدم وجود رقابة على الخصوبة ومحدودية فرص الحصول على الرعاية الوقائية والعلاجية الأساسية -الآثار التي تنجم عن الفقر- كلها عوامل تساهم في تدهور المؤشرات الصحية. وعلاوة على ذلك، لما لها من تأثير على الإنتاجية ودخل الأسرة وزيادة الإنفاق على الرعاية الصحية. إذن، يعتبر هذا الحرمان من حيث الدخل والتنمية البشرية والأمن المالي والمادي لتوسيع الفرص، خاصة المشاركة في جوانب الحياة الاجتماعية الرئيسية هي الأبعاد الرئيسية للفقر. هذا هو سبب قدرة قطاع الصحة لتلبية احتياجات الفقراء، ولكن أيضا المشاركة وتمكين الفقراء في قطاع الصحة هي صلب العلاقة بين الفقر والصحة. وهذا ما يمكن تسجيله من خلال الشكل رقم (2.2).

¹ اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية، الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية [2015]: "قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية"، مركز أنقرة، تركيا،

الشكل رقم (2.2): العلاقة بين الفقر والصحة



Source : Région Afrique, Département du développement humain et Banque mondiale [2005] : « Santé et pauvreté au Rwanda :Reconstruire et réformer les services de santé dans la perspective des objectifs du millénaire pour le développement (OMD), P. 28

3.2.2 الفقر و التعليم:

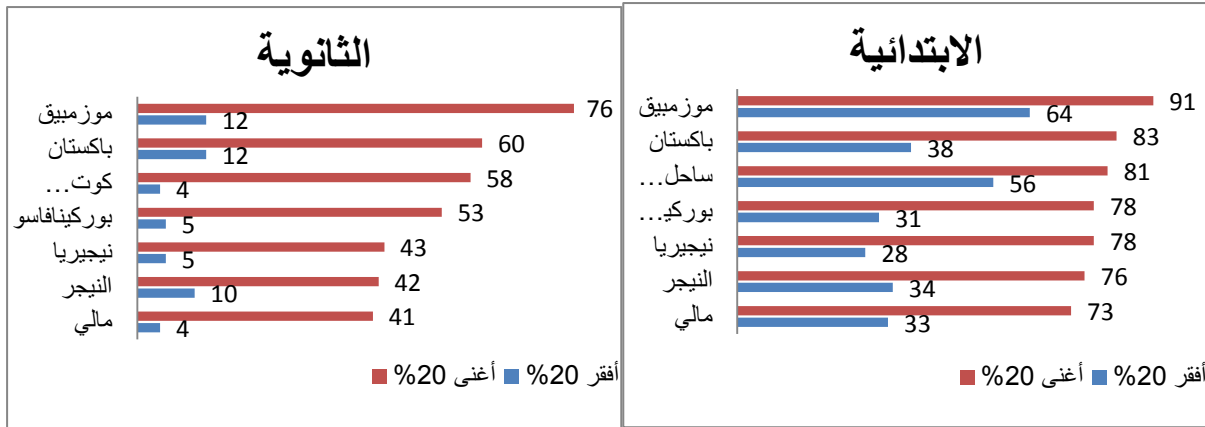
من خلال التعاريف التي تطرقنا إليها سابقا، والتي تخص ظاهرة الفقر، تبين لنا أن الفقر دليل على وجود أوضاع وظروف معيشية لفئات اجتماعية تنتم بالحرمان في مختلف المستويات، من بينها هو الحصول على الحد الأدنى من التعليم.

في هذا السياق تتضح أهمية التعليم في معدل الوفيات، فقد أجريت دراسة على 29 دولة نامية أظهرت سبب انخفاض معدل الوفيات بين الرضع والأطفال هو ارتفاع مستوى التعليم لدى الأمهات، وأن كل سنة إضافية من التعليم تعني في المتوسط نقصا في الوفيات الرضع والأطفال بمقدار 9 آلاف،

كما تؤكد الإحصاءات أن محو الأمية له أثر فعال في رفع العمر المتوقع عند الولادة، كما أن أثر التعليم على الوفيات يظهر من خلال أثره في زيادة الإنتاج وعلى مستوى المعيشة¹. ترتبط معدلات الالتحاق بالمدارس إلى حد كبير بملامح الفقر بين الأسر في الدول النامية . ويبين الشكل رقم (3.2) التحاق الأطفال في سن الابتدائي لأغنى وأفقر الأسر في بلدان منظمة التعاون الإسلامي المختارة والتي تعد موطنًا حاليًا لغالبية فقراء منظمة التعاون الإسلامي. وتشير البيانات إلى بعض الأنماط الثابتة. بين الشرائح الخميسية الغنية والفقيرة يشارك الأطفال من الأسر في الشرائح الخميسية الأغنى باستمرار في المدرسة بمعدلات أعلى من الأطفال في الشرائح الخميسية الأدنى. ومع ذلك، فإن شدة عدم المساواة ليست متجانسة عبر البلدان. فعلى سبيل المثال، على مستوى المدارس الابتدائية، من المرجح أن يكون الأطفال من أفقر الشرائح الخميسية في نيجيريا 2.8 مرة أكثر ترجيحًا للخروج من المدرسة بالمقارنة مع 1.4 مرة في حالة ساحل العاج. وشدة عدم المساواة هي أعلى بكثير في حالة المدرسة الثانوية. فعلى سبيل المثال، الأطفال من أفقر الشرائح الخميسية في موزامبيق هم 15 مرة أكثر عرضة للخروج من المدرسة مقارنة مع نظرائهم في أغنى الشرائح الخميسية، في حين أن هذا الاحتمال هو 11 مرة في ساحل العاج و 10 مرات في النيجر².

¹ حامد سهير [2007]: "إشكالية التنمية في الوطن العربي"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص. 118
² اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية، الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية [2015]: مرجع سابق، ص. 33

الشكل (3.2): صافي معدلات الالتحاق بالمدارس سنة 2011



المصدر: اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية، الاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية [2015]: "قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية"، مركز أنقرة، تركيا، ص. 34

المبحث الثالث: استراتيجيات مكافحة الفقر

تعد ظاهرة الفقر من أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تنتشر في المجتمعات البشرية، لما يكثر فيها من آفات اجتماعية كالمرض والامية... والتي تؤثر سلبا على الواقع المعاش للأفراد من جهة وعلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية من جهة أخرى. وتشكل مكافحة الفقر ومحاولات إيجاد سبل لمواجهته والتقليل من حدته من أهم التحديات الأساسية التي تواجه الحكومات لرفع المستوى الأدنى لهذه الطبقات، وكذا الوقوف على مواطن الضعف والنهوض بها إلى الرقي ومستوى معيشي ملائم إلى حد الكفاية في ظل النظام الذي يهدف إلى تحقيقه.

1.3 الحكم الراشد والحد من الفقر:

إن انتشار مظاهر الفساد في دولة ما يؤدي إلى زيادة حالات الفقر فيها، إذ يسهم الفساد في تراجع العدالة الاجتماعية وإنعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعي والاقتصادي، ويؤدي كذلك إلى تدني المستوى المعيشي لطبقات كثيرة في المجتمع نتيجة تركيز الثروات والسلطات في أيدي الأقلية التي تملك المال والسلطة على حساب الأكثرية وهم عامة الشعب الفقراء. ويحصل ذلك من خلال سوء

توزيع الدخل بشكل غير مشروع، وينجم عن ذلك الفقر ملاسبات كثيرة قد تؤدي بهذه الفئات المحرومة إلى الإنحراف الإجتماعي وبالتالي تعطيل قوة فاعلة في المجتمع كان من الممكن الإستفادة منها لو أحسن التعامل معها.

كما تمت الإشارة إليه سابقا فإن الفقر هو مفهوم متعدد الأبعاد، وليس مقتصرأ على البعد الاقتصادي وحده، فإلى جانب تدني الدخل فإن الفقراء يعانون من هدر كامل للخدمات والمرافق العامة ووسائل النقل العام والرعاية الصحية والتعليم والائتمان وعدم المشاركة في القرارات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية على المستوى المحلي والإقليمي والوطني. غالبا ما يسبب كل ذلك تخاذل لدى الطبقات الفقيرة والشعور بالعجز والتهميش.

هذا الأمر وضع البلدان المتقدمة ومؤسسات الإقراض إلى الإقرار بأن الحكم الراشد شرط أساسي للحد من الفقر وذلك للأسباب التالية¹:

- تزايد إدراج رأس المال الاجتماعي والسياسي والثقافي في تحليل الفقر، ما انعكس على تزايد أهمية الحكم لما يتميز به من مبادئ خاصة المشاركة الواسعة (الشمولية)، والشرعية (حكم وسيادة القانون) والمساءلة؛
- الانتشار الواسع للفساد في البرامج التي تدعمها وتمولها المؤسسات الدولية المانحة، ما جعل المعونات لا تحقق أهدافها في الكثير من الدول النامية، خاصة هدف التخفيض من أعداد الفقراء؛
- بدون الحكم الراشد، ومع ندرة الموارد المتاحة فإن الدول والحكومات غير قادرة على التقدم في مكافحة الفقر، وهذا غالبا ما يكون نتيجة لانعدام الشفافية، والفساد، والمنظومة القانونية غير المستقرة التي تعيق النمو الاقتصادي؛
- الحكم الراشد أمر ضروري لأن ظاهرة الفقر يجب أن تعالج من زوايا متعددة، وليس فقط من خلال زيادة الدخل ولكن أيضا من خلال التمكين وزيادة الفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للفقراء.

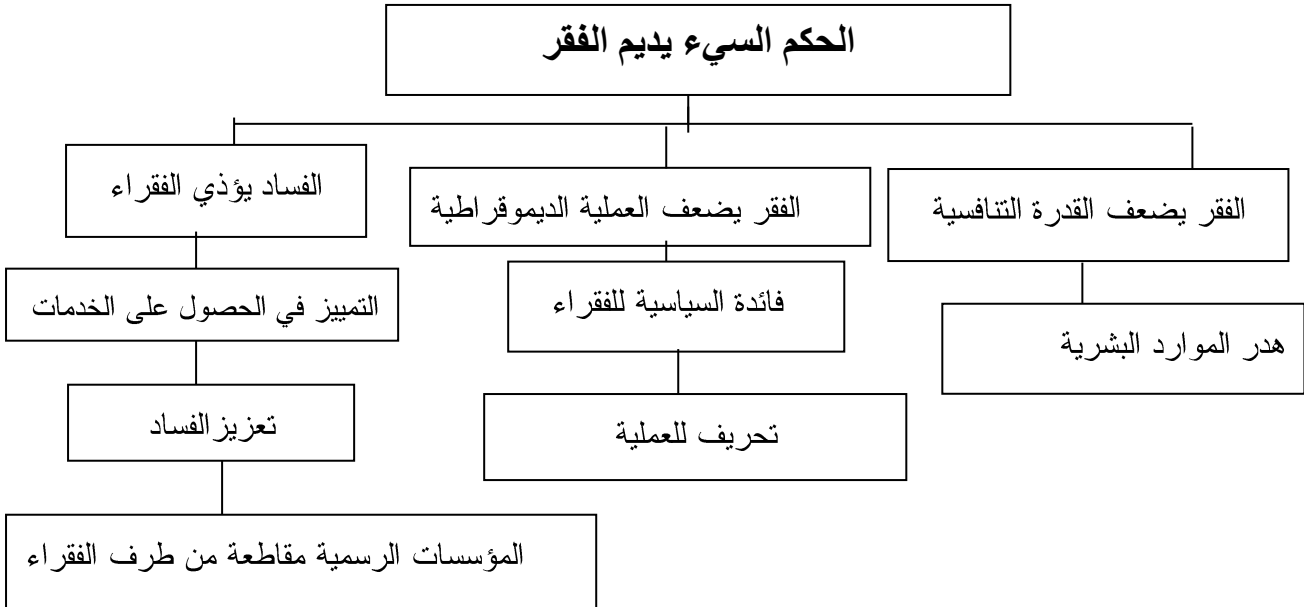
¹ فرج شعبان [2014]: " الحاكمية والحد من الفساد للتخفيف من الفقر -حالة الجزائر-"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث: الحاكمية والحد من الفساد الإداري والمالي، 18 و 19 نوفمبر 2014، جامعة عجلون الوطنية، ص. 8

- جودة الحكم تعزز الكفاءة الاقتصادية، وتقلل من تكاليف المعاملات، من خلال التطبيق الفعلي لسيادة القانون والشفافية في الحكومة وإدارة الشركات، والمساءلة لكل مؤسسة وفرد في المجتمع، ما يعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة نحو تحقيق أهداف التنمية.

"يحفز الحكم الراشد المجتمع المدني على زيادة معدل تراكم رأس المال المادي والبشري، من خلال مساعدة البلدان النامية على التقليل اعتمادها على الغير وحتى يحسن من أثر ضعفها الاقتصادي. فبالنسبة لهم، يعد الحكم الراشد شرطا ضروريا لتوسيع نطاق قدراتها على إدراج الإيرادات والحد من الفقر في المستقبل"¹.

يمكن أن نستنتج مما سبق أن الفساد هو سمة من "سوء الإدارة"، فهو يمنع الاستراتيجيات الناجحة لمكافحة الفقر، يزيد من الشعور بالظلم بين الفقراء والنظم القضائية غالبا ما تكون أكثر ميولا لإلقاء اللوم على الفقراء. فالحكم السيء يديم الفقر، فهو يؤدي للفقراء، كما أن الفقر يضعف العملية الديمقراطية والقدرة التنافسية وهذا كما يوضحه الشكل (4.2).

الشكل رقم (4.2): العلاقة بين الحكم السيء والفقر



Source: ECHKOUNDI Mhammed et HAFID Hicham [2011]: « BONNEGOUVERNANCE ET LUTTE CONTRE LA PAUVRETÉ: QUELLE ARTICULATION POSSIBLE? », site d'inernet : www.cafrad.org/Workshops/Rabat27-29.../Bonne_gouvernance.pdf (consulté le : 25/08/2015)

¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي [2004]: " تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها السادسة"، الأمم المتحدة، ص.ص. 19، 20

2.3 حقوق الانسان والحد من الفقر:

لقد زاد انتشار الفقر في بعض أنحاء العالم خلال السنوات القليلة الماضية، وهذا راجع لكون فوائد النمو لا توزع بصورة مكافئة. في هذا الإطار، "ظهر توافق في الآراء يعترف بأهمية حقوق الإنسان بما في ذلك إقرار الحق في التنمية، وتشجيع نهج يقوم على حقوق الإنسان كشرط لمكافحة الفقر بصورة فعالة. ولكن يظل التحدي هو الربط بين أهداف التنمية الدولية، كما حددتها مختلف المؤتمرات الدولية، وأهداف إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وبين أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وبالأخص ما يتعلق منها بهدف الحد من الفقر"¹.

يعتبر الحق في مستوى معيشي ملائم يضمن الحرية من العوز جزءاً لا يتجزأ من حقوق الإنسان وحقاً غير قابل للتصرف، وهذا ما أكدته الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 25 منه التي تنص على ما يلي²:

- لكل شخص حق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته وخاصة على صعيد المأكل والملبس والسكن والعناية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق فيما يأمن به في حالات البطالة أو المرض أو العجز أو الترمُّل أو الشيخوخة أو غير ذلك من الظروف الخارجة عن إرادته والتي تُفقد أسباب عيشه.
- للأمومة والطفولة حق في رعاية ومساعدة خاصة ولجميع الأطفال حق التمتع بذات الحماية الاجتماعية.

في هذا الصدد، اتفق المجتمع الدولي في إعلان الألفية الثالثة على اتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على الفقر المدقع وخفض الفقر من خلال استراتيجيات وبرامج من أجل ذلك الغرض، مع الإقرار بأن خفض الفقر لن يتم إلا من خلال حقوق الإنسان، وكما ورد في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية البشرية لعام 2004 أن تحقيق مستوى حياة كريمة، والغذاء الكافي، والعناية الصحية،

¹ الأمم المتحدة [2001]: "تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان"، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم 36، نيويورك، ص. 21

² المجلس الاقتصادي والاجتماعي [1999]: "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حقوق الإنسان والفقر المدقع"، لجنة حقوق الإنسان، الدورة الخامسة والخمسون، البند 10 من جدول الأعمال المؤقت، الأمم المتحدة، ص. 6

والتعليم، والعمل المحترم، والحماية ضد الكوارث ليست أهدافاً تنموية فحسب، بل هي حقوق إنسانية. فالفقر يشكل أكبر تحد في مجال حقوق الانسان.

إن حقوق الإنسان ومكافحة الفقر يعتبران هدفان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً ويعزز كل منهما الآخر، كما اعترف بذلك في إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام 1993 وكذلك إعلان الألفية لعام 2000. وبالمثل، فإن تقرير الأمين العام المعنون " في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع"، ونتائج مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 يعيدان تأكيد أهمية حقوق الإنسان لغرض الحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية المنصوص عليها في إعلان الألفية.

من منظور حقوق الإنسان، يمكن وصف الفقر بأنه إنكار حق الشخص ضمن مجموعة من القدرات الأساسية-مثل قدرة المرء على أن يأكل بقدر كافٍ، وعلى أن يحيا في صحة جيدة، وعلى أن يشترك في عمليات صنع القرار وفي الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع. يمكن القول، بلغة الحقوق، أن الشخص الذي يعيش في وضع من الفقر هو شخص يظل بالنسبة إليه عدد من حقوق الإنسان غير ملبى - الحق في العمل، الحق في غذاء كافٍ، الحق في السكن اللائق، الحق في الصحة، الحق في التعليم، الحق في الأمن الشخصي والخصوصية، الحق في التمتع بفرص متساوية للوصول إلى القضاء، الحقوق والحريات السياسية.

"تتسم بعض حقوق الإنسان بطابع يجعل الوفاء بها يساعد على العمل بحقوق إنسان أخرى لها أهمية بنيوية بالنسبة إلى الفقر. وعلى سبيل المثال، إذا أخذ بعين الاعتبار الحق في العمل فإنه يساعد على إرساء الحق في الغذاء . وبطبيعة الحال قد يكون لنفس الحق الإنساني أهمية بنيوية وأهمية أدائية على السواء"¹.

3.3 التمكين والحد من الفقر

يعد الفقر من أخطر التحديات التي تواجه حقوق الإنسان في العالم . فهو يتجسد في صورة أشكال متداخلة من الحرمان، وفي العديد من البلدان النامية لا توفر القوانين والمؤسسات والسياسات

¹ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لنهج يركز على حقوق الانسان يتبع في استراتيجيات الحد من الفقر www.un.org/ar/events/.../pdf/PovertyStrategiesar.pdf (تاريخ الاطلاع 2015/08/24)

التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية تكافؤ الفرص ولا الحماية لأغلبية السكان. معظمهم من الفقراء، والنساء، وغيرهم من الجماعات المهمشة.

تنزع بعض القوانين والمؤسسات، بدلا من تعزيز النمو الشامل العادل، إلى فرض الحواجز والتحيز ضد الفقراء، وحتى حيثما توجد قوانين لحماية حقوق الفقراء والمحافظة عليها، يكون حصولهم عليها غالبا غامضا ومرهقا ومكلفا. وفي العديد من البلدان النامية تحكم القواعد والممارسات والمؤسسات غير الرسمية الحياة اليومية للفقراء. ويكون على الفقير أن يقلق على حالة الحي الفقير الذي يعيش فيه أو الرشاوى التي يتعين عليه أن يدفعها مقابل خدمات عامة غير كافية يحق له الحصول عليها مجانا. في ظل نظام لا يُقَم وزنا له، يواصل الفقير حياته عن طريق المزاجية بين الممارسات التقليدية والابتكار وخلق هياكل غير رسمية يمكن أن تصبح في بعض الأحيان أكثر فعالية من مثلتها الرسمية. بيذا أن القوانين والممارسات التقليدية تتطوي أيضا، في العديد من الأماكن، على تمييز ضد النساء والشبان الذين يواجهون مبررات عديدة ومتداخلة لاستبعادهم.

تعد عملية التمكين واحدة من أكثر الإيديولوجيات تأثيرا في دراسات التنمية في الوقت الحاضر، وتتمثل الفكرة الأساسية في أنه ينبغي تمكين الأفراد لاتخاذ إجراءات مباشرة بهدف تلبية احتياجاتهم الخاصة، وجعلهم يعتمدون على أنفسهم، ويستغلون قدراتهم وقواهم الجسدية والفكرية للخروج من بؤرة الفقر.

في هذا الإطار يمكن تعريف التمكين على أنه: "عملية يطور من خلالها الأفراد أو الجماعات الكفاءات والقدرات التي سوف تمكنهم من التحرك باتجاه تحقيق هدف شخصي أو جماعي لتحسين نوعية حياتهم بصورة عامة، وصحتهم بصورة خاصة"¹.

وعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التمكين "بتعزيز قدرة الإنسان على إحداث التغيير، وأنه عنصر أساسي في نهج الإمكانيات، ويشدد على قدرة الأفراد والمجموعات على المشاركة في العمليات السياسية والإنمائية، والاستفادة منها في الأسر والمجتمعات والبلدان كما يرتبط التمكين، بالعديد من

¹ مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي [2008]: ' دليل إدماج الإرشاد النفسي والاجتماعي والقانوني في خدمات الصحة الإنجابية"، الطبعة الثانية رام الله، ص. 104

نتائج التنمية¹. غير أن هناك صعوبات في قياس المستويات والاتجاهات بمقاييس كمية نظرا لاختلاف وجهات النظر حول المواضيع المهمة، وندرة المقاييس القابلة للمقارنة دوليا.

ينطبق مفهوم التمكين على الفئات المحرومة أو المهمشة اجتماعياً، ومنها المرأة لكن تمكين المرأة ينطوي على عناصر مميزة منها: أن العلاقات الزوجية والعائلية هي سبب رئيسي لعدم تمكين المرأة بطريقة غير متوافرة لغيرها من الفئات المحرومة الأخرى.

هذا ويعتمد التمكين على عدة عوامل منها: "العوامل الاجتماعية والديموغرافية والتركيبية الاجتماعية ومستوى التعليم، والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع، ووضع المرأة والنظام الاقتصادي والسياسي للبلد فضلا عن العوامل البيئية. كما تبرز أهمية تمكين المرأة من حقيقة أن المساواة ليست دوماً منصفة وأنها غالباً ما تتطلب عملية تمكين متمثلة ببرامج خاصة للنساء وسياسات خاصة بها للتخلص من عدم المساواة. تتركز مجالات تمكين المرأة في التعليم والمعلومات والمعرفة والوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والقانوني والصحي وفي عملية اتخاذ القرار"².

عرفت لجنة التمكين القانوني للفقراء التي تشكلت في سنة 2006 لبحث سبل دعم حقوق الفقراء التمكين بأنه "العملية التي تتوافر من خلالها سبل حماية الفقراء، مع تمكينهم من اللجوء إلى القانون للحصول على حقوقهم والارتقاء بمصالحهم في إطار التعامل مع الدولة والسوق، وهي تتضمن حصول الفقراء على حقوقهم كاملة، وتمكينهم من الفرص النابعة من هذه الحقوق وذلك من خلال الدعم، وجهودهم الشخصية وكذلك جهود مؤيديهم وشبكات المساندة الأوسع نطاقاً"³.

قد تبنت اللجنة مفهوم التمكين القانوني للفقراء كإستراتيجية للتنمية، وإن حذرت من أنها ليست بديلاً عن مبادرات التنمية الأخرى، فمتى أصبح القانون في خدمة الجميع، فسيتم تعريف ما للجميع من

¹ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2010]: "تقرير التنمية البشرية 2010، الثروة الحقيقية للأمم، مسارات إلى التنمية البشرية"، مرجع سابق، ص. 66

² اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، وزارة التخطيط و آخرون: "تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة"، ص. 16
موقع الانترنت www.cosit.gov.iq/images%5Cpublications%5Ciwish (تاريخ الاطلاع، 2015/09/04)

³ محسن عوض، علاء شلبي وآخرون [2013]: " دليل التمكين القانوني للفقراء، معارف وخبرات"، الطبعة الأولى، المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامجاً للأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، ص. 44

حقوق وما عليهم من التزامات مع إنفاذ تلك الحقوق والالتزامات، وهو ما يسمح للأفراد بالتفاعل فيما بينهم في مناخ تسوده الثقة.

يمكن فهم التمكين القانوني للفقراء بأنه "عملية للتغيير المنهجي تجري من خلالها حماية الفقراء وتمكينهم من استخدام القوانين للدفاع عن حقوقهم ومصالحهم بوصفهم مواطنين وعناصر اقتصادية فاعلة. فهو وسيلة لتحقيق غاية لكنه أيضا غاية في حد ذاته. وتعزيز سيادة القانون إسهام مهم في التمكين القانوني للفقراء. ومع أنه ليس بديلا عن أنشطة إنمائية هامة أخرى، فهو يمكن أن يصبح شرطا ضروريا لخلق مناخ يمكن من توفير سبل مستدامة للمعيشة والقضاء على الفقر"¹. ومن ثم فإن التمكين القانوني للفقراء ينبغي أن يشمل أربع مهام²:

- إصلاح القانون وإعطاء صوت للفقراء: التأكد من أن الفقراء قادرين على التأثير على التنمية والسياسة والقانون وتعزيز حقوقهم من خلال ديموقراطية وشفافية العمليات السياسية (تعزيز الحقوق)؛
- توفير المعرفة كوسيلة للتمكين: التأكد من أن الفقراء فهموا حقوقهم والعمليات التي من خلالها يمكن أن تمارس وتنفذ (الوعي بالحقوق)؛
- التأكد من أن الفقراء قادرين على التغلب على الحواجز البيروقراطية والتكاليف التي تؤثر على نطاق واسع في حصولهم على الفرص الاقتصادية وخلق الثروة (تمكين الحقوق)؛

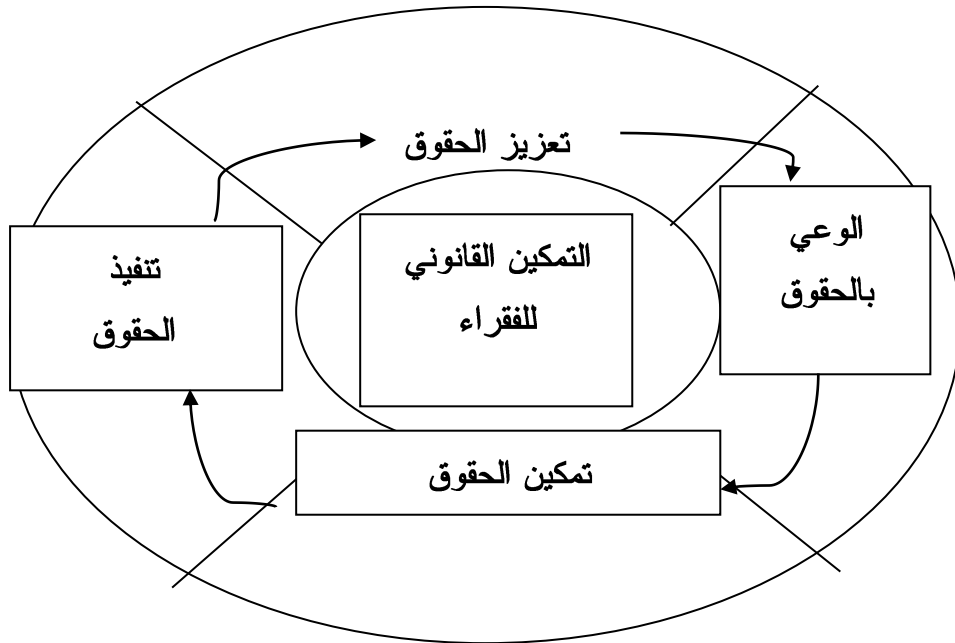
¹ الأمم المتحدة [2009]: " القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى، التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر"، الدورة الرابعة والستون، البند 58 من القائمة لأولية، ص. 3

²United States Agency for International Development [2007]: "LEGAL EMPOWERMENT OF THE POOR FROM CONCEPTS TO ASSESSMENT", Washington, P. 11

- توفير سبل الوصول إلى التنفيذ: التأكد من أن الفقراء يمكنهم أن يحموا حقوقهم في الوصول إلى الفرص والأصول، من خلال آليات عادلة معقولة لتنفيذ الحقوق والعقود وتسوية المنازعات (تنفيذ الحقوق).

ترتبط المهام المذكورة أعلاه بآليات السياسات والبرامج لتمكين الفقراء قانونياً، كما هو مبين في الشكل رقم (5.2) الذي يوضح كل من التفاعلات والديناميكيات.

الشكل رقم (5.2): مكونات التمكين القانوني للفقراء



Source : United States Agency for International Development [2007]: “LEGAL EMPOWERMENT OF THE POOR FROM CONCEPTS TO ASSESSMENT”, Washington, P. 12

4.3 اللامركزية والحد من الفقر :

لقد اهتمت الدول المتقدمة والنامية على السواء إلى تأصيل وتطوير نظام اللامركزية الإدارية عملاً بمبادئ حسن الإدارة من ناحية وتكريساً لمقتضيات وقواعد الديمقراطية من ناحية أخرى. فقد أضحى الاعتماد على الإدارة المحلية أمراً لا غنى عنه من أجل التغلب على مشكلات المواطنين

وتحسين الخدمات التي تقدم لهم في مجال الصحة والتعليم والبنية التحتية والأمن وغيرها من الخدمات العامة .

تعرف اللامركزية في معناها العام بأنها "عملية نقل السلطة من المركز إلى المحيط، كما أنها تتطوي على نقل السلطات العامة من المستويات العليا في الحكومة إلى المستويات الدنيا. قد تكون هذه الصلاحيات إدارية (نقل المسؤولين والمهام العامة إلى المستوى المحلي)، ميزانية (مجموعة من الموارد والقدرة على أداء أنشطة مدرة للدخل) وسياسية (وفد من سلطة اتخاذ القرار)، أو مزيج بين هذه الصلاحيات"¹. كما أن هناك مفاهيم مختلفة للامركزية ولعل أهم ما ذكر تلك التي وضعت من طرف روندينيلي، حيث يميز بين أربعة أشكال بما في ذلك اللامركزية تتمثل فيما يلي²:

- نقل-نقل عبء العمل-أوفي شكل أوسع تبقى نقل سلطة اتخاذ القرار من الهيئات

الحكومية إلى الهيئات المحلية تحت اشراف وتوجيه من الحكومة المركزية؛

- الوفد -وفد من سلطة اتخاذ القرار والسلطة الإدارية لأداء وظائف معينة للمنظمات

ووضعها تحت السيطرة المباشرة للهيئات الحكومة المركزية (وكالات التنمية

الإقليمية، على سبيل المثال، فهذه الأخيرة تعد شبه مستقلة)؛

- اللامركزية -منح وظائف وصلاحيات الهيئات أو المستويات الحكومية التي ليست

تحت السيطرة المباشرة للحكومة المركزية، بمعنى أن السلطات المحلية تتمتع

بالشخصية الاعتبارية ولها وسائل لجمع الموارد اللازمة لإنجاز مهمتهم؛

¹ CENTRE DE DÉVELOPPEMENT DE L'OCDE [2005] : « Décentralisation et réduction de la pauvreté », Repères, n° 5, p. 1, site d'internet <http://www.oecd.org/fr/dev/34424752.pdf>, (consulté le : 11/12/2015)

²Christiane Loquai, Mamadou Lamine Bah et autres[2001] : « Décentralisation et réduction de la pauvreté Perception des liens dans les politiques et les pratiques, Étude de cas portant sur la République de Guinée », Document de réflexion ECDPM n° 32 p. 15, site d'internet <http://www.oecd.org/dev/poverty/33741445.pdf>, (consulté le : 11/12/2015)

- الخوصصة -الاستعانة بمصادر خارجية للخدمات العامة من القطاع الخاص.

إن تحقيق لامركزية مزودة بوسائل واقعية ووضعها في اطار متسق على مستوى الدولة هو "الأسلوب الإداري الفعال في تنظيم التعبير عن أشد الناس فقرا. في هذا الإطار فقد أوضحت الاستراتيجية الجزائرية التي برزت أثناء المؤتمر الوطني لمكافحة الفقر والتمهيش سنة 2000 أن الافتقار إلى أسلوب للتنمية قائم على مشاركة المجتمعات المحلية، يرجع بصورة خاصة إلى مركزية اتخاذ القرارات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي، وتشير الاستراتيجية إلى أن تعزيز اللامركزية يساعد من ناحية في الادمج الاجتماعي الاقتصادي للفقراء وفي اطلاق المبادرات على المستوى المحلي"¹.

فمن الناحية النظرية، ينبغي أن تؤثر اللامركزية بشكل ايجابي على الفقر، من خلال²:

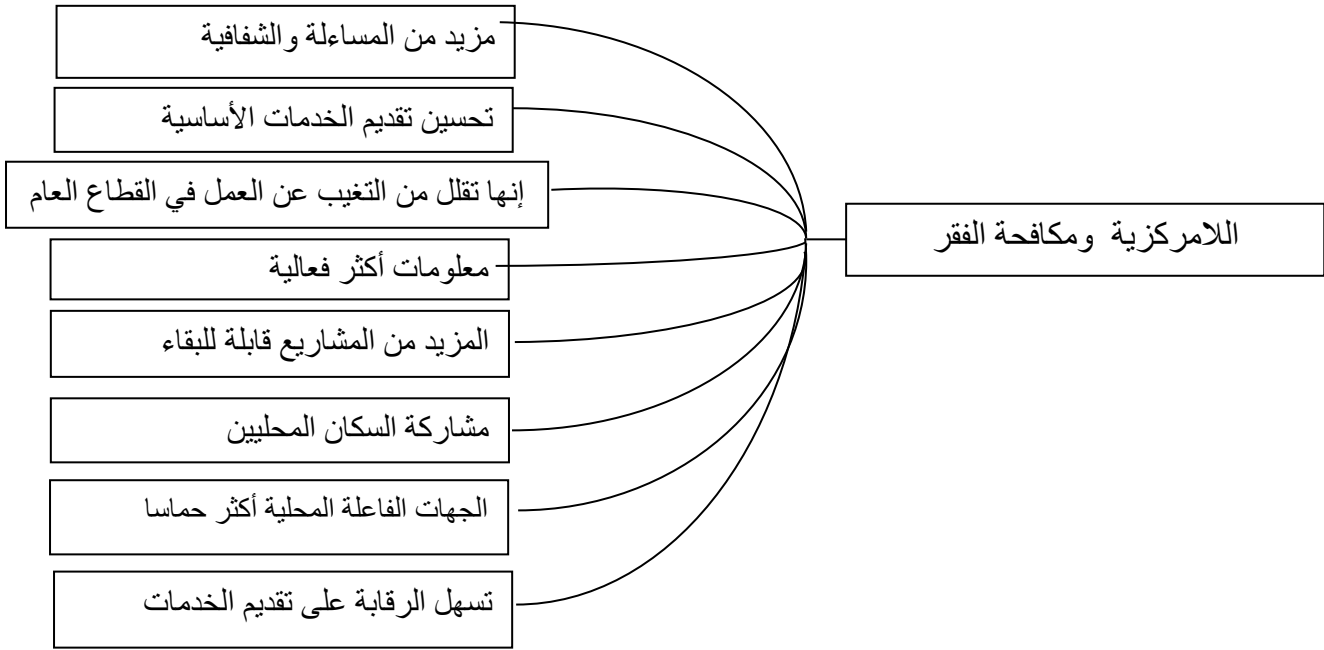
- تمكين الفقراء ليكون لهم صوت أكبر؛
- تحسين فرص حصولهم على الخدمات العامة على نحو أفضل؛
- تقليل هشاشة الفقراء، فالوفد الحقيقي للسلطة يمهّد الطريق لإنشاء مؤسسات ديمقراطية يمكن للفقراء من خلالها أن يشاركوا بنشاط واتخاذ القرارات والدفاع عن مصالحهم. معرفة أفضل للبيئة ومنافسة أكثر انفتاحا، هذا يؤدي إلى احتياجات محلية وسياسات أفضل.

¹ المجلس الاقتصادي والاجتماعي [2004]: " الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حقوق الانسان والفقر المدقع"، لجنة حقوق الانسان الأمم المتحدة، ص. 11

² CENTRE DE DÉVELOPPEMENT DE L'OCDE [2005] : « Décentralisation et réduction de la pauvreté », Repères, n° 5, p. 2, op.cit, site d'internet <http://www.oecd.org/fr/dev/34424752.pdf>, (consulté le : 11/12/2015)

هذه التحسينات تحقق الفعالية، من حيث الوصول إلى الجودة، وتستهدف مستوى توفير الخدمات على وجه الخصوص. كل نظام لامركزي يعزز قدرة المواطنين على مراقبة المسؤولين والسياسيين المحليين، فرص لتحقيق قدر أكبر من الشفافية، وبالتالي الحد من الفساد ومن ثم تحسين الحكم المحلي. ويمكن تلخيص علاقة اللامركزية بمكافحة الفقر في الشكل (6.2)

الشكل رقم (6.2): اللامركزية ومكافحة الفقر



Source: ECHKOUNDI Mhammed et HAFID Hicham [2011]: « BONNE GOUVERNANCE ET LUTTE CONTRE LA PAUVRETÉ: QUELLE ARTICULATION POSSIBLE? », site d'inertnet : www.cafrad.org/Workshops/Rabat27-29.../Bonne_gouvernance.pdf (consulté le : 25/08/2015)

خلاصة الفصل:

تناولنا من خلال هذا الفصل تطور لمفهوم الفقر وإعطاء صورة عن خطوط الفقر ومختلف المؤشرات الخاصة بقياسه، فقد توصلنا إلى أن الفقر هو ظاهرة متعددة الجوانب والأبعاد يصعب تحديد مفهوم دقيق لها وهذا ما لمسناه من خلال كثرة التعاريف المقدمة للفقر. كما أن ظاهرة الفقر تبقى ظاهرة معقدة وهذا لتعدد أشكالها وبالتالي طرق قياسها.

يتأثر الفقر بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية الملائمة للنشاطات الإنتاجية، والفقر كمفهوم يرتبط بنوعية الحياة يشير إلى الحرمان أو الافتقار إلى الدخل الضروري لتلبية احتياجات الإنسان الأساسية كالغذاء والسكن والخدمات التعليمية والصحية.

بهذا نكون قد استعرضنا في الفصل الأول والثاني مفاهيم ومقاييس التنمية البشرية وعلاقة الفقر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. وقبل التطرق للدراسة القياسية لمعرفة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التنمية البشرية، ارتأينا أن نخصص فصلا كاملا لعرض واقع التنمية في الجزائر من خلال الإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية و كذا المؤشرات التقليدية (PIB الإجمالي، نصيب الفرد من الدخل القومي، العمر المتوقع عند الولادة، نسبة التمدرس...). بالإضافة إلى مؤشرات التنمية البشرية من خلال فصل مستقل وذلك لغرضين هامين:

الغرض الأول: يتمثل في إعطاء صورة أولية حول واقع التنمية في الجزائر؛

الغرض الثاني: إعداد قاعدة بيانات التي سنوظفها في الأخير لإجراء الدراسة القياسية.

الفصل الثالث:

واقع التنمية البشرية في الجزائر:
عرض تطور بعض المؤشرات
الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات
التنمية البشرية

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية

تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل إعطاء صورة عن وضع التنمية في الجزائر من خلال عرض السياسة التنموية في الجزائر خلال عقد التسعينات و خلال الألفية الجديدة ومدى تطور مؤشرات التنمية البشرية. وبعبارة أخرى سيتم معالجة هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

- المبحث الأول: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر؛
- المبحث الثاني: تطور بعض المؤشرات الاجتماعية في الجزائر؛
- المبحث الثالث: تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر.

المبحث الأول: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر:

نتطرق في هذا المبحث لتطور معدل النمو الاقتصادي، ونصيب الفرد من الدخل القومي، والهيكل القطاعي وتطور معدل التضخم في الجزائر كمؤشرات أساسية للواقع الاقتصادي الكلي.

1.1 تطور معدل النمو الاقتصادي:

لقد طرأت على الاقتصاد الجزائري تحولات عدة، إذ تحول من اقتصاد يتركز على القطاع العام إلى اقتصاد السوق، ورافق هذا التحول قيام الجزائر بالعديد من التدابير والإصلاحات الاقتصادية الواسعة، والتي مست كل الجوانب الاقتصادية، وهو ما أثر على معدل النمو كمايلي:

- شهد معدل النمو في الجزائر ارتفاعا مستمرا إلى غاية 1982، حيث بلغ نسبة 6.4% ليبدأ بعدها بالتراجع و في سنة 1986 عندما انهارت أسعار البترول بلغ 0.4% ليأخذ بعدها قيما سلبية إلى غاية 1989 حيث ارتفع إلى 4.4%.
- في بداية التسعينات كان معدل النمو جد ضعيف، فقد بلغ ما نسبته 1.1% سنة 1990 و (-1.2) سنة 1991، لكن مع تطبيق الإصلاحات و برامج الاستقرار بدأ في الارتفاع، حيث أنه لم يأخذ قيما سلبية غير أنه كان متذبذبا، فمتوسطه خلال الفترة (1990-2000) قدر بـ 1.67% و هذا تبعا لأسعار البترول، حيث أن معدل النمو في الجزائر يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات.
- شهد معدل النمو الاقتصادي تذبذبا واضحا خلال الفترة (2001-2012)، حيث كان يتراوح ما بين 2% كأدنى مستوى له سنة 2006 و 6.8% كأعلى مستوى له سنة 2003، و يعود سبب هذا التذبذب إلى النمو غير المستقر للقيمة المضافة لقطاع المحروقات، و بدرجة أقل لقطاعي

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية

الفلاحة و الصناعة. "وارتفاع معدل النمو المسجل خلال عام 2007 بالمقارنة مع عام 2006

نتيجة الارتفاع الملحوظ في نمو قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات"¹.

- من جهة أخرى فإن نسبة النمو الأعلى خلال هذه الفترة و المسجلة سنة 2003 تفسر أيضا

بالارتفاع الملحوظ لمعدل نمو القيمة المضافة لقطاع المحروقات (أعلى نسبة نمو أثناء هذه

الفترة هو 8.1%) بالإضافة لقطاع الفلاحة الذي سجل هو الآخر أعلى نسبة نمو له خلال هذه

الفترة و المقدرة ب 17 % .

- نلاحظ من خلال الجدول رقم (1.3) والشكل رقم (1.3) أن معدلات النمو المحققة تعتبر متواضعة

مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي تم رصدها خلال هذه السنوات، فالجزائر أنفقت مبالغ ضخمة

لتجني بعدها نموا سنويا أقل من 5% لا يختلف كثيرا عن ذلك المحقق في فترة التسعينات، و بعيدا

عن معدل 6 أو 7 % المتوقع (قبل تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي).

¹ صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية و الاجتماعية، 2008، ص 19

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية
ومؤشرات التنمية البشرية

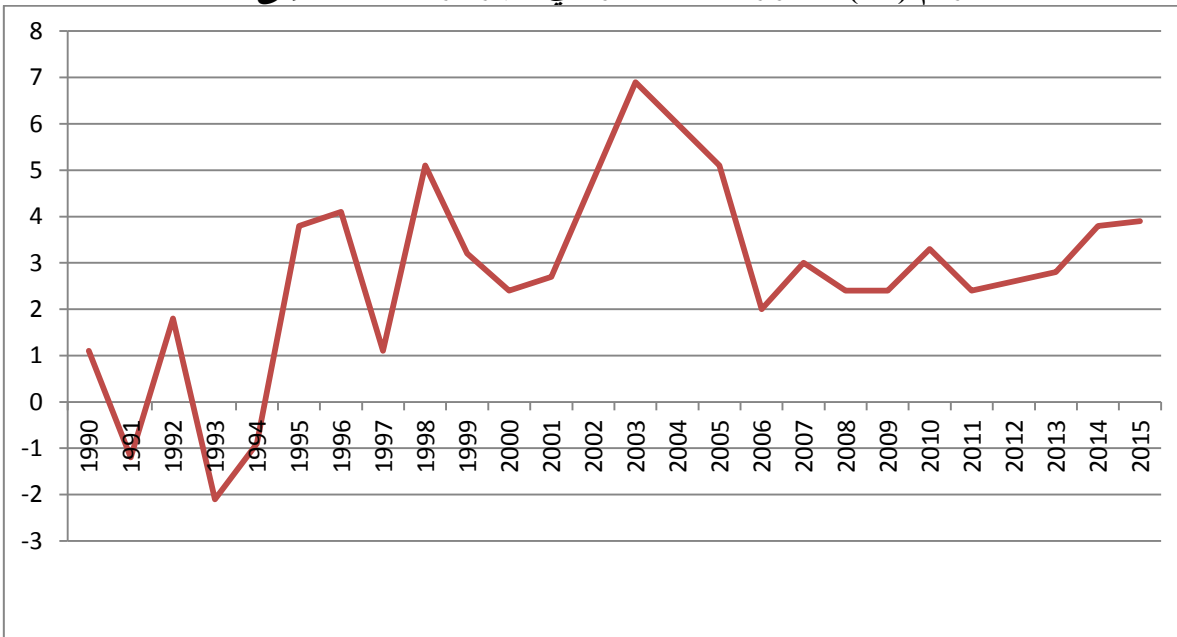
جدول رقم (1.3): معدلات النمو في الجزائر من 1990 إلى 2015

| | | | | | | | | | | | |
|------|------|------|------|------|------|------|------|------|-------|-------|------------|
| 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | 1995 | 1994 | 1993 | 1992 | 1991 | 1990 | السنة |
| 2.4 | 3.2 | 5.1 | 1.1 | 4.1 | 3.8 | -0.9 | -2.1 | 1.8 | -1.2 | 1.1 | معدل النمو |
| 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | 2003 | 2001 | السنة |
| *2.8 | 2.6 | 2.4 | 3.3 | 2.4 | 2.4 | 3 | 2 | 5.1 | 6.9 | 2.7 | معدل النمو |
| | | | | | | | | | *2015 | *2014 | السنة |
| | | | | | | | | | 3.9 | 3.8 | معدل النمو |

Source: CNES [2005]: « Regards sur la politique monétaire en Algérie », 26^{ème} session plénière, tableaux 3, 6, 9, pages 136, 143, 151

*<http://data.albankaldawli.org/country/algeria>

شكل رقم (1.3): تطور معدل النمو في الجزائر من 1990 إلى 2015



المصدر: إعتقادا على بيانات الجدول رقم (1.3)

2.1 تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

حققت الجزائر نتائج ايجابية فيما يتعلق بتطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فقد كان هناك تحسن تدريجي إلا في بعض السنوات (1991، 1993، 1997، 2002، 2011، 2012)، حيث حققت نتائج سلبية مقارنة بالسنة التي تسبقها، ففي سنة 1991 انخفض عن سنة 1990 بنسبة 4.68% وفي سنة 1993 انخفض بنسبة 25.87%. و تعتبر هذه الأخيرة هي السنة التي تم فيها تسجيل أكبر انخفاض. في حين أنه في سنة 1997 تم تسجيل انخفاض يقدر ب 20,6%، وفي سنة 2002 قدر الانخفاض ب 5.42%، كما تجدر الإشارة إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي المعدل بالقوة الشرائية في 2006 بلغ \$7416.2 و هذا ما يفوق متوسطه للفترة 2000-2006 الذي يقدر ب \$6433.3. بدءاً من سنة 2010 تم الاعتماد على نصيب الفرد من الدخل القومي في حساب مؤشر التنمية البشرية، حيث يلاحظ أنه في انخفاض خلال الفترة 2010-2012، ففي سنة 2011 انخفض عن سنة 2010 ب 7.96%، وفي سنة 2012 انخفض ب 3.13 % عن سنة 2011، و هذا كما يوضحه الجدول رقم(2.3).

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية

الجدول رقم (2.3): تطور نصيب الفرد من الدخل القومي من 1990 إلى 2013

| السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | |
|---------------|------|------|------|------|--------|--------|-------|------|------|------|------|-------|
| PIB (PP A \$) | 3011 | 2870 | 4870 | 3610 | 5442 | 5618.9 | 4460 | 4792 | 5063 | 5308 | 6090 | |
| السنة | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| PIB (PP A \$) | 5760 | 6107 | 6603 | 7062 | 7416.2 | 7740 | 8738* | - | 8320 | 7658 | 7418 | 12555 |

المصدر: تقارير التنمية البشرية من 1990 إلى 2014

CNES [2008] : « Rapport National sur le développement humain », Algérie 2008, P. 31 :*

(1): هي بيانات خاصة بنصيب الفرد من الدخل القومي نظرا لتغير المؤشرات الداخلة في تركيب IDH وهو ما سيعتمد عليه في الدراسة التطبيقية لأنه سيتم الاعتماد على مؤشر التنمية البشرية الهجين.

3.1 الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي:

يتميز هيكل الناتج المحلي الاجمالي خارج المحروقات بهيمنة الخدمات خارج الإدارة العامة وخدمات الإدارات العمومية، حيث تمثلان معا أكثر من نصف إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات. تأتي بعدها المباني و الأشغال العمومية، في حين أن الوزن النسبي للصناعة غير الهيدروكربونية والزراعة كانت في تذبذب، وهذا رغم المخصصات المالية المعتبرة لهذا الأخير في البرامج الثلاثة. فقد خصص لهذا القطاع في مخطط البرنامج التكميلي لدعم النمو ما قيمته 300¹ مليار دج، وقد ساهم ذلك في رفع معدل نمو الناتج الفلاحي، فبعد أن كان في سنة 2005 يقدر 1.9% ارتفع ليصل سنة 2007

¹ البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة [2005-2009]

إلى 5% ليعود للانخفاض في 2008 ليقدر بـ (-5.3%)¹ وهذا بسبب الظروف المناخية، ليتحسن بدءاً من سنة 2009 ليصل نموه إلى 9% ثم يرجع في الانخفاض سنة 2010 إلى 8.5%². التحسن الذي طرأ على نمو الناتج الفلاحي راجع للدعم الذي خصص للتنمية الفلاحية والريفية والذي قدر بأكثر من 1000 مليار دج في مخطط برنامج التنمية الخماسي³. ومنه يمكن القول أنه رغم ارتفاع حجم الإنفاق العام لهذا القطاع إلا أنه يبقى رهينة الظروف المناخية، غير أنه يمكن التقليل من حدتها بالاستعداد لها وتوفير المستلزمات الضرورية للتقليل من أثرها، فتوفير الهياكل القاعدية للري والإسراع في عمليات البذر والحصاد والدرس، باستعمال تكنولوجيا ومعدات كافية، كما وكيفا يجنب القطاع كثيراً من المشاكل. وعليه يمكن القول أن التحدي الغذائي يبقى هاجساً يشكل أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري، الذي ما يزال عاجزاً عن تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان في مجال الحبوب والبقول الجافة. تشكل العقبات التكنولوجية أهم المعوقات التي تواجه تطوير الزراعة الجزائرية، حيث ما يزال المستوى التقني متخلفاً، بالإضافة إلى عدم فعالية السياسات الزراعية المتعاقبة⁴.

أما فيما يخص الصناعة فلها أدنى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي في التسلسل الهرمي للقطاعات وهذا كما يوضحه الشكل (2.3)، في حين أن المباني والأشغال العامة يمثل ثالث أكبر قطاع بعد المحروقات والخدمات. الشكل (3.3) يوضح أكثر مدى مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2012.

¹ Banque d'Algérie [2008] : « Rapport annuel de la banque d'Algérie », P.190

² Groupe de la Banque Africaine de développement [2011] : « Note de Dialogue 2011-2012 », P.2

³ برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء

<http://www.algerianembassy-kuwait.com/ar/tourisme/prog2010-2014.pdf>

⁴ غربي فوزية [2010]: "الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص.

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية

الجدول(3.3): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي من 2007 إلى 2012

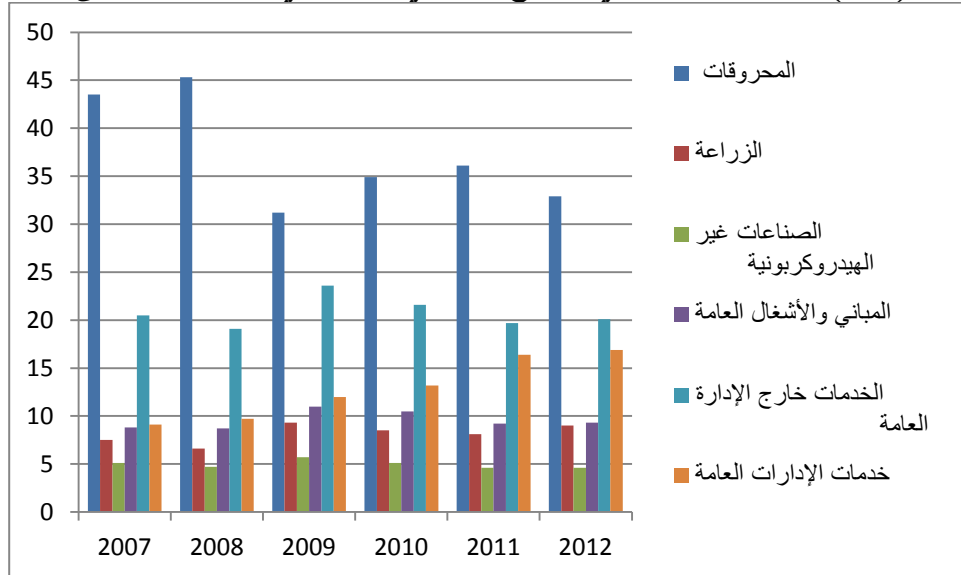
| (2)2015 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | (1)2007 | |
|---------|------|------|------|------|------|---------|-----------------------------|
| 18.9 | 32.9 | 36.1 | 34.9 | 31.2 | 45.3 | 43.5 | المحروقات |
| 73.2 | 60 | 58 | 58.9 | 61.6 | 48.8 | 50.9 | باقي القطاعات: |
| 11.7 | 9 | 8.1 | 8.5 | 9.3 | 6.6 | 7.5 | الزراعة |
| 5.4 | 4.6 | 4.6 | 5.1 | 5.7 | 4.7 | 5.1 | الصناعات غير الهيدروكربونية |
| 11.5 | 9.3 | 9.2 | 10.5 | 11 | 8.7 | 8.8 | المباني والأشغال العامة |
| 27.4 | 20.1 | 19.7 | 21.6 | 23.6 | 19.1 | 20.5 | الخدمات خارج الإدارة العامة |
| 17.2 | 16.9 | 16.4 | 13.2 | 12 | 9.7 | 9.1 | خدمات الإدارات العامة |

Source : Rapport Annuel de la Banque d'Algérie 2012, ANNEXE : TABLEAUX STATISTIQUES p. 172

(1) Rapport Annuel de la Banque d'Algérie 2011, ANNEXE : TABLEAUX STATISTIQUES p. 157

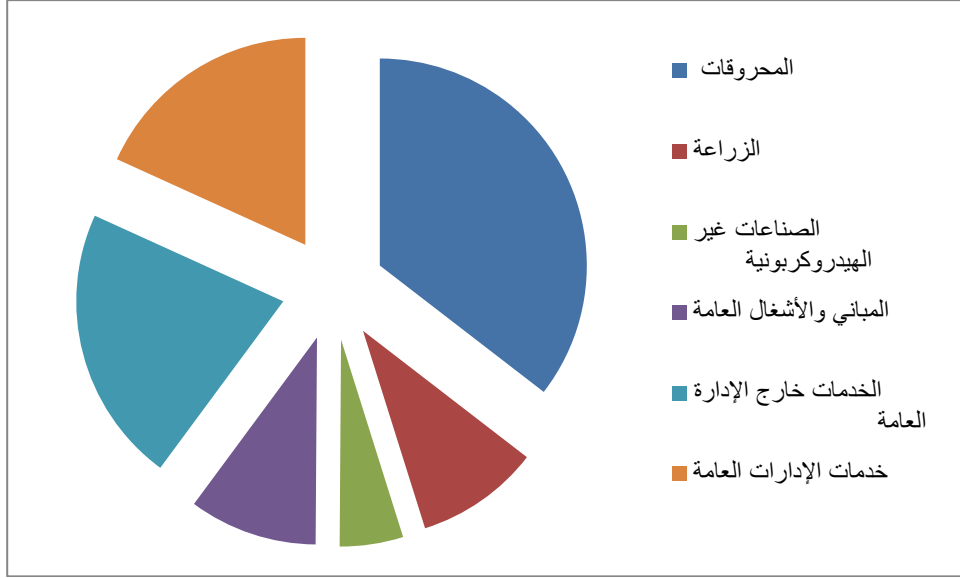
(2) Rapport Annuel de la Banque d'Algérie 2015, ANNEXE : TABLEAUX STATISTIQUES p. 113

الشكل (2.3): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي من 2007 إلى 2012



المصدر: اعتمادا على بيانات الجدول (3.4)

الشكل (3.3): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في سنة 2012



المصدر: اعتمادا على بيانات الجدول (3.3)

4.1 تطور معدل التضخم:

عرف الاقتصاد الجزائري تحسنا نوعيا خلال النصف الأول من الثمانينات، ما لبث أن تدهور ابتداء من سنة 1986، إثر الأزمة الاقتصادية العالمية وانهيار أسعار النفط، مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى اختيار مسار الإصلاحات الاقتصادية ابتداء من سنة 1988، كما "وقعت الجزائر كغيرها من الدول النامية في مصيدة المديونية الخارجية، خاصة و أن نموذج التنمية المتبع كان قائما على الصناعات المصنعة التي تتطلب رصد أموال ضخمة، الأمر الذي دفع بالسلطات الجزائرية للجوء إلى المصادر الخارجية و الحصول على موارد مالية إضافية لتمويل تلك البرامج الإستثمارية المخططة"¹.

¹ بلعزوز بن علي و كتوش عاشور، [2004]: « دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية»، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر"، الواقع و الآفاق جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 25-30 ديسمبر، ص 3.

مصدر وأسباب التضخم في الجزائر ليست نقدية فقط وانما هيكلية ومؤسسية كذلك. "قد كانت معدلات التضخم مكبوتة خلال مرحلة الاقتصاد المخطط، وذلك بسبب القيود المفروضة على الأسعار التي كانت تتحدد بطريقة إدارية حفاظاً على القدرة الشرائية للمواطنين، ومع بداية عقد الثمانينات أصبحت أغلب النشاطات لا تشتغل بالكفاءة المتعارف عليها دولياً، وهو ما انعكس على التوازنات المالية الداخلية للاقتصاد الجزائري، كما أن العرض الكلي لم يكن قادراً على مسايرة الزيادات المتتالية في الطلب الكلي مما تولد عليه ضغوط تضخمية داخلية"¹. وتطور التضخم هو أبرز نتيجة لسياسة الحكومة وللمرة الأولى منذ عام 1990، سجلت الجزائر معدل التضخم في رقم واحد، ويقترب من معدلات التضخم في البلدان المتقدمة. مع ذلك، تجدر الإشارة هنا إلى أن انخفاض معدل التضخم لا يرجع إلى زيادة الإنتاج، وبالتالي إلى زيادة في المعروض من السلع والخدمات في السوق، مما أدى إلى انخفاض السعر، وهو نتيجة للاستقرار النسبي للأسعار المحلية واستقرار العملة الوطنية بسبب وجود احتياطات النقد الأجنبي من خلال إعادة الجدولة والتطورات الإيجابية في الميزان التجاري، وأيضاً انكماش حاد في الطلب بسبب تدهور القدرة الشرائية للموظفين، وخاصة أصحاب الدخل الثابت وتفاقم البطالة"².

عموماً معدل التضخم في الجزائر عرف تذبذباً منذ سنوات التسعينات، وذلك كما يظهر في الجدول رقم (4.3) والشكل رقم (4.3) ليصل إلى أدنى مستوى له سنة 2000 وهذا راجع إلى عدة أسباب منها أن برنامج الإصلاح الهيكلي قد بدأ يعطي نتائج بخصوص التحكم في التضخم، وتراجع مستوى الطلب الكلي بسبب زيادة معدلات البطالة حيث بلغت 29.8% سنة 2000، وتحرير الأسعار

¹ محمد كريم قروف: " السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1999-2011)", مداخلة في مجلة الاكاديمية العربية في الدانمارك، ص. ص. 271، 272

² E. CHERIF CHAKIB [2002] : « Programme d'ajustement structurel et résultats socio-économiques en Algérie », revue sciences humain, n°18, Décembre 2002, pp. 39-56 ,P. 47

حيث بقي أقل من 15% فقط من المواد المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك خاضعة لنظام التوجيه بداية من عام 1996. والجدير بالذكر أن عام 1996 شهد مستويات ادّخار سالبة (-34.6 مليار دينار)، أي كان الاستهلاك يفوق مستوى الدخل المتاحة، كما عرفت هذه السنة انهيارا في مؤشرات الاستهلاك الحقيقي، حيث تم التخلي عن الدعم شبه النهائي عن المنتجات الطاقوية (الكهرباء والغاز) عام 1994، والتخلي عن الدعم تدريجياً على مواد استهلاكية أساسية مثل الحليب والدقيق والطحين الموجه للخبازين عامي 1995 و1996. تميز عام 1997 بأن عرف المستوى العام للأسعار تحسناً ملحوظاً الذي انخفض إلى 6.1%، بعد شروع الحكومة في تطبيق سياسة مالية ونقدية صارمة بين سنتي 1994 و1996. وفي هذا الإطار أعادت الحكومة نظرتها تجاه منظومة الأسعار، ففي عام 1997 تم إلغاء الدعم عن كافة المواد الغذائية. ثم استقرت معدلات التضخم بعد ذلك، وفي نفس الوقت حررت كل أسعار المنتجات المشتقة من البترول والغاز وأصبحت تساير الأسعار في السوق العالمية. ثم انخفض معدل التضخم إلى 2.6% عام 1999، والجدير بالذكر أن الادخار لا يحظى إلا بنسبة ضئيلة جداً من الدخل المتاح. ففي سنة 1999 قدر الدخل المتاح في الجزائر بـ 1810.5 مليار دينار، 92% منه مخصص للاستهلاك والباقي للادخار. ومع مطلع الألفية الثالثة سجل المتوسط السنوي للتضخم انخفاضا محسوسا جداً مقارنة بالسنوات السابقة واللاحقة، وهو معدل تجاوز حتى ذلك السائد في دول الاتحاد الأوروبي ويعزى إلى السياسة المتشددة في إدارة الطلب من جهة وضغط العجز الميزاني.

هذا الارتفاع في معدل التضخم له من الآثار السلبية على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري حيث يؤدي إلى تخفيض الدخل الحقيقية لأصحاب الدخل الثابتة كأصحاب المعاشات والموظفون مثلا، أي قدرتهم على تحويل أجورهم النقدية إلى سلع وخدمات تتناقص، وفي نفس الوقت تزداد دخول أصحاب الدخل المتغيرة كرجال الأعمال والمشتغلين بالتجارة والوسطاء.

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

ومؤشرات التنمية البشرية

الجدول رقم (4.3): تطور معدل التضخم (1990-2016)

| السنة | 1990 (1) | 1991 (1) | 1992 (1) | 1993 (2) | 1994 (2) | 1995 (2) | 1996 (2) | 1997 (2) | 1998 (2) | 1999 | 2000 | 2001 |
|---------------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|----------|------|----------|----------|
| معدل التضخم % | 16.6 | 25.9 | 31.7 | 20.5 | 29 | 29.8 | 18.5 | 5.7 | 5 | 2.6 | 0.34 | 4.2 |
| السنة | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 (3) | 2013 (3) |
| معدل التضخم % | 1.4 | 2.6 | 3.5 | 1.6 | 2.31 | 3.68 | 4.86 | 5.74 | 3.91 | 4.52 | 8.9 | 3.3 |
| السنة | 2014 (4) | 2015 (4) | 2016 (4) | | | | | | | | | |
| معدل التضخم % | 2,92 | 4,78 | 6.40 | | | | | | | | | |

Source : Bank d'Algerie « Evolution économique et monétaire en Algérie », , rapports 2001,2002,2004,2006,2008,2010.

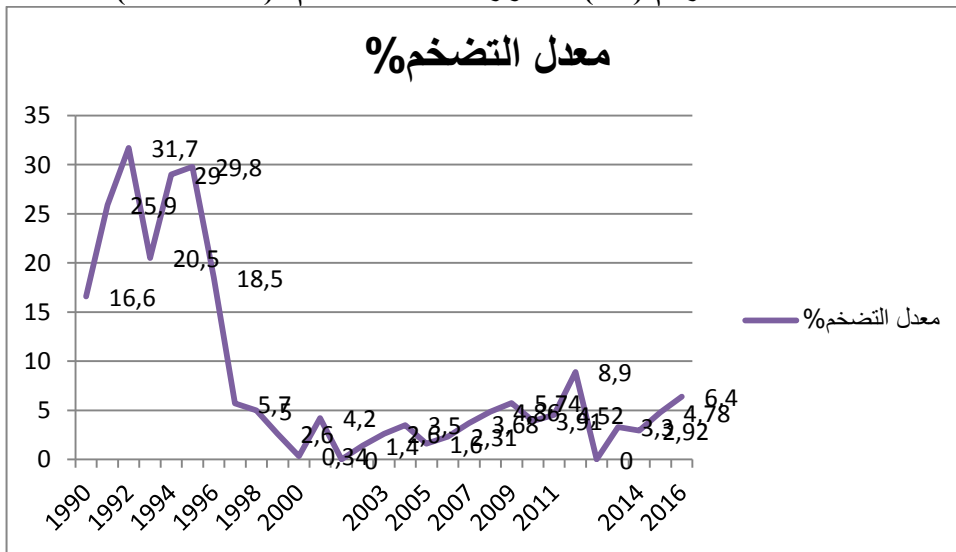
(1) : « indicateurs économiques de la période 1990-1999 », collections statistiques N° 118/2004, Alger, pp 42-46.

(2): بوزيدي عبد المجيد [1999]: "تسعينات الاقتصاد الجزائري، حدود السياسات الظرفية"، ترجمة جريبب أم الحسن، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، ص. 40

(3) : www.ons.dz

(4): <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d%27inflation.html>

الشكل رقم (4.3): تطور معدل التضخم (1990-2016)



المصدر: بناء على معطيات الجدول (4.3)

5.1 تطور النفقات العامة:

تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا ما نطلق عليها بالسياسة الإنفاقية التوسعية، حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته إرتباطا وثيقا بالتطورات الإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

الجدول رقم (5.3) والشكل رقم (5.3) يبينان الاتجاه العام لنمو الإنفاق العام في الجزائر. نلاحظ الاتجاه التصاعدي للإنفاق العام بالأسعار الجارية، حيث انتقل من 136.5 مليار دج سنة 1990 إلى 8858 مليار دج سنة 2015، يمكن تقسيم تطور الانفاق العام إلى ثلاثة مراحل¹:

- **المرحلة الأولى (1990-1995):** وهي مرحلة اتفاقات الاستعداد الائتماني، حيث أن تزايد الانفاق العام لم يكن بشكل كبير، حيث تضاعف ثلاثة مرات خلال هذه الفترة، وبلغ أقصى حدا له سنة 1995، الذي وصل إلى 759.6 مليار دج، ويرجع هذا في الأساس إلى تزايد نسب الانفاق على الرواتب والأجور وتسديد المديونية العمومية؛
- **المرحلة الثانية (1995-1999):** تعد هذه المرحلة مرحلة الاصلاحات الاقتصادية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، والتي تهدف إلى تقليص الانفاق العام ورفع أشكال الدعم المختلفة المقدمة من طرف الدولة، وهذا ما يفسر انخفاض معدل نمو الانفاق العام، حيث بلغ خلال هذه الفترة 26.60%، وهي نسبة منخفضة عن الفترة السابقة؛
- **المرحلة الثالثة (2000-2014):** وهي مرحلة برامج الاستثمارات العمومية (برنامج الانعاش الاقتصادي، البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج توطيد النمو). نلاحظ زيادة متسارعة

¹ وليد عبد الحميد عايب [2010]: " الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان، ص. 256

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

ومؤشرات التنمية البشرية

للإنفاق العام الذي ارتفع من 961.7 مليار دج سنة 1999 إلى 1950 مليار دج سنة 2005 وإلى

8858 سنة 2015، وما يفسر هذا التزايد هو ارتفاع أسعار النفط وقيام السلطات بضخ موارد

مالية ضخمة لتمويل هذه البرامج.

الجدول رقم (5.3): تطور الإنفاق الحكومي ومعدل نموه في الجزائر (1990-2015)

| معدل نمو الإنفاق الحكومي | الإنفاق الحكومي (مليار دج) | |
|--------------------------|----------------------------|----------|
| 9.63 | 136.5 | 1990 |
| 55.38 | 212.1 | 1991 |
| 98.06 | 420.1 | 1992 |
| 13.44 | 476.6 | 1993 |
| 18.82 | 566.3 | 1994 |
| 34.13 | 759.6 | 1995 |
| -4.60 | 724.6 | 1996 |
| 16.62 | 845.1 | 1997 |
| 3.62 | 875.7 | 1998 |
| 9.82 | 961.7 | 1999 |
| 22.50 | 1178.1 | 2000 |
| 12.13 | 1321.0 | 2001 |
| 17.38 | 1550.6 | 2002 |
| 16.80 | 1811.1 | 2003 |
| 6.01 | 1920.0 | 2004 |
| 1.56 | 1950.0 | 2005 |
| 12.28 | 2189.6 | 2006 |
| 39.40 | 3052.3 | (1) 2007 |
| 41.62 | 4322.9 | (1)2008 |
| 20.09 | 5191.4 | (1)2009 |
| 12.89 | 5860.9 | (1)2010 |
| 12.92 | 6618.4 | (1)2011 |
| 12.24 | 7428.7 | (1)2012 |
| -7.38 | 6879.8 | (1)2013 |
| 11.28 | 7656.2 | (1)2014 |
| 15.7 | 8858 | (1)2015 |

Source: Algeria statistical appendix, IMF country report, Nb08-102, march 2008

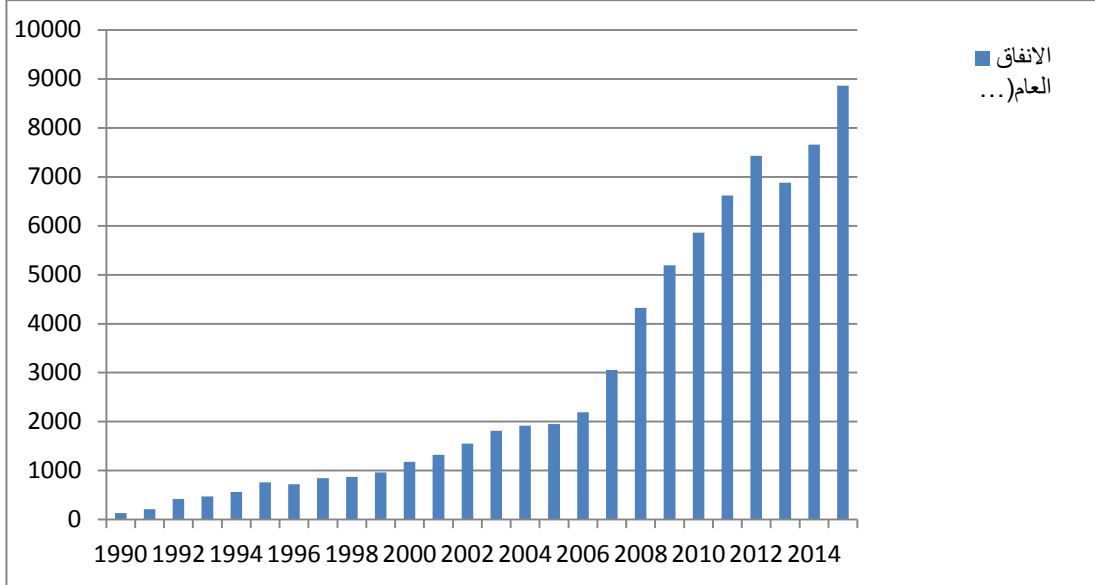
المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة

2004-2003

Journal officiel de la république algérienne, N 85, 2006

(1) قوانين المالية من 2007 إلى 2015

الشكل رقم (5.3): تطور الانفاق العام في الجزائر (1990-2015)



المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول رقم (5.3)

المبحث الثاني: تطور بعض المؤشرات الاجتماعية في الجزائر

سنقوم من خلال هذا المبحث التطرق لتطور بعض المؤشرات الاجتماعية منها ما يعبر على

الوضع الصحي في الجزائر ومنها ما يعبر على الوضع التعليمي.

1.2 تطور النمو السكاني

سجل عدد السكان في الجزائر خلال العشريتين الأولى بعد الاستقلال ارتفاعا كبيرا. "قبعد أن

كان يقدر بعشرة ملايين نسمة، بلغ حسب الإحصاء العام الأول للسكان الذي أجري سنة 1966 حوالي

12 مليون نسمة. وتضاعف عدد السكان في الفترة الممتدة بين سنة 1966 و 1987، حيث تجاوز 23

مليون نسمة في نهاية هذه الفترة. وقد ترتب عن ذلك معدل نمو طبيعي سريع، واستقر في مستوى جد

مرتفع إلى غاية 1985، قبل أن يتراجع بشكل ملحوظ ابتداء من النصف الثاني من عشرية الثمانينات.

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية

حيث انخفض معدل النمو الطبيعي إلى دون 3%. ويعود السبب في ذلك إلى ظاهرة التحول الديمغرافي من خلال انخفاض عدد المواليد¹.

إن السياسة المتبعة للتحكم في النمو الديموغرافي منذ فيفري 1983 ساهمت في التحول الديموغرافي في الجزائر، فمعدل النمو الطبيعي (Taux d'accroissement naturel) قد انخفض بأكثر من 50% خلال 16 سنة (1986-2002)²، غير أن معدل النمو الطبيعي للسكان (TAN) في الفترة الأخيرة كان نموا مستمرا، حيث بلغ سنة 2000 حوالي 1.48% ، أما سنة 2006 فقد وصل إلى 1.78% و سنة 2007 بلغ 1.86%، أي أنه بعد سنة 2000 كان في ارتفاع مستمر بسبب ارتفاع المعدل الخام للولادات. و هذا عكس الفترة السابقة لسنة 2000 (1990-1999) فقد سجل معدل النمو الطبيعي للسكان انخفاضا من سنة لأخرى بسبب انخفاض المعدل الخام للولادات، حيث تزامن تحسن الوضع المادي للسكان مع انخفاض معدل الأطفال لكل امرأة في سن الإنجاب، حيث ارتفع من 7.4 طفل لكل امرأة سنة 1977 إلى 5.3 سنة 1987، ثم إلى 4.9 في 1990. ولا يعكس هذا الاتجاه التغيرات الجذرية في المجتمع فحسب (تقلص كبير في عدد أفراد الأسرة واستعمال مكثف لوسائل منع الحمل)، بل يدل أيضا على التقدم المسجل في مجال تـمدرس البنات، مما ساهم في تراجع معدل سن الزواج عند البنات³، فبعدما كان سن الزواج الأول لدى النساء عند المستوى 23.7 سنة 1987 ارتفع في سنة 1998 إلى 27.6 سنوات، وانتقل هذا المؤشر بالنسبة للرجال من 27.7 إلى 31.3 سنوات خلال نفس الفترة. التأخر الواضح في سن الزواج يخفي المشاكل التي تعترض الشباب وخاصة الشريحة بين 20 و 30 سنة، ومن هذه

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي [1999]: "التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998"، الدورة العامة الثالثة عشرة، الجزائر، ص. 18

² PNUD [2005] : «Système des Nations unies en Algérie, Bilan commun de pays » Site d'internet : www.dz.undp.org/publications (consulté le: 20/08/2008), P. 7

³ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي [1999]: مرجع سابق، ص. 19، 20

المشاكل الفترة التي شهدت فرقا شاسعا قدر ب 2.5 سنة إلى غاية 30.1 سنة، و لعل السبب في ذلك يعود إلى العديد من الأسباب منها الأزمة السياسية التي مرت بها البلاد و الظروف الأمنية و انعكاسها على تأخر سن الزواج، ومن ثم انخفاض معدل الخصوبة¹. إضافة إلى هذا فإن معدل الوفيات العام (Taux de mortalité générale) قد عرف هو الآخر انخفاضا في العشريتين الأخيرتين مما أدى الى طول العمر المتوقع عند الولادة فقد تم كسب 16 عاما بين 1980-2002². و هذا كما يوضحه الجدول (6.3). إن هذا التحول خَلف وضعية تتميز ب³:

- ارتفاع العدد السنوي للزواج فقد ارتفع من 177548 سنة 2000 إلى 295295 سنة 2006 مما أدى إلى ارتفاع معدل الزيجات (Taux de nuptialité) من 5.84 لكل 1000 سنة 2000 إلى 8.82 لكل 1000 سنة 2006؛
 - ارتفاع عدد الولادات من 589000 سنة 2000 إلى 739000 سنة 2006 مما أدى إلى رفع المعدل الخام للولادات من 19.36 للألف سنة 2000 إلى 20.07 للألف في 2006؛
 - ارتفاع عدد النساء اللواتي هن في سن الإنجاب (femmes en age de procréer) من 7.542 مليون حسب إحصائيات تعداد السكان لسنة 1998 إلى 8.136 مليون سنة 2000 و 9.563 مليون سنة 2006.
- نعرض تطور عدد الولادات و عدد الوفيات و معدل النمو السنوي للسكان من 1990 إلى 2013 في الجزائر في الجدول (6.3) و الشكل (6.3).

¹ رحيمة شرقي [2014]: " تأخر سن الزواج بين الإيجاب و الإختيار"، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية مخبر تحول التشكيلات الاجتماعية و أثره على الهوية و الفعل الاجتماعي للمجتمعات في طريق النمو، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 15 جوان 2014 ، ص. 116، (consulté le: 24/03/2015) <http://revues.univ-ouargla.dz/images/banners/ASTimages/Ssocialesimages/SCON15/S1510.pdf>

² Idem, même page

³ CNES [2007] : « Rapport national sur le développement humain-Algérie », P. 23

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية

الجدول رقم (6.3): تطور عدد الولادات و عدد الوفيات و معدل النمو السنوي للسكان في الجزائر (1990-2015)

| السنوات | المعدل الخام للولادات (‰) | المعدل الخام للوفيات (‰) | معدل النمو الطبيعي (%) |
|---------|---------------------------|--------------------------|------------------------|
| 1990 | 30.94 | 6.03 | 2.46 |
| 1991 | 30.14 | 6.04 | 2.41 |
| 1992 | 30.41 | 6.09 | 2.43 |
| 1993 | 28.22 | 6.25 | 2.26 |
| 1994 | 28.24 | 6.56 | 2.17 |
| 1995 | 25.33 | 6.43 | 1.89 |
| 1996 | 22.91 | 6.03 | 1.69 |
| 1997 | 22.51 | 6.12 | 1.64 |
| 1998 | 20.58 | 4.87 | 1.57 |
| 1999 | 19.82 | 4.72 | 1.51 |
| 2000 | 19.36 | 4.59 | 1.48 |
| 2001 | 20.03 | 4.56 | 1.55 |
| 2002 | 19.68 | 4.41 | 1.53 |
| * 2003 | 20.36 | 4.55 | 1.58 |
| * 2004 | 20.67 | 4.36 | 1.63 |
| * 2005 | 21.36 | 4.47 | 1.69 |
| * 2006 | 22.07 | 4.30 | 1.78 |
| * 2007 | 22.98 | 4.38 | 1.86 |
| *2008 | 23.62 | 4.42 | 1.92 |
| *2009 | 24.07 | 4.51 | 1.96 |
| *2010 | 24.68 | 4.37 | 2.03 |
| *2011 | 24.78 | 4.41 | 2.04 |
| *2012 | 26.08 | 4.53 | 2.16 |
| 2013** | 25.14 | 4.39 | 2.07 |
| ***2014 | 25.93 | 4.44 | 2.15 |
| ***2015 | 25.93 | 4.44 | 2.15 |

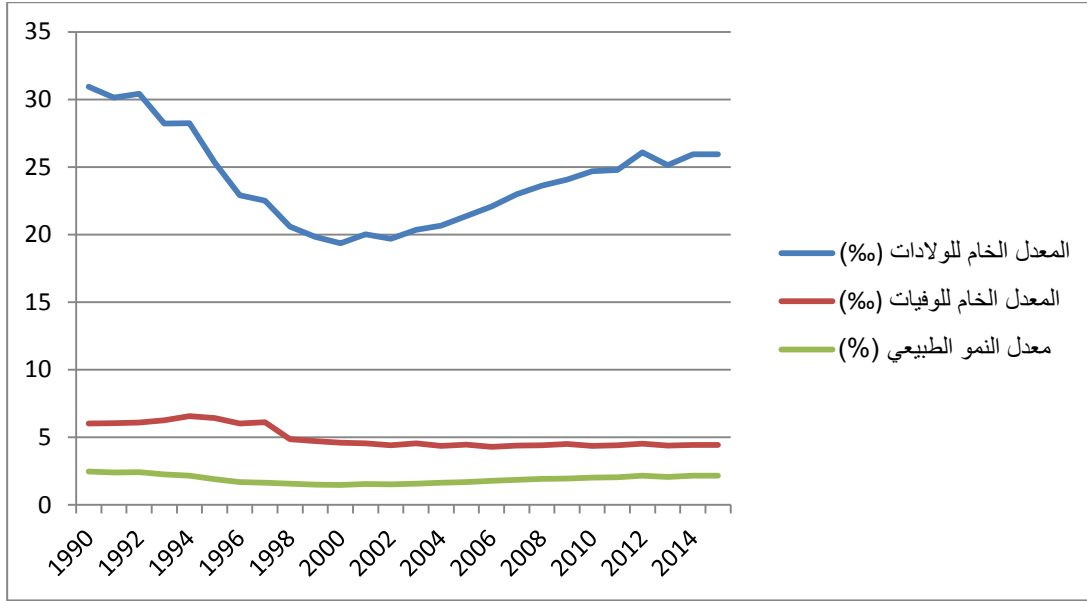
Source: Rétrospective statistique 1970-2002, édition 2005, ONS, Alger

* www.ONS.dz

** : http://www.ons.dz/IMG/pdf/demographie_algerienne2013.pdf

*** : www.andi.dz/.../Démographie%20algérienne%202014%20arabe

الشكل رقم (6.3): تطور عدد الولادات و عدد الوفيات و معدل النمو السنوي للسكان في الجزائر (1990-2015)



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (6.3)

2.2 الأوضاع الصحية:

سنتعرف على الوضع الصحي في الجزائر من خلال العمر المتوقع عند الولادة، معدل وفيات

الرضع والأطفال دون سن الخامسة.

1.2.2 العمر المتوقع عند الولادة: يعد العمر المتوقع عند الولادة من المؤشرات الاجتماعية الهامة

والتي تدل على التحسن في مستوى الرعاية الصحية والخدمات الأساسية. فبالنسبة للجزائر تشير

البيانات المتوفرة إلى ارتفاع معدل العمر المتوقع عند الولادة، ويرجع السبب في ذلك إلى تحسن

الظروف الصحية والمعيشية للسكان ، وذلك بفضل السياسات المتعلقة بقطاع الصحة من خلال تمديد

التغطية والرعاية الصحية، وزيادة أعداد كبيرة من موظفي الصحة، بالإضافة إلى الحد من الأمراض

المعدية بما في ذلك تلك المتعلقة بالطفل. فلقد سجل العمر المتوقع عند الولادة تحسنا معتبرا، حيث بلغ

75.8 سنة 2008 وهذا كما يوضحه الجدول (7.3) والشكل (7.3)، إلا أنه عند الفصل بين العمر المتوقع

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية

عند الولادة بين الإناث و الذكور نجد أن العمر المتوقع عند الولادة للإناث أكبر منه لدى الذكور، إلا أن الفرق بين العمر المتوقع عند الولادة عند الإناث والذكور بقي تقريبا ثابت.

الجدول (7.3): تطور العمر المتوقع عند الولادة للإناث و الذكور و للجنسين معا في الجزائر (1990-2015)

| الجنسين معا | (1)-(2) | الإناث (2) | الذكور (1) | السنوات |
|-------------|---------|------------|-------------|----------|
| 65.10 | 2 | 66.10 | 64.10 | (1) 1990 |
| 67.34 | 0.96 | 67.81 | 66.85 | (1) 1991 |
| 67.10 | 3 | 69 | 66 | 1992 |
| 67.3 | 2.3 | 68.5 | 66.2 | 1993 |
| 67.8 | 2.4 | 69 | 66.6 | 1994 |
| 68.1 | 2.6 | 69.4 | 66.8 | 1995 |
| 67.74 | 2.6 | 69.39 | 66.79 | (1) 1996 |
| 68.90 | 2.8 | 70.30 | 67.50 | 1997 |
| 69.2 | 92. | 70.6 | 67.7 | 1998 |
| 69.3 | 2.9 | 70.8 | 67.9 | 1999 |
| 69.6 | 2.9 | 71 | 68.1 | 2000 |
| 69.2 | 3 | 70.7 | 67.7 | 2001 |
| 69.5 | 3.1 | 71.1 | 68 | 2002 |
| 71.10 | 2.6 | 72.4 | 69.8 | 2003 |
| 71.4 | 2.6 | 72.7 | 70.1 | 2004 |
| (74.6) 71.7 | 2.6 | (75.6) 73 | (73.6) 70.4 | 2005 |
| 75.7 | 2.1 | 76.7 | 74.6 | (2) 2006 |
| (75.7)72.2 | 2.8 | (76.8)73.6 | (74.7)70.8 | 2007 |
| (75.7) | 1.7 | (76.6) | (74.9) | 2008(3) |
| 70 | 3 | 72 | 69 | 2009 |
| 72.9 | 3 | 72 | 69 | 2010 |
| 73.1 | 3 | 72 | 69 | 2011 |
| 73.4 | 3 | 73 | 69 | 2012 |
| 71 | 3.3 | 72.7 | 69.4 | 2013 |
| 75.64 | 2.41 | 76.87 | 74.46 | 2014 |
| 75.86 | 2.43 | 77.10 | 74.67 | 2015 |

2014 المصدر: تقارير التنمية البشرية من 1995 إلى

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.DYN.LE00.MA.IN/countries>

(1) Rétrospective statistique 1970-2002. Tables de mortalité agrégées 1977-2002. P.3 à 31

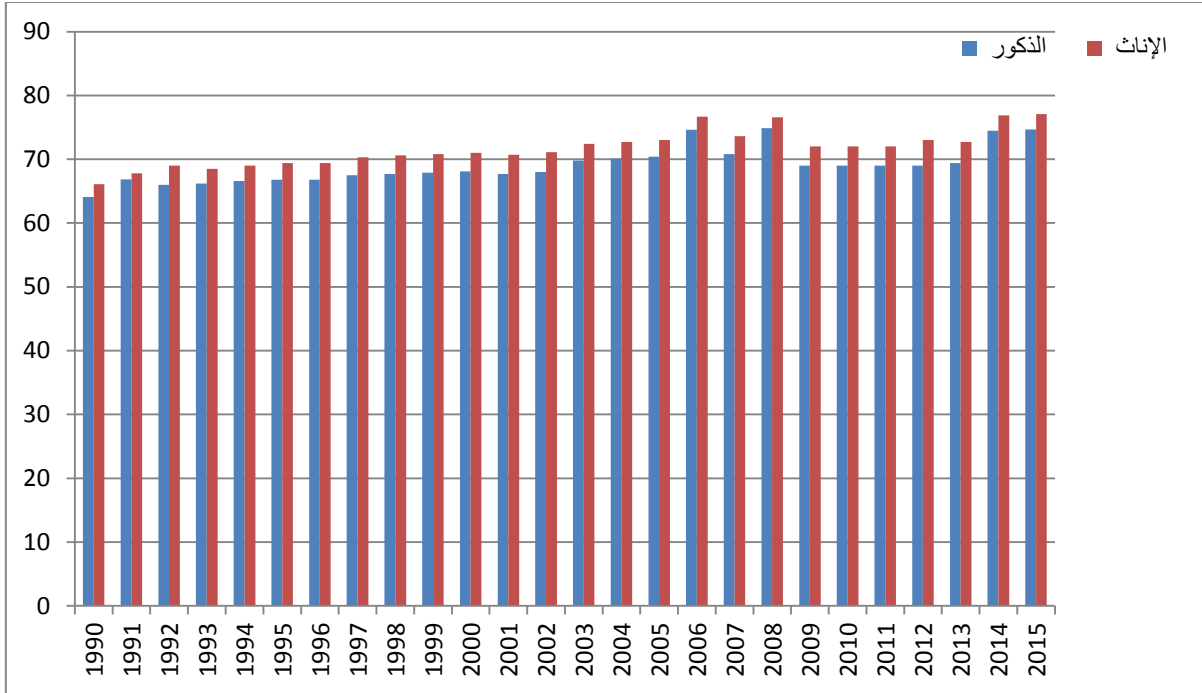
() CNES [2006] : « Rapport national sur le développement humain-Algérie », P. 81

(2) CNES [2007] : « Rapport national sur le développement humain-Algérie », P. 20

(3) CNES [2008] : « Rapport national sur le développement humain-Algérie », P. 66

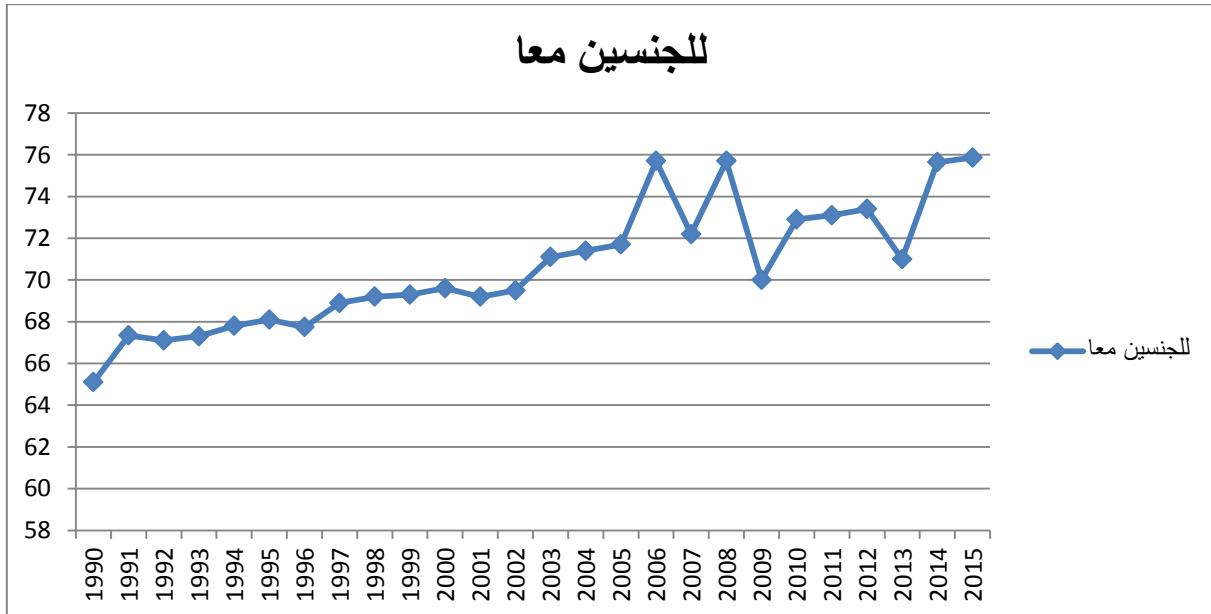
الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية
ومؤشرات التنمية البشرية

الشكل رقم (7.3): تطور العمر المتوقع عند الولادة للإناث و الذكور في الجزائر (1990-2015)



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (7.3)

الشكل رقم (8.3): تطور العمر المتوقع عند الولادة للجنسين معا (1990-2015)



المصدر: بناء على معطيات الجدول رقم (7.3)

2.2.2 معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة:

في إطار التكفل بحماية صحة الأم والطفل وتطبيق برامج التلقيح، تجسد التطور المحقق في التغطية الصحية للسكان في تراجع معتبر في نسبة وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة، في حين أنه رغم تقلص نسبة الوفيات عند الأمهات إلا أنها لا تزال جد مرتفعة وهذا ما يوضحه الجدول رقم (8.3) والشكل رقم (9.3).

"تعتبر استفادة النساء من الخدمات الصحية على مستوى الهياكل الصحية ضروري في عملية التكفل بالحمل والولادة. ففي الوسط الحضري، تقع معظم الهياكل الصحية على بعد أقل من كلم واحد من مقر إقامة المعني، وهذا هو الشأن بالنسبة لـ 78% من الوحدات القاعدية و 65% من مراكز الولادة و 77% من المستشفيات. في حين أن نسبة إقبال النساء على الهياكل الصحية في الوسط الريفي تقل نسبيا عما هو عليه في الوسط الحضري، لكونها تبعد بأزيد من خمسة كيلومترات عن مقر الإقامة"¹.

لقد سجلت الجزائر تحسنا في هذا المجال فقد انخفض معدل وفيات الأطفال الأقل من سنة خلال الفترة 2000-2013 مما يؤكد أن هناك تحسنا مستمرا للحالة الصحية للأطفال ، حيث "انخفض عدد وفيات الأطفال من 34 متوفى للألف المولودين أحياء سنة 2000 إلى 22 سنة 2013، أي أنه انخفض بمقدار 12 نقطة، رغم ذلك فإن هذا المعدل بقي مرتفعا رغم الجهود المبذولة في مجال الوقاية، فضلا عن ذلك فإن وفيات الأطفال حديثي الولادة (néonatale) البالغين من العمر 0 إلى 28 يوم خاصة الذين تتراوح أعمارهم ما بين 0 إلى 6 أيام يمثلون أكبر حصة من بين نسبة وفيات

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي [1999]: "التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998"، مرجع سابق، ص. 56

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية

الأطفال"¹، حيث يمثل السبب الأول لارتفاع نسبة الوفيات في الجزائر فقد "قدر عددهم بـ 30000 طفل حديث الولادة، كما تمثل 73% من وفيات الأطفال بينما معدل وفيات الأطفال الذين عمرهم ما بين 28 يوم و 11 شهرا فتمثل 27%"².

لقد انخفض عدد وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات (la mortalité infanto juvénile) من 35% سنة 2000 إلى 20% سنة 2012، أي انخفاض بمقدار 15 نقطة للألف.

تعتبر وفيات الأمهات أحد أهم التحديات التي يواجهها المستوى الصحي في الجزائر، فرغم الجهود المبذولة منذ السبعينات في إطار حماية الأم و الطفل، إلا أن معدل وفيات الأمهات و الأطفال حديثي الولادة تبقى جد مرتفعة غير أنها تمكنت من خفض معدل وفيات الأمهات من 210 لـ 100000 مولود حي سنة 1992 إلى 89 لـ 100000 مولود حي سنة 2013 و هذا كما يظهر لنا جليا في الجدول(8.3).

¹ CNES [2007] : « Rapport national sur le développement humain-Algérie », op.cit, P. 20

² PNUD [2005] : «Système des Nations unies en Algérie, Bilan commun de pays », op.cit, P. 12

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية

الجدول رقم (8.3): تطور معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة والأمهات في الجزائر (2015-1990)

| معدل وفيات الأمهات لكل 100000 ولادة | معدل وفيات الأطفال دون سن | معدل وفيات الرضع | |
|-------------------------------------|---------------------------|------------------|------|
| 160 | 50 | 40 | 1990 |
| | 48 | 39 | 1991 |
| 215(5) | 47 | 38 | 1992 |
| 160(1) | 46 | 38 | 1993 |
| | 45 | 37 | 1994 |
| 140 | 44 | 36 | 1995 |
| | 42 | 36 | 1996 |
| | 40 | 35 | 1997 |
| | 38 | 35 | 1998 |
| (2)117.4 | 37 | 34 | 1999 |
| 120 | 35 | 34 | 2000 |
| | 33 | 33 | 2001 |
| | 31 | 32 | 2002 |
| | 29 | 31 | 2003 |
| (2)99.5 | 28 | 30 | 2004 |
| 100 | 26 | 29 | 2005 |
| (3)92.6 | 25 | 28 | 2006 |
| 88.9(4) | 24 | 26 | 2007 |
| 86.2(5) | 23 | 25 | 2008 |
| 81.4(5) | 22 | 24 | 2009 |
| 92 | 22 | 24 | 2010 |
| | 21 | 23 | 2011 |
| | 20 | 22 | 2012 |
| 89 | | 22 | 2013 |
| | | 25.6 | 2014 |
| | | 25.5 | 2015 |

المصدر: تقارير التنمية البشرية من 1990 إلى 2014

<http://data.albankaldawli.org/indicator/SH.DYN.MORT/countries>

(1) UNDP [1996] : P. 154

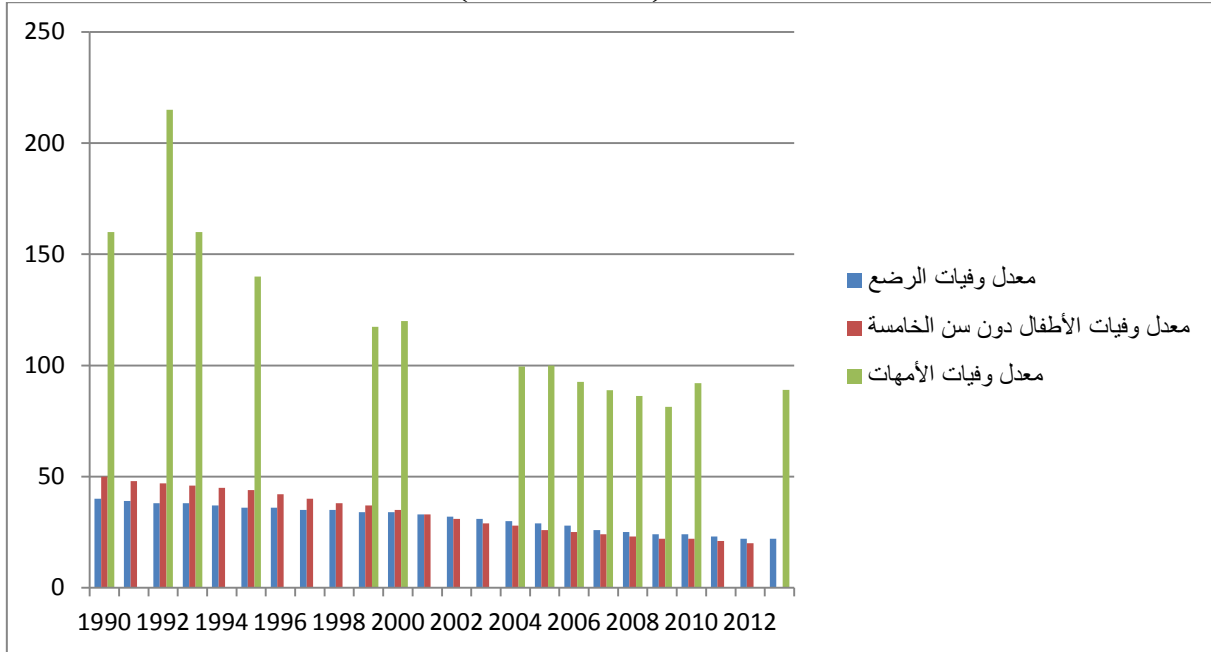
(2) Gouvernement Algérien [2005] : « Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement », P. 56

(3) CNES [2007] : « Rapport national sur le développement humain-Algérie », P. 20

(4) CNES [2008] : « Rapport national sur le développement humain-Algérie », P. 88

(5) Gouvernement Algérien [2010] : « 2eme Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement », P. 82

الشكل رقم (9.3): تطور معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة والأمهات في الجزائر (1990-2013)



المصدر: بناء على معطيات الجدول (8.3)

تجدر الإشارة إلى أن التقدم الكبير المحقق في مؤشرات وفيات الأطفال والأمهات يرجع بالأساس للسياسة الوقائية المنتهجة والمتمثلة في مجانية العلاج والبرنامج الوطني الموسع للقاحات الأطفال والذي تجاوز الأهداف التي أوصتها المنظمة العالمية للصحة. لقد نص المرسوم 69-88 الصادر في 19 جوان 1969 على إجبارية التلقيح ضد الأمراض التالية: السل، الديدان، الكزاز والسعال الديكي، شلل الأطفال، والجذري. أما المرسوم 85-282 فقد جعل التلقيح ضد الحصبة إجباريا ونص على التخلي عن التلقيح ضد الجدري. في حين حدد المرسوم الصادر في 31 أكتوبر سنة 2000، الرزنامة الجديدة للتلقيح وأدرج اللقاح المضاد لالتهاب الكبد الفيروسي نوع B¹.

¹Ministère de la santé de la population et de la réforme hospitalière[2001]: « programme élargi de vaccination» algerie.

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية

بفضل هذه الجهود بلغت التغطية الشاملة للقاح المضاد للسل (B.C.G) 99% في حين وصل اللقاح المضاد للشلل 91% والمضاد للحصبة 88% أما مضاد التهاب الكبد الفيروسي فبلغ 90%، مما أدى إلى القضاء نهائيا على بعض الأمراض الخطيرة، هذا بالإضافة إلى التحكم في الأمراض الأخرى التي أصبحت تقريبا منعدمة. الأمر الذي ساهم في تخفيض معدل وفيات الأطفال إلى حدود 23% وبهذا تكون الجزائر قد حققت أحد أهم أهداف الألفية، حيث تم تسجيل تراجع معتبر في عدد المصابين بكل من التيفوييد، أمراض الإسهال، الالتهاب الفيروسي من نوع A، الملاريا المحلية والمستوردة الدفتيريا، السعال الديكي والكزاز في الفترة الممتدة ما بين 2006 و2010. إلا أنه و رغم كل هذه الجهود فقد كان هناك "ارتفاع محسوس في عدد حالات الإصابة بالسل بالنسبة لسنتي 2010 و2011 والحمى المالطية سنة 2010 والتهاب الكبد الفيروسي B و C سنة 2011"¹.

تدعيما للجهود السابقة تم إنشاء "لجنة وطنية لمكافحة انتشار الأمراض وموت الأمهات تطبقا للقرار الوزاري رقم 11 الصادر بتاريخ 22 أفريل 2002، حيث عملت هذه اللجنة المتكونة من أعضاء مختصين على تحديد وتوفير كل الموارد البشرية والوسائل المادية اللازمة لتحقيق أهدافها"². تعتبر الهياكل الصحية ركنا أساسيا في المنظومة الصحية لأي بلد. فيما يخص الجزائر، ورغم الانعكاسات السلبية للأزمة السياسية والأمنية التي عرفت في سنوات التسعينات فإن الانجازات المحققة في هذا الميدان كانت معتبرة. الجدول رقم(9.3) يبين لنا تطور الهياكل الصحية في الجزائر

¹ ONS [2012]: «L'Algerie en quelques chiffres , resultats 2009-2011», Edition 2012 p. 25.

² Ministère de la santé de la population et de la réforme hospitalière[2003]:« programme national de lutte contre la morbidité mortalité maternelle et périnatale, bilan d'activité 2002-2003» P.6.

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية

الجدول رقم(9.3): تطور الهياكل الصحية في الجزائر ما بين 2008 و2013

| 2013 | | 2012 | | 2011 | | 2010 | | 2009 | | 2008 | | البيان |
|------------|-------|------------|--------|------------|-------|------------|-------|------------|-------|------------|-------|-----------------------------------|
| عدد الأسرة | العدد | عدد الأسرة | العدد | عدد الأسرة | العدد | عدد الأسرة | العدد | عدد الأسرة | العدد | عدد الأسرة | العدد | |
| 37769 | 194 | 37545 | 193 | 37442 | 192 | 37775 | 194 | 37565 | 192 | 37185 | 190 | المؤسسات الإستشفائية العمومية EPH |
| 12500 | 14 | 12312 | 14 | 12171 | 14 | 11889 | 13 | 12342 | 13 | 12115 | 13 | المراكز الإستشفائية الجامعية CHU |
| 11298 | 68 | 10863 | 66 | 10816 | 63 | 10824 | 64 | 10475 | 61 | 9932 | 57 | المؤسسات الاستشفائية المتخصصة EHS |
| - | 271 | - | 271 | - | 271 | - | 271 | - | 271 | - | 271 | مؤسسات الصحة الجوارية العمومية |
| 3 539 | 1615 | 3 314 | 1601 | 3331 | 1551 | 3272 | 1491 | 2704 | 1436 | 1988 | 1419 | العيادات متعددة الخدمات |
| - | 5634 | - | 5545 | - | 5491 | - | 5350 | - | 5258 | - | 5077 | قاعات العلاج |
| - | 10438 | - | 10 058 | - | 9690 | - | 9264 | - | 8837 | - | 8477 | الصيدليات منها الخاصة |
| 3 167 | 412 | 2 996 | 409 | 3 099 | 437 | 3200 | 431 | 2914 | 427 | 2812 | 419 | عيادات الولادة العمومية |
| | 107 | | 105 | | 101 | - | 97 | - | 94 | - | 85 | عيادات الولادة الخاصة |

Source :O.N.S [2012] :«L'Algerie en quelques chiffres , resultats 2009-2011», Edition 2012 p. 23.

O.N.S [2014] :«L'Algerie en quelques chiffres , resultats 2011-2013», Edition 2014 p. 26.

إن أهم ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه الزيادة في عدد المؤسسات الاستشفائية المتخصصة فقد تعزز القطاع بـ 11 مؤسسة استشفائية متخصصة ما بين سنتي 2008 و2013، بما يعادل زيادة في عدد الأسرة بـ 13,75% والتي تعتبر مكسبا في غاية الأهمية. كذلك الأمر بالنسبة لعيادات الولادة العمومية والخاصة فقد ارتفع عددها معا بنسبة 2,97% وهذا ما يعكس اهتمام الجزائر بالقضاء على الأمراض المستعصية وبصحة الأم والطفل.

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية

أدى تعزيز القطاع بهذا الكم من الهياكل الصحية إلى تراجع محسوس في الأمراض المتقلبة والقضاء على بعضها نهائيا، وكذا انخفاض الوفيات بصفة عامة و لدى الأمهات والأطفال بوجه أخص. كما ساهمت سياسة الانفتاح وتخلي الدولة عن احتكارها لاستيراد وتوزيع الأدوية في تعزيز القطاع بالعديد من العيادات الاستشفائية التابعة للقطاع الخاص و بروز عدة وحدات إنتاج أيضا.

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن "الجزائر تشهد سوءا في توزيع المؤسسات الصحية على التراب الوطني، فنجد أن العاصمة لوحدها تستحوذ على 55% من مجموع هذه الهياكل، في حين لا يتعدى ذلك في الشرق نسبة 22%، بينما في الجنوب الشرقي نسبة 2% والجنوب الغربي 1% فقط"¹، مما يؤثر سلبا على المستوى الصحي للسكان.

هذا ومن أجل تحقيق تغطية طبية أفضل، شهد القطاع الصحي الوطني في السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا في عدد العاملين به نتيجة تدعيم التكوين الطبي والشبه طبي وهذا ما يوضحه الجدول رقم (10.3).

¹اللياس بومعروف وعمار عماري [2009-2010]: " من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر "، العدد السابع، مجلة الباحث، ص. 34

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية
ومؤشرات التنمية البشرية

جدول رقم (10.3): تطور عدد مستخدمي الصحة بالجزائر ما بين 2006 و2013

| البيان | 2006 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
|----------------------------|-------|-------|-------|--------|--------|--------|--------|
| عدد الأطباء | 39459 | 47995 | 52071 | 56209 | 59 618 | 63534 | 66236 |
| عدد جراحي الأسنان | 9684 | 10649 | 11135 | 11633 | 12 092 | 12422 | 12782 |
| عدد الصيادلة | 7267 | 8019 | 8503 | 9081 | 9588 | 10171 | 10538 |
| المجموع | 56410 | 66663 | 71709 | 76923 | 81298 | 86127 | 89556 |
| العدد الإجمالي للشبه طبيين | 89968 | 95446 | 99438 | 104301 | 108878 | 117590 | 123344 |

Source :O.N.S[2012] : «L'Algerie en quelques chiffres , resultats 2009-2011», Edition 2012 p. 22

O.N.S [2014] :«L'Algerie en quelques chiffres , resultats 2011-2013», Edition 2014 p. 25

نلاحظ من خلال هذا الجدول الارتفاع المعتبر في عدد الشبه الطبيين وبنسبة 37.09 % سنة

2013 مقارنة بسنة 2006، في حين ارتفع عدد كل من الأطباء وجراحي الأسنان والصيادلة بنسبة 58.75% سنة 2013 مقارنة بما كان عليه سنة 2006.

إلا أنه وعلى الرغم من الجهود المبذولة والنتائج الايجابية التي عرفها القطاع، وحسب تقرير منظمة الصحة العالمية لسنة 2006 فإن الجزائر تحتل المرتبة 45 في مجال المستوى الصحي، والمرتبة 81 فيما يتعلق بالنظام الصحي. الأمر الذي يدل على أن المستوى الصحي للسكان لا يرتبط بالنظام الصحي بقدر ما يرتبط بمتغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية. كما احتلت المرتبة 84 فيما يخص معدل العمر المتوقع عند الولادة وهذا من بين 192 دولة عضوة في منظمة الصحة العالمية، والمرتبة 110 بالنسبة لمستوى توزيع الخدمات الصحية، وأخيرا المرتبة 114 بالنسبة لمستوى الإنفاق الصحي¹.

¹الياس بومعروف وعمار عماري [2009-2010]: مرجع سابق، ص.32

بالنظر إلى هذه الحقائق فإن الجزائر لا تزال بحاجة إلى المزيد من الجهود لترقية هذا القطاع الحيوي خاصة فيما يتعلق بضبط المشاكل والتجاوزات التنظيمية التي تعاني منها مختلف المؤسسات الصحية وهذا في سبيل تحقيق تنمية شاملة يستفيد منها المواطن الجزائري.

3.2 الأوضاع التعليمية

لقد كان الحق في التعليم أحد الأهداف الأولية التي سعت المنظومة التربوية جاهدة لترسيخها منذ الاستقلال. لذا شهدت هذه الأخيرة تطورا كبيرا في عدد التلاميذ، وهذا بعد أن ورثت نسبة عالية من الأمية، ونسبة تدرس جد منخفضة، حيث أبدى الأولياء رغبة شديدة في تعليم أبنائهم. وعليه، ارتفعت نسبة التمدرس بشكل سريع بفعل سياسة تدرس مكثفة، قائمة على مضاعفة عدد المدارس وتوظيف عدد كبير من المعلمين. ومن بين النتائج التي حققتها هذه السياسة المعتمدة، التراجع الكبير لنسبة الأمية¹.

لقد بذلت الجزائر جهودا كبيرة لتحسين وضعية التعليم من بينها : ضمان التعليم المجاني لكل الأطفال لمدة تسع سنوات و هذا كما نص عليه القانون الأساسي، حيث يشترط التعليم الإلزامي لكل الأطفال البالغين من العمر ست سنوات كاملة و في هذا الصدد لقد "بلغ عدد الأطفال المتمدرسين سنة 2004 ما يقدر ب 7800.000 متدرس، تمثل الإناث % 47 منهم في طور الابتدائي، % 48.75 في . طور المتوسط و % 55.54 في الثانوي"².

الواقع ان الجزائر قد نجحت في توسيع قاعدة التدريس بشكل كبير وهذا من خلال التحسن الكبير الذي عرفه معدل معرفة القراءة والكتابة، فقد ارتفع من % 52.9 سنة 1990 إلى 72.8 سنة 2006 ، أي

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي [1999]: مرجع سابق، ص، 64

² PNUD [2005] : « System des nations unie en Algérie, Bilan commun de pays – Algérie », P. 10, Site d'internet : www.dz.undp.org/publications (consulté le: 20/08/2008)

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية

أنه ارتفع عن سنة 1990 ب 37.61 %، كما أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في الأماكن الريفية قد انتقل من % 48.5 سنة 1998 إلى %72.6 سنة 2005¹. كما أن "نسبة الأمية في وسط الأفراد البالغين من العمر 15 و 24 سنة قدرت بـ 6.2% عام 2008، أي أنه انخفض بـ 7 نقاط مقارنة بسنة 1998 واستمر هذا المعدل في الانخفاض ليصل سنة 2014 إلى معدل أقل من 4%"².

في هذا الاطار يمكن القول أن الجزائر قد حققت نتائج ايجابية في هذا المجال، حيث ارتفع معدل تدرس الأطفال البالغين من العمر ست سنوات من 43% سنة 1966 إلى 93% في 1999 ليصل 97.96% سنة 2009. هذا المعدل جعل الجزائر في نفس المستوى مع بعض الدول المتقدمة، وهذا ما يدل على أن هدف "التعليم للجميع" قد تحقق. الجدول التالي يوضح عدد التلاميذ في الطور الابتدائي، المتوسط والثانوي:

الجدول رقم (11.3): تطور عدد التلاميذ في الطور الابتدائي، المتوسط والثانوي

| 2013/14 | 2012/13 | 2011/12 | 2010/11 | |
|-----------|-----------|-----------|-----------|-------------------|
| 3 730 460 | 3 580 481 | 3 429 361 | 3 345 885 | التعليم الابتدائي |
| 47.68 | 47.58 | 47.47 | 47.37 | نسبة الاناث % |
| 2 605 540 | 2 647 500 | 2 921 331 | 2 980 325 | التعليم المتوسط |
| 47.62 | 47.51 | 48.43 | 48.95 | نسبة الاناث % |
| 1 499 740 | 1 497 875 | 1 263 097 | 1 198 888 | التعليم الثانوي |
| 58,22 | 57,57 | 57,27 | 57,56 | نسبة الاناث |

Source : O.N.S [2014] : «L'Algerie en quelques chiffres , resultats 2011-2013», Edition 2014 p. 28 , 29

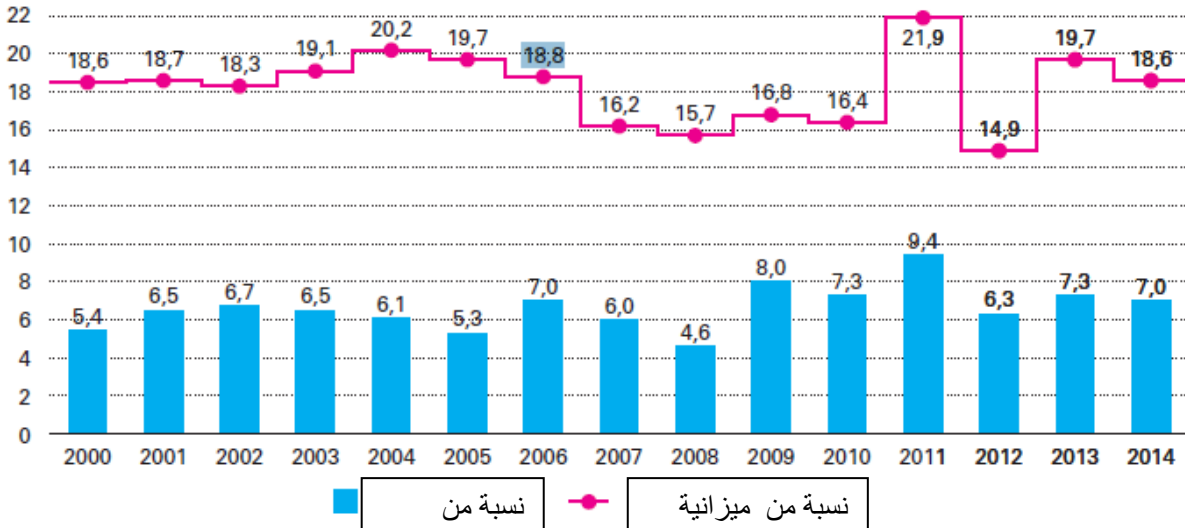
¹ CNES [2006] : « Rapport national sur le développement humain-Algerie »,OP.CIT P. 25

² Gouvernement Algérien [2016] : « Objectifs du Millénaire pour le Développement, Rapport National 2000 – 2015 », P. 53

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية

خصصت الجزائر مبالغ ضخمة للإنفاق على التعليم مقارنة بالقطاعات الأخرى وهذا ما يدل على الأهمية التي توليها الجزائر لهذا القطاع، حيث أن الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ارتفع من 5.4% سنة 2000 ليصل سنة 2006 7%، ليعود للانخفاض في سنتي 2007، 2008، حيث وصل إلى 4.6%، أي أنه عموما قد ارتفع سنة 2014 عن سنة 2000 بمقدار 29.62%. وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (10.3): تطور الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وميزانية الدولة من سنة 2000 إلى 2014



Source : Unicef [2014] : « ALGERIE RAPPORT NATIONAL SUR LES ENFANTS NON SCOLARISÉS », UNICEF Bureau régional, Moyen-Orient et Afrique du Nord Algérie, p. 13

4.2 التشغيل والبطالة:

لقد مرت سياسة التشغيل في الجزائر بعدة مراحل وتغيرات، فبعد أن كان هناك توفير مكثف لمناصب العمل، حيث فاق عرض العمل الطلب عليه، غير أن هذه المعطيات لم تدم، ففي بداية الثمانينات بدأت تتغير الموازين بسبب انهيار أسعار البترول، وانخفاض الإيرادات وحجم الاستثمارات الذي ساهم في تدهور التشغيل.

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية

في هذا الصدد تميزت "فترة الثمانينات بتقلص سوق العمل، وكان الشباب هم الضحايا الأوائل، بحكم إعطاء الأولوية لذوي الخبرة، وفي الواقع أن مناصب الشغل ازدادت من خطة تنموية لأخرى حتى سنة 1984، لتبدأ بعدها بالانخفاض نتيجة التغيرات الاقتصادية في منتصف الثمانينات. وفي سنة 1990 ولأول مرة كان الرصيد الصافي لخلق مناصب العمل سالب، حيث خسرت 150000 منصب عمل مقارنة بسنة 1989 فقد انخفض عدد المشتغلين من 4432000 عامل إلى 4283000 عامل"¹.

في نهاية الثمانينات تفاقمت الأزمة وهو ما أثر سلبا على الأوضاع الداخلية، حيث "انخفضت أسعار المواد الخام المصدرة وتضخمت الديون وارتفعت خدمة الدين. هذه الوضعية جعلت الجزائر غير قادرة على تمويل الاستثمارات الجديدة واستيراد التجهيزات والمواد الأولية والمواد النصف مصنعة وقطع الغيار مما أدى إلى تراجع في معدلات النمو والاختلال في التوازنات الداخلية والخارجية وتسجيل معدل عالي من البطالة"².

إن ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول (12.3) والشكل (11.3) أن معدل البطالة في الجزائر ارتفع من 19.7% سنة 1990 إلى 29.29%، وكان ذلك بسبب "إجراءات حل المؤسسات، مما أدى إلى تسريح 212960 عامل"³.

¹ مدني بن شهرة [2009]: " الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)" الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن، ص. 174

² نفس المرجع، ص. 174

³ Mohamed Medjkoune [1999]: « Ajustement structurel : emploi et chômage en Algérie », les cahiers de CREAD, N4/47/1999, P. 169

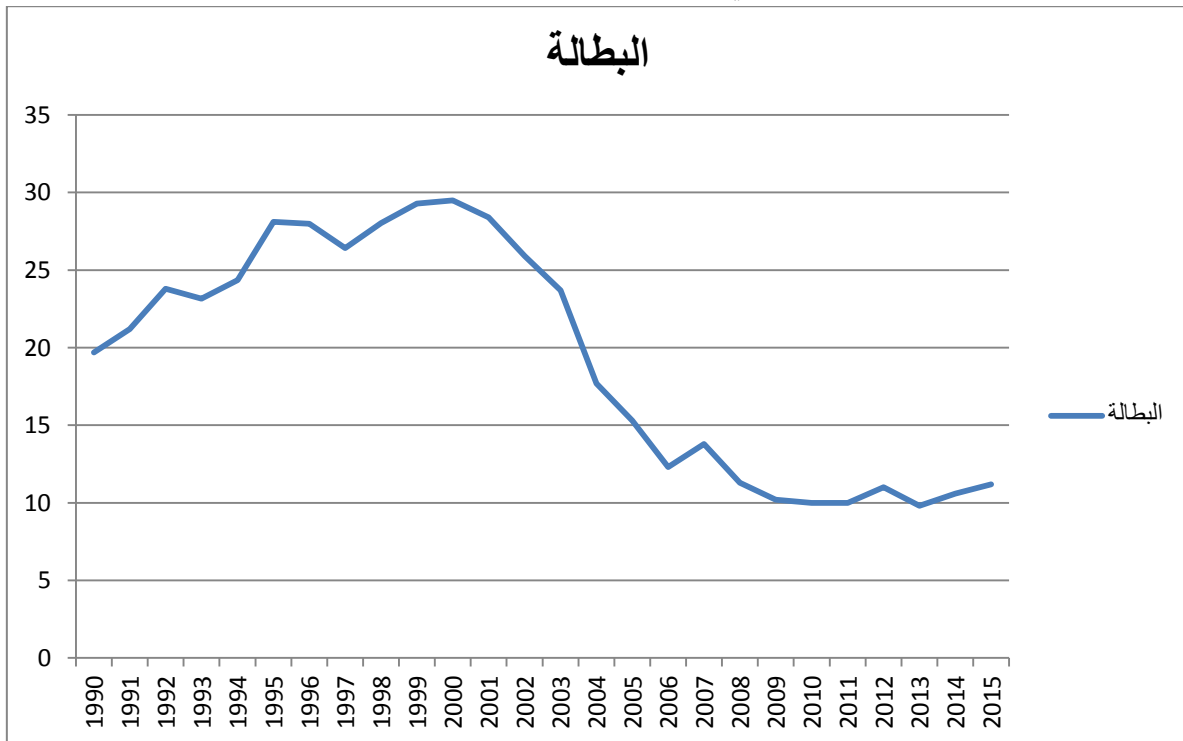
الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية
ومؤشرات التنمية البشرية

الجدول (12.3): تطور معدل البطالة في الجزائر من 1990 إلى 2015

| السنة | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 |
|----------------|------|------|------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|------|------|
| معدل البطالة % | 19.7 | 21.2 | 23.8 | 23.15 | 24.36 | 28.10 | 27.99 | 26.41 | 28.02 | 29.29 | 29.5 | 28.4 |
| السنة | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| معدل البطالة % | 25.9 | 23.7 | 17.7 | 15.3 | 12.3 | 13.8 | 11.3 | 10.2 | 10 | 10 | 11 | 9,8 |
| السنة | 2014 | 2015 | | | | | | | | | | |
| معدل البطالة % | 10.6 | 11.2 | | | | | | | | | | |

Source : Rétrospective statistique 1970-2002. 1977-2002. P. 58
www.ons.dz

الشكل (11.3): تطور معدل البطالة في الجزائر من 1990 إلى 2015



المصدر: اعتمادا على بيانات الجدول (12.3)

المبحث الثالث: تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر

بعد التعرف على واقع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر من خلال المؤشرات البسيطة التقليدية (الدخل الفردي، التضخم، الصحة، التعليم، البطالة...)، نحاول في هذا المبحث الوقوف على واقع التنمية البشرية بواسطة بعض المؤشرات المركبة التي تعرفنا عليها في الفصل الأول.

1.3 تطور مؤشر التنمية البشرية

سجل مؤشر التنمية البشرية في الجزائر "ارتفاعا معتبرا" ما بين 1990 و 2015، مما جعلها تصنف ضمن الدول "التي لها تنمية بشرية مرتفعة" حسب تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 2013 وأوضح البرنامج في تقريره حول التنمية البشرية أن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر استقر في 0.713 سنة 2012 مقابل 0.625 سنة 2000 و 0.562 سنة 1990 (0.461 سنة 1980). وفي سنة 2012 احتلت الجزائر المرتبة الـ93 عالميا ضمن 187 بلدا. وفيما يخص تصنيف الدول النامية حسب التقدم المحقق في الفارق بين مؤشر التنمية البشرية وقيمتها القصوى، صنف البرنامج الجزائر في قائمة الدول العشرين الأولى في هذه الفئة، من خلال تمكنها من تخفيض هذا الفارق بـ34.4% منذ 1990. من جهة أخرى سجل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه اعتمادا على الوتيرة التي تم على أساسها تسجيل هذه التنمية ما بين 1980 و 2010 فإن الجزائر توجد ضمن البلدان العشرة الأولى الأسرع. ولحساب مؤشر التنمية البشرية بالتفصيل أشار التقرير إلى أن الجزائر خصت نسبة 4.3% من ناتجها الداخلي الخام لقطاع التربية و3.6% لقطاع الصحة و 0.1% للبحث والتنمية. وعلى المستوى

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

ومؤشرات التنمية البشرية

العالمي أشار برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن العقدين الأخيرين عرفا تقدما ملموسا في العديد من جوانب التنمية البشرية¹.

في هذا الإطار تفيد بيانات الجدول رقم (13.3) والشكل رقم (12.3) أدناه أن هذا المؤشر يعرف تطورا متزايدا على مدى 25 سنة، وبدأ هذا التحسن يظهر جليا مع حلول الألفية الجديدة والتي تراكمت مع تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي(2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو (2010-2014) إضافة إلى انجاز العديد من الاستثمارات في مجالات الصحة والتعليم والسكن... الخ

الجدول (13.3): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من 1990 إلى 2015

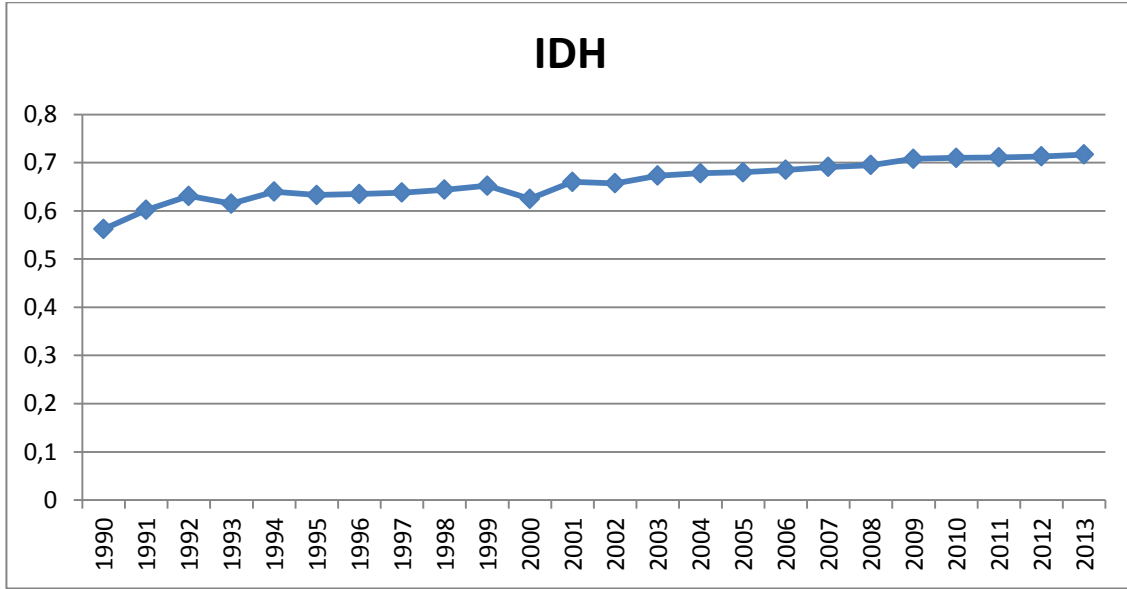
| السنوات | 1990 | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 |
|---------|----------|----------|----------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| IDH | 0.562 | 0.602 | 0.631 | 0.615 | 0.64 | 0.633 | 0.635 | 0.638 | 0.644 | 0.652 | 0.625 | 0.66 |
| | (1) | (1) | (1) | (1) | (1) | (1) | (1) | (1) | (1) | (1) | (1) | (1) |
| السنوات | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 |
| IDH | 0.657(1) | 0.673(1) | 0.678(1) | 0.68 | 0.685 | 0.691 | 0.695 | 0.708 | 0.71 | 0.711 | 0.713 | 0.717 |
| السنة | 2014 | 2015 | | | | | | | | | | |
| IDH | 0.736 | 0.745 | | | | | | | | | | |

المصدر: تقارير التنمية البشرية من 1990 إلى 2016

(1) من حساب الباحثة باستعمال مؤشر التنمية البشرية الهجين

¹ http://ar.wikipedia.org/wiki/التنمية_البشرية_في_الجزائر

الشكل رقم (12.3): تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من 1990 إلى 2015



المصدر: اعتمادا على معطيات الجدول رقم (14.3)

2.3 المساواة بين الجنسين

لا تنحصر التنمية البشرية في نشر التعليم وتوفير خدمات صحية جيدة و مداخل كافية فحسب بل تشمل أيضا عناصر أخرى تساهم في ترقية الإنسان. وقد تصبح التنمية البشرية ناقصة ما لم تستند النساء من نفس التحسينات المسجلة والموفرة للرجال، وعليه أصبح من الضروري إبراز تطور مكانة المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. في هذا الاطار صادقت الجزائر على الاتفاقيات الدولية المتعلقة بتعزيز المساواة بين الجنسين

1.2.3 التربية والتكوين

خلال الستينات كانت الظروف المادية والبشرية جد صعبة و معظم النساء تعاني من الأمية، إذ أن ما يقل عن 14 امرأة من بين 100 كن يستفدن من التعليم مقابل 38 رجلا من بين 100. كما أن

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية

نسبة تدرس البنات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 6 و 15 سنة لم تكن تتجاوز 37% في سنة 1966 في المقابل كانت هذه النسبة لدى الذكور تقدر ب 57%¹.

وفي السبعينات والثمانينات، تم تحقيق تقدما معتبرا في مجال تعليم البنات وهذا ما جعل نسبة الأمية لدى النساء تنخفض إلى أقل من 57 %، كما ارتفعت نسبة تدرس الفتيات إلى ما يقارب 72%. فرغم الصعوبات التي واجهتها الجزائر عقب الاستقلال، غير أن نسبة تدرس الإناث تحسنت بوتيرة سريعة تفوق كثيرا وتيرة تدرس الذكور.

يظهر استعراض مؤشرات الحصول على التعليم الابتدائي وصول شبه كلي تم تحقيقه لعدة سنوات لكل من الفتيات والذكور. معدلات الالتحاق الإجمالية تتجاوز في المتوسط 115% للذكور و 110% للبنات ونسبة القيد الصافية في المدارس الابتدائية تجاوزت عتبة 95% لمدة عشر سنوات تقريبا. يوجد حاليا أكثر من 97% للذكور والإناث. ويوضح الرسم البياني أدناه نسبة التمدس خلال الفترة:

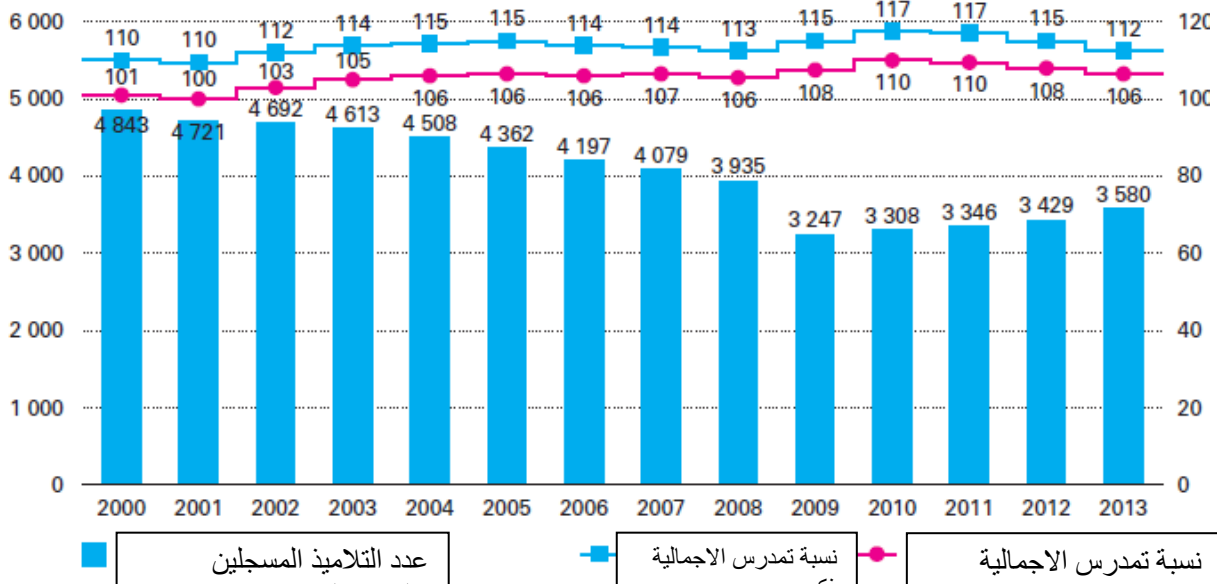
2013-2000

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي [1999]: "التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998"، الدورة العامة الثالثة عشرة، مرجع سابق، ص. 130، 131

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية

ومؤشرات التنمية البشرية

الشكل رقم (13.3): عدد التلاميذ المسجلين في الابتدائي ونسبة التمدرس الاجمالية من 2000 إلى 2013



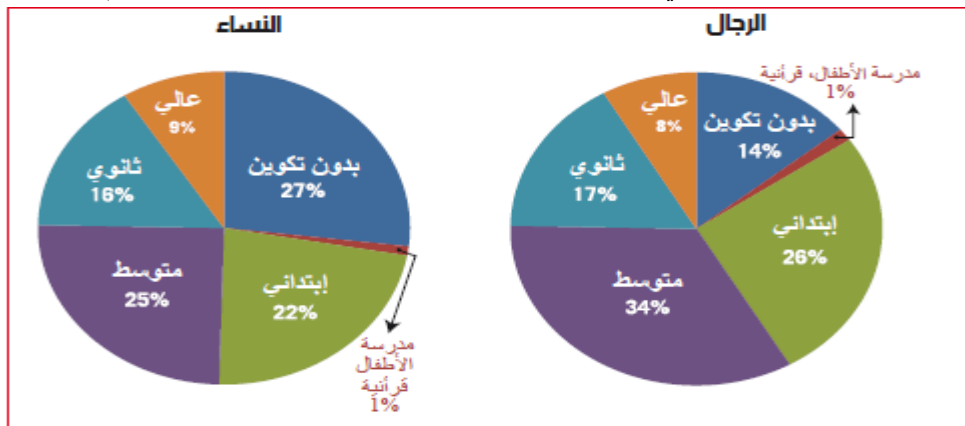
Source: Unicef [2014]: « ALGERIE RAPPORT NATIONAL SUR LES ENFANTS NON SCOLARISÉS », UNICEF Bureau régional, Moyen-Orient et Afrique du Nord Algérie, p. 25

على العموم يختلف التوزيع حسب مستوى تعليم النساء والرجال اختلافا ملحوظا، فنسبة النساء

اللائي ليس لديهن مستوى تعليمي أكبر بمرتين من نسبة الرجال، أما نسبة الأشخاص الذين لديهم مستوى

تعليم عالي مرتفع قليلا عند النساء أكثر منه عند الرجال، وهذا كما يظهر في الشكل رقم (14.3).

الشكل رقم (14.3): المستوى التعليمي عند الأشخاص البالغين أكثر من 05 سنوات عام 2012



المصدر: <http://www.ciddef-dz.com/pdf/autres-publications/annuaire2014ar.pdf>

2.2.3 مشاركة المرأة في سوق العمل: تحظى المساهمة الاقتصادية للنساء باهتمام خاص في

إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ذلك أنها تساهم في تقليص مستوى الفقر وسوء التغذية وتسهيل الحصول على الخدمات الصحية والتربوية وزيادة المشاركة في اتخاذ القرار والمساهمة بكيفية مباشرة في النمو الاقتصادي. تواصل الجزائر تشجيع إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني، خاصة وأن تشريع العمل يمنع أي نوع من أنواع التمييز يرتبط بالجنس.

خلال سبتمبر 2015، " بلغ عدد السكان الناشطين اقتصادياً 11 932 000 نسمة، إلا أن الفئة النسوية لم يتجاوز عددها 2 317 000 أي ما يعادل 19,4%. بينما بلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر 41,8% مسجلة بذلك ارتفاعاً فاق النقطة الواحدة مقارنة بسبتمبر 2014، وتتفاوت هذه النسبة حسب الجنس لتبلغ 66,8% لدى الذكور و 16,4% لدى الإناث. بصفة عامة، تميزت وضعية سوق العمل خلال سبتمبر 2015 بارتفاع في حجم السكان الناشطين اقتصادياً بعد التراجع المسجل خلال سبتمبر 2014 حيث بلغت نسبة هذا التزايد 4,2%، و هو ما يعادل زيادة في العدد بلغ 479 000 شخصاً. تعود هذه الزيادة أساساً إلى ارتفاع حجم الفئة المشتغلة و فئة الباحثين عن العمل في آن واحد مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية¹.

¹ احصائيات الديوان الوطني للإحصاء، النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة خلال سبتمبر 2015، موقع الانترنت
<http://www.ons.dz/-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D9%80%D9%80%D8%BA%D9%8A%D9%84-%D9%88-.html>

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية

الجدول رقم (14.3): تطور معدل البطالة، النشاط والعمالة من 2005 إلى 2015 حسب الجنس

| 2015 | 2014 | 2013 | 2012 | 2011 | 2010 | 2009 | 2008 | 2007 | 2006 | 2005 | |
|-------------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|---------------------|
| ذكور | | | | | | | | | | | |
| 9,9 | 9,2 | 8,3 | 9,6 | 8,4 | 8,1 | 8,6 | 10,1 | 12,8 | 11,8 | 14,9 | معدل البطالة |
| 66,8 | 66,2 | 69,5 | 67,8 | 65,3 | 68,9 | 68,7 | 69 | 67,8 | 69,9 | 69,2 | معدل النشاط (1) |
| 60,2 | 60,1 | 63,7 | 61,3 | 59,8 | 63,3 | 62,8 | 62 | 59,1 | 61,6 | 58,9 | معدل العمالة (2) |
| إناث | | | | | | | | | | | |
| 16,6 | 17,1 | 16,3 | 17 | 17,2 | 19,1 | 18,1 | 17,4 | 18,3 | 14,4 | 17,5 | معدل البطالة |
| 16,4 | 14,9 | 16,6 | 15,8 | 14,2 | 14,2 | 13,9 | 14,1 | 13,6 | 14,8 | 12,4 | معدل النشاط |
| 13,6 | 12,3 | 13,9 | 13,1 | 11,8 | 11,5 | 11,4 | 11,6 | 11,1 | 12,6 | 10,2 | معدل العمالة |

المصدر: احصائيات الديوان الوطني للإحصاء، النشاط الاقتصادي و التشغيل و البطالة خلال سبتمبر 2015، موقع الانترنت

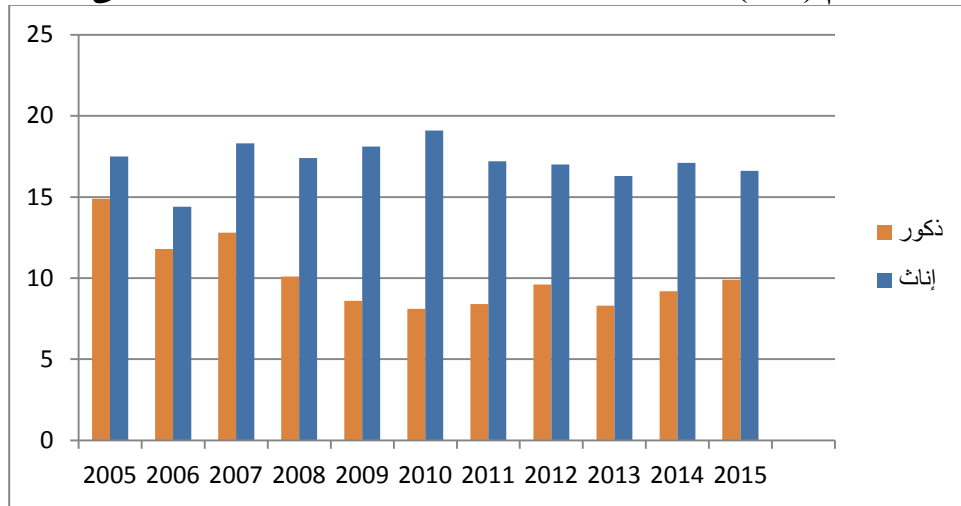
<http://www.ons.dz/>

<http://www.ons.dz/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B4%D9%80%D9%80%D8%BA%D9%8A%D9%84-%D9%88-.html>

(1): نسبة القوى العاملة (العاملون +البطالون) إلى مجموع السكان في سن العمل

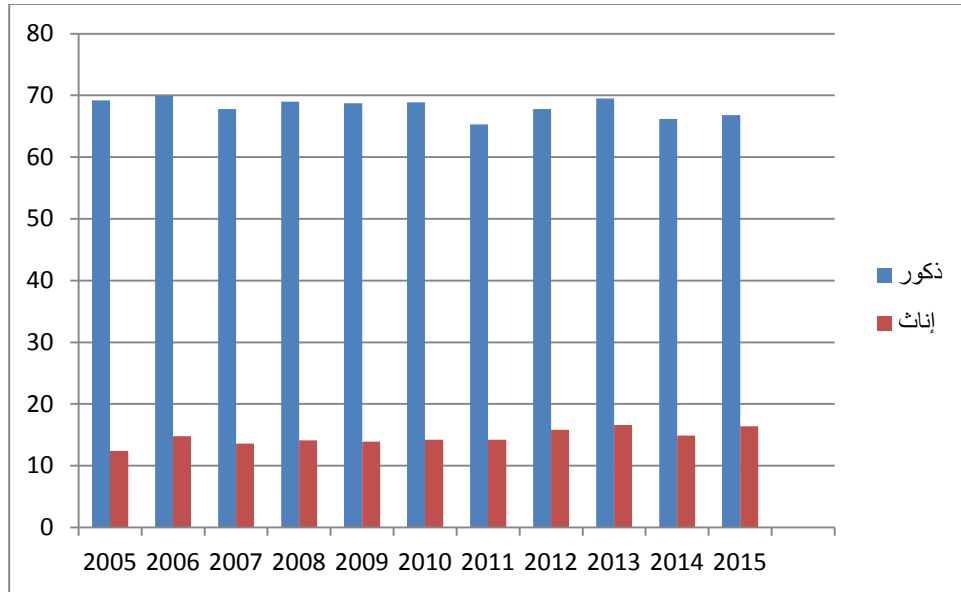
(2): نسبة العمال إلى مجموع السكان في سن العمل

الشكل رقم (15.3): تطور معدل البطالة حسب الجنس من 2005 إلى 2015



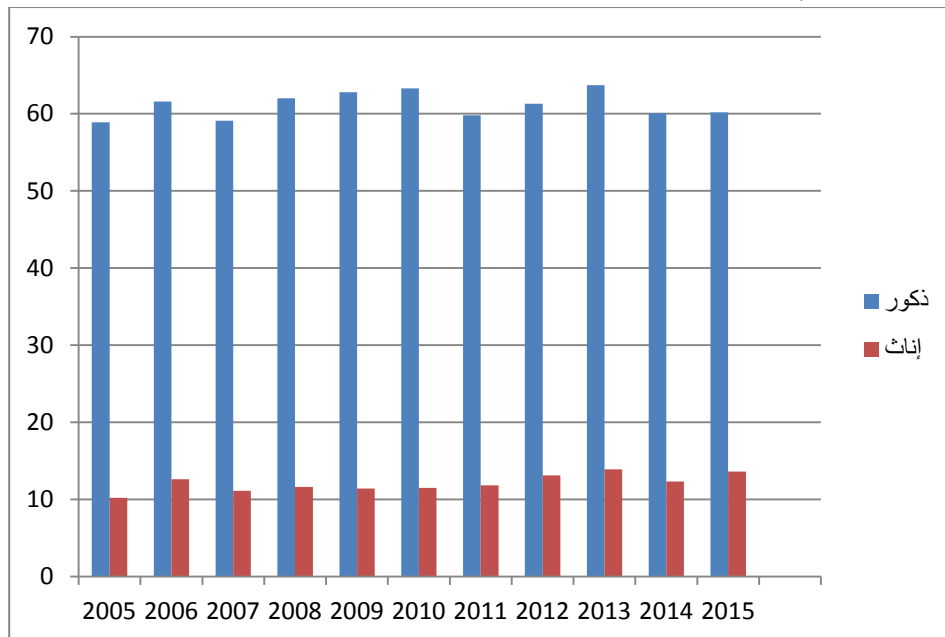
المصدر: اعتمادا على الجدول (14.3)

الشكل رقم (16.3): تطور معدل النشاط حسب الجنس من 2005 إلى 2015



المصدر: اعتمادا على الجدول (14.3)

الشكل رقم (17.3): تطور معدل العمالة حسب الجنس من 2005 إلى 2015



المصدر: اعتمادا على الجدول (14.3)

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية

نلاحظ من خلال الأشكال السابقة أن:

- معدل البطالة في تتذبذب سواء عند الذكور أو الاناث، غير أنه عند الاناث كان أكبر منه عند الذكور، حيث يمكن القول أن معدل البطالة لدى الذكور انخفض في سنة 2015 ب 33,55% مقارنة بسنة 2005، أما عند الاناث فمعدل الانخفاض يقدر ب 5,14%؛
 - رغم أن معدل نشاط و عمالة الذكور أكبر بكثير من نشاط و عمالة الاناث، غير أن عدد النساء في سوق الشغل في ارتفاع مستمر وهذا بسبب ارتفاع معدلات التمدرس، حيث ارتفع متوسط عدد سنوات الدراسة كما سبق ذكره، ويظهر هذا التزايد أكثر وضوحا بالنسبة للاناث، هناك بعض العوامل الديموغرافية التي لها تأثيرات مميزة في القوة العاملة النسائية، خصوصا تأخر سن الزواج وانخفاض عدد الأطفال لكل امرأة الذي انعكس أو كان له تأثير على سلوك المرأة اتجاه العمل، اضافة إلى انخفاض معدلات الخصوبة الكلي في بداية سنوات التسعينات.
- بصفة عامة يمكن القول أن عدد النساء العاملات في الجزائر قد تطور بشكل ملحوظ رغم أن النسبة الإجمالية للعاملات ماتزال ضعيفة، وفي 2015 بلغ معدل عمالة الاناث 13,6%.

3.2.3 مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات السياسية:

عدد النساء النواب خلال فترة التشريع 2002-2007 هو 27 من بين 389 بعد أن كانت تقدر ب 13 امرأة خلال الفترة 1997-2002، كما أنه قد ارتفع خلال التشريع 2007-2011 إلى 30 امرأة، وخلال الفترة 2012-2017 ارتفعت إلى ما نسبته 31,38%، غير أن نسبتهم بقيت ضعيفة. أما فيما يخص مجلس الأمة (Conseil de la Nation) فقد تحصلت النساء على خمس مقاعد في التشريع 1998-2001، أي ما يمثل 3,47% و هي نسبة ضئيلة جدا و مع ذلك فقد انخفضت في التشريع 2001-2004 و 2004-2007 إلى 2,78% فقد تحصلت خلال هذين التشريعين على أربع مقاعد من بين 144 مقعد.

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية

إن ما تجدر الإشارة إليه أن المشاركة في اتخاذ القرارات السياسية ضعيفة جدا خاصة في مجلس الأمة فهي لا تكاد تذكر و هذا ما يدل على أن هناك لا مساواة كبيرة بين الجنسين في اتخاذ القرارات السياسية وهذا كما يوضحه الجدول (15.3) و الجدول (16.3).

الجدول (15.3): توزيع المقاعد حسب الجنس في المجلس الشعبي الوطني (Assemblée Populaire Nationale)

| *2012-2017 | 2011-2007 | 2006-2002 | 2002-1997 | التشريع (législatures) |
|------------|-----------|-----------|-----------|--|
| 243 | 359 | 362 | 376 | عدد الرجال النواب عدد النساء النواب |
| 145 | 30 | 27 | 13 | |
| 462 | 389 | 389 | 389 | العدد الإجمالي للمقاعد |
| 31.38 | 7.75 | 6.94 | 3.34 | نسبة النساء النواب (%) |

Source: CNES [2007] : « Rapport national sur le développement humain-Algérie », P. 47

* مرغاد لخضر وحاجي فطيمة[2013] : إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 13، جامعة بسكرة، ص. 178

الجدول (16.3): توزيع المقاعد حسب الجنس في مجلس الأمة

| 2007-2004 | 2004-2001 | 2001-1998 | التشريع (législatures) |
|-----------|-----------|-----------|------------------------|
| 140 | 140 | 139 | عدد الرجال |
| 4 | 4 | 5 | عدد النساء |
| 144 | 144 | 144 | عدد المقاعد |
| 2.78 | 2.78 | 3.47 | نسبة النساء (%) |

Source: CNES [2006] : « Rapport national sur le développement humain-Algérie », P. 45

3.3 الفقر في الجزائر:

هناك عدة مقاييس للفقر، وهنا سنركز على القياس النقدي للفقر من خلال عرض تطور الفقر

المادي أو النقدي والفقر متعدد الأبعاد في الجزائر.

1.3.3 الفقر المادي أو النقدي:

عرف الفقر في الجزائر من قبل الخبراء بأنه عدم كفاية الغذاء من حيث الكمية والجودة، كما يكتفي الفقير باشباع الحاجات الاجتماعية الأساسية وبالتالي فإن الفقر المادي يأخذ ثلاث أشكال هي¹:

- عتبة الفقر المدقع مقدرة بالمبلغ المطلوب لتلبية الاحتياجات الغذائية الدنيا، أي ما يعادل

2100 سعرة حرارية في اليوم الواحد. ففي 1995 تم تقديرها بـ 10 943 DA في السنة

وللشخص الواحد؛

- عتبة أقل، مع الأخذ بعين الاعتبار النفقات غير الغذائية قدرت سنة 1995 بـ 14825 دينار

سنويا للشخص الواحد؛

- خط الفقر أعلى، أي ما يعادل 18191 دينار سنويا للشخص الواحد.

كما قدرت نسبة السكان الذين لديهم أقل من 1 دولار في اليوم حسب تعادل القوة الشرائية بـ 1.9% من مجموع السكان سنة 1988، ثم انخفضت إلى 0.8% سنة 2011، أي أنها انخفضت بنسبة 58% خلال هذه الفترة².

2.3.3 تطور مؤشر الفقر متعدد الأبعاد:

يقيس مؤشر الفقر متعدد الأبعاد أنواع الحرمان التي يعاني منها الأشخاص الأكثر عوزا. وهو يتجاوز الدخل النقدي لقياس الأشياء التي يفنقدها المعوزون في وقت واحد، في الأبعاد الثلاثة التي يشملها

¹ PNUD, Ministère de l'action Sociale et de la Solidarité Nationale et autre [2001] : « Carte de la pauvreté en Algérie », Algérie, P. 14

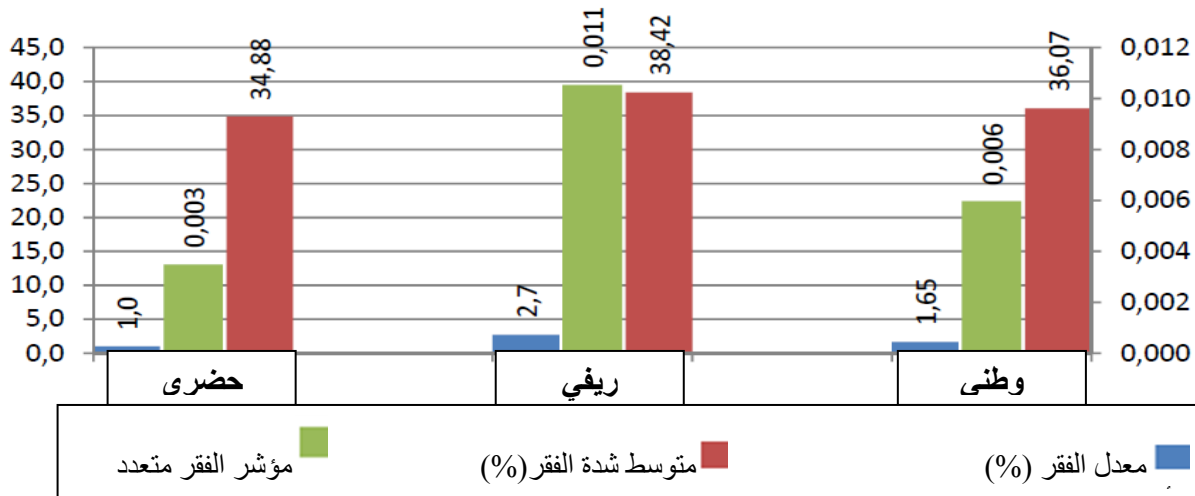
² Gouvernement Algérien [2016] : « Algérie objectifs du millénaire pour le développement, Rapport national 2000-2015 », P 36

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية

مؤشر التنمية البشرية يبين مؤشر الفقر متعدد الأبعاد كلا من عدد الأشخاص الذين يعانون من أنواع عدة من الحرمان في وقت واحد.

يتبين من خلال التحقيق الوطني لسنة 2014 ، أن نسبة 1,65 % من السكان يفتقدون لعدة أشياء في الجزائر (1% في الوسط الحضري، 2,7 % في الوسط الريفي). بلغت شدة الفقر التي تمثل النسبة المتوسطة للحرمان الذي يعاني منه الأشخاص في الفقر متعدد الأبعاد، نسبة 36,07 % (34,88 % في الوسط الحضري مقابل 38,42 % في الوسط الريفي). وبلغ مؤشر الفقر متعدد الأبعاد الذي يمثل حصة السكان الفقراء متعددي الأبعاد، المعدل بشدة الحرمان، 0,006 (0,003 في الوسط الحضري مقابل 0,011 في الوسط الريفي)¹. وهذا كما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (20.3): مؤشرات الفقر حسب الوسط سنة 2012 في الجزائر



المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2013_2015: " ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟"، الجزائر، ص.67

¹ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2013_2015: " ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟"، الجزائر، ص.66

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل واقع الجزائر في مجال التنمية بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة، من خلال عرض مدى تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والتي تعبر عن واقع الاقتصاد الجزائري من جهة ومستوى معيشة السكان من جهة أخرى.

من خلال ما تناولناه ضمن هذا الفصل يتضح لنا جليا أن الجزائر قد بذلت جهود كبيرة في هذا الإطار فقد عرفت هذه الأخيرة الكثير من التغييرات على مستوى البنية السياسية وما رافقها من تغييرات في الهيكلة الاقتصادية، حيث كان لكل مرحلة زمنية سياستها التنموية. عموما عرفت الجزائر تحسنا كبيرا في المتغيرات الاقتصادية خاصة الناتج المحلي الاجمالي غير أن هيكل إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات تميز بهيمنة الخدمات خارج الإدارة العامة وخدمات الإدارات العمومية، حيث تمثلان معا أكثر من نصف إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات، تأتي بعدها المباني و الأشغال العمومية، في حين أن الوزن النسبي للصناعة غير الهيدروكربونية والزراعة كانت في تذبذب. أما معدل التضخم فقد عرف تحسنا كبيرا ومع مطلع الألفية الثالثة سجل المتوسط السنوي للتضخم انخفاضا محسوسا جداً مقارنة بالسنوات السابقة واللاحقة ومع ذلك، تجدر الإشارة هنا إلى أن انخفاض معدل التضخم لا يرجع إلى زيادة الإنتاج، إنما هو نتيجة للاستقرار النسبي للأسعار المحلية واستقرار العملة الوطنية. أما فيما يخص القطاع الصحي لا تزال الجزائر بحاجة إلى المزيد من الجهود لترقية هذا القطاع الحيوي. أما التعليم الابتدائي فتبين لنا أنه شبه كلي، غير أنه على العموم يختلف التوزيع حسب مستوى تعليم النساء والرجال اختلافا ملحوظا، فنسبة النساء اللاتي ليس لديهن مستوى تعليمي أكبر بمرتين من نسبة الرجال، أما نسبة الأشخاص الذين لديهم مستوى تعليم عالي مرتفع قليلا عند النساء أكثر منه عند الرجال. كما أشار برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن العقدين الأخيرين عرفا تقدما ملموسا في العديد من جوانب التنمية البشرية.

في الأخير نلفت الانتباه إلى أن البيانات التي تم تجميعها في هذا الفصل ستكون بمثابة قاعدة المعطيات للفصل الموالي و المتمثل كما سبق ذكره مقارنة التنمية البشرية بواسطة القياس الاقتصادي.

الفصل الرابع:

دراسة قياسية لتأثير المتغيرات
الاقتصادية والاجتماعية على التنمية
البشرية في الجزائر

تمهيد:

بعد أن تعرفنا في الفصل الأول و الثاني على مؤشرات التنمية البشرية و طريقة حسابها ومتغيراتها وعلاقة الفقر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. سنحاول في هذا الفصل معرفة مدى تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مستوى التنمية البشرية المحقق في الجزائر، من خلال بناء نموذج للتنمية البشرية في الجزائر باستعمال الأدوات والأساليب الإحصائية والقياسية. من الناحية المنهجية بناء هذا النموذج يعتمد الدراسة على تحليل التكامل المشترك متعدد المتغيرات. على ضوء ذلك سنتطرق في هذا الفصل لمنهجية الدراسة كمرحلة أولى ثم تطبيق نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL وهذا من شأنه أن يبين لنا مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. وفي الأخير سنقوم بادخال فترة تطبيق برامج الاستثمارات العمومية كمتغير وهمي على النماذج المقدره لمعرفة مدى تأثيرها على مؤشر التنمية البشرية في الجزائر.

المبحث الأول: منهجية الدراسة القياسية

يعد تحليل السلاسل الزمنية إحدى الطرق الرياضية والإحصائية المهمة التي تتناول سلوك الظواهر وتفسيرها عبر فترات زمنية، ويمكن تحديد أهداف تحليل السلاسل الزمنية بالحصول على وصف دقيق للملامح الخاصة للعملية التي تتولد منها السلسلة الزمنية وبناء النموذج لتفسير سلوكها واستخدام النتائج في التنبؤ.

1.1 استقرار السلاسل الزمنية:

استقرار السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في كثير من التطبيقات التي تعتمد على بيانات زمنية مثل المتغيرات الاقتصادية والمالية. وهو موضوع ذو أهمية تطبيقية وحيوية في التحليل القياسي، حيث ان الاستدلال للمتغيرات غير المستقرة يعطي نتائج مضللة، إذ تكون العلاقة بين المتغيرات غير المستقرة ليست حقيقية وانما مضللة وهذا مايسمى بالانحدار الزائف (Spurious Regression). هناك العديد من الطرق الإحصائية المستخدمة لاختبار الاستقرار، سوف نعتمد احداها والذي يعد الأكثر دقة والأوسع انتشارا او هو اختبار جذر الوحدة (Unit roots) ، حيث يهدف هذا الأخير إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من المتغيرات.

يستند اختبار جذر الوحدة على اختبار فرضية التالية:

$$H_0: \phi = 1 \text{ يوجد جذر وحدة}$$

$$H_1: |\phi| < 1 \text{ لا يوجد جذر وحدة}$$

نقول عن السلسلة x_t أنها مستقرة إذا توفرت الشروط التالية¹:

$$E(x_t) = \text{مستقلة عن } t$$

$$Var(x_t) = \sigma^2 \text{ هو ثابت محدود مستقل عن } t$$

¹www.hull.ac.uk/php/ecskrb/FCAST/unitroot.pdf (consulté le : 09/11/2016 a 19 :00)

$$- \gamma_s = cov(y_t, y_{t-s}) = cov(y_t, y_{t+s})$$

التغاير مستقل عن الزمن.

بالرغم من تعدد اختبارات جذر الوحدة إلا أن أهمها وأكثرها شيوعاً في الدراسات المعاصرة تتمثل في: اختبار ديكي- فولر، فيليبس وبيرون و اختبار kps.

1.1.1 اختبار ديكي- فولر (Dickey – Fuller)

يعد اختبار ديكي وفولر أول اختبار للكشف عن وجود اتجاه عشوائي وهذا سنة 1979، يتم إجراء هذا الاختبار اعتماداً على طريقة المربعات الصغرى العادية. حيث يمكن التمييز بين ثلاث نماذج للانحدار الذاتي من "الدرجة الأولى و ذات بواقي متوسطها مساوي للصفر وتباين σ^2 "، ممثلة بالصيغة التالية²:

$$x_t = \phi x_{t-1} + \varepsilon_t$$

نموذج انحدار ذاتي من الدرجة الأولى

$$x_t = \phi x_{t-1} + \beta + \varepsilon_t$$

نموذج انحدار ذاتي مع وجود ثابت

$$x_t = \phi x_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t$$

نموذج انحدار ذاتي مع وجود اتجاه

غير أن هذا الاختبار "يعتبر ε_t تشكل تشويش أبيض، أي أنه لا يوجد ارتباط بين الأخطاء، وإذا كان حد الخطأ يعاني من الارتباط الذاتي فيمكن أن يصحح بإضافة عدد مناسب من حدود الفرق المبطنة، وهذا النموذج يعرف باختبار ديكي- فولر الموسع"³ (Augmented Dickey-Fuller test) (1981)، يستند

¹ Jean – Paul K. Tsasa Vangu [2014] : « TEST DE RACINE UNITE ET ANALYSE DES RUPTURES *Tendance stochastique, Correction [non] paramétrique et Stratégies de détection* », Société congolaise 'économétrie
Mai 2014 – Papier SCE 3, P.88

² Régis Bourbonnais[2015] : « Econométrie cours et exercices corrigés », 9eme édition, Dunod, Paris, 249

³ البشير عبد الكريم [2009]: « معدل الربح كبدل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية دراسة نظرية وقياسية»، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، 20 و 21 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف، ص. 13

هذا الاختبار على الفرضية البديلة $|\phi| < 1$ واختبار النماذج التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية¹:

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + c + \varepsilon_t$$

$$\Delta x_t = \rho x_{t-1} - \sum_{j=2}^p \varphi_j \Delta x_{t-j+1} + b_t + c + \varepsilon_t$$

يجرى هذا الاختبار بنفس طريقة اختبار ديكي وفولر البسيط، باستثناء الجداول الاحصائية فهي

مختلفة. أما قيمة ρ فتحدد على أساس معياري Akaike أو Schwarz أو انطلاقا من قيمة معتبرة لـ ρ ، ثم "يقدر النموذج بتأخير $\rho - 1$ ، ثم بتأخير $\rho - 2$ حتى الوصول إلى التأخير الذي له معنوية"²، وذلك بمقارنة القيمة الإحصائية (τ^*) المحسوبة مع القيمة المستخرجة من جدول (MacKinnon)، فإذا كانت هذه القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة، فإننا نرفض الفرضية العدمية وتكون السلسلة الزمنية مستقرة من الدرجة الصفرية أو متكاملة من درجة الصفر؛ $I(0)$ ، ونستطيع في هذه الحالة استخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS). أما إذا كانت قيمة (τ^*) المحسوبة أقل من القيمة الحرجة فإننا لا نرفض الفرضية العدمية وفي هذه الحالة تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة. ولتحديد الدرجة التي تصل السلسلة عندها إلى وضع الاستقرار، فإننا نعيد الاختبار بعد أخذ الفرق الأول فإذا استقرت فهذا يعني أن البيانات متكاملة من الدرجة الأولى $I(1)$ وهكذا حتى عدد (d) من الاختبارات.

2.1.1 اختبار فيليبس وبيرون (Phillips et Perron (1988)):

"يختلف اختبار فيليبس - بيرون عن اختبار (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق، واختبار فيليبس - بيرون يعتمد تقديره على معادلة ديكي فولر البسيط بدون حد ثابت واتجاه، إلا انه يختلف عن اختبار (DF) في طريقة معالجة وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأعلى وكذلك عدم التجانس، إذ يقوم بعملية تصحيح غير معلمية (non parametric) في حالة التباين المتغير والارتباط الذاتي، في حين

¹ Régis Bourbonnais[2015] : OP.CIT, P. 250

² Idem

اختبار (DF) يواجه مشكلة الارتباط الذاتي بعملية تصحيح معلميه من خلال إضافة حدود الفروق

المبطاة للمتغير على يمين المعادلة¹. ينطوي هذا الاختبار على أربع خطوات²:

- تقدير النماذج الأساسية الثلاثة لاختبار ديكي فولر وحساب الإحصاءات المرتبطة بها، والبواقي

المقدرة باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية؛

- تقدير التباين الفعلي على المدى القصير $\hat{\sigma} = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$ ؛

- تقدير معامل التصحيح S_t^2 (يسمى التباين طويل الأجل) التي أنشئت من بنية تباين البواقي للنماذج

المقدرة سابقا، مثل هذا التحويل المجري يؤدي إلى توزيع مطابق لمعيار ديكي فولر:

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^I \left(1 - \frac{i}{I+1} \right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-1}$$

لتقدير التباين على المدى الطويل، لا بد من تحديد عدد التأخيرات استنادا إلى عدد المشاهدات n ؛

- حساب احصائية pp: $t_{\hat{\phi}}^* = \sqrt{k} \times \frac{(\hat{\phi}-1)}{\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}} + \frac{n(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\phi}}}{\sqrt{k}}$

مع العلم أن: $k = \frac{\hat{\sigma}^2}{s_t^2}$ (تساوي 1 إذا كانت e_t تشكل تشويش أبيض، يتم مقارنة القيمة المحسوبة مع

القيمة الجدولية المستخرجة من جدول (MacKinnon).

1.1 اختبار (The Kwiatkowski, Phillips, Schmidt and Shin test): KPSS في سنة 1992 عرض

اختبار بديل من قبل كيواتكويسكي، فيليبس، شميت وشين، حيث ان فرضية العدم تفترض أن السلسلة

الزمنية مستقرة عكس اختبار ديكي فولر الذي تكون فيه فرضية العدم غير مستقرة. يتم حساب

¹علي عبد الزهرة حسن و عبد اللطيف حسن شومان [2013]: « تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء «ARDL»، العدد الرابع والثلاثون / المجلد التاسع / الثاني، 2013، كلية الادارة والاقتصاد،

جامعة بغداد، ص. 182.

²Régis Bourbonnais [2015] : OP.CIT, P. 250

احصائية اختبار $KPSS$ كنسبة من مجموع مربع المجموعات الجزئية، وتقدير التباين على المدى الطويل، أي¹:

$$\hat{\eta} = T^{-2} \sum S_t^2 / S^2(K)$$

كلا الرمز $\hat{\eta}_t$ و $\hat{\eta}_\mu$ على التوالي دلالة على احصائية $KPSS$ لاختبار الاستقرار حول المتوسط والاتجاه. تعتمد القيم الحرجة لهذا الاختبار على قيم LM statistic مقارنة مع قيم-Kwiatkowski Phillips-Schmidt-Shin.

2.1 التكامل المشترك (cointegration):

ظهرت تقنية التكامل المتزامن في الثمانينات، واعتمد في تطوره على استقرار السلاسل الزمنية، حيث أن وجوده مرتبط باختبار الجذر الأحادي للتحقق من استقرار السلاسل الزمنية. ويقوم تحليل التكامل المشترك على أساس أن النظرية الاقتصادية تفترض أن هناك الكثير من المتغيرات الاقتصادية والتي لا يجب أن تتباعد على بعضها البعض على الأقل في الأجل الطويل². تعرف درجة تكامل المتغير كما قدمها انجل غرانجر Engle-Granger (1987) للمتغيرات قيد الدراسة بأنها تمتلك درجة التكامل اذ يمكن القول عن المتغير yt بأنه متغير متكامل من الرتبة d إذ أمكن جعله ساكناً او مستقراً بعد أخذ d من الفروقات ونرمز لذلك بـ $I(d)$ ، فمثلا يكون المتغير متكاملًا من الدرجة الأولى نرسم له ب $I(1) \sim yt$.

¹Ewa Marta Syczewska : « Empirical power of the Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test », Working Paper No. 3-10 , Department of Applied Econometrics Working Papers, Warsaw School of Economics, Al. Niepodleglosci 164, 02-554 Warszawa, Poland, p . 6 , Site d'internet <http://www.sgh.waw.pl/instytut/zes/wp/> (consulté le 27/11/16)

² زروخي صباح و برحومة عبد الحميد [2014]: « دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) باستخدام التكامل المشترك »، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الخامس عشر جوان 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، موقع الانترنت <http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/handle/123456789/7008> (16/12/05 تاريخ الاطلاع)

على العموم يعرف التكامل المشترك "بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين (Y_t, X_t) أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن"¹.

نقول عن السلسلتين (Y_t, X_t) أن لهما تكامل مشترك إذا تحققتا شرطان²:

_ إذا كان لهما اتجاه عشوائي من نفس رتبة التكامل d ؛

_ مزيج خطي لهاتين السلسلتين يجعل من الممكن الحصول على سلسلة رتبة تكاملها أقل.

ليكن:

$$x_t \rightarrow I(d)$$

$$y_t \rightarrow I(d)$$

و $\alpha_1 x_t + \alpha_2 y_t \rightarrow I(d - b)$ مع العلم $d \geq b > 0$ نلاحظ أن $x_t, y_t \rightarrow CI(d, b)$

حيث $[\alpha_1, \alpha_2]$ متجه التكامل المشترك.

بصفة عامة في حالة k من المتغيرات لدينا:

$$x_{1,t} \rightarrow I(d)$$

$$x_{2,t} \rightarrow I(d)$$

.....

$$x_{k,t} \rightarrow I(d)$$

حيث:

$$X_t = [x_{1,t}, x_{2,t}, \dots, x_{k,t}]$$

إذا كان هناك α متجه تكامل مشترك $\alpha = [\alpha_1, \alpha_2, \dots, \alpha_k]$ ذات البعد $(k, 1)$ كما أن $\alpha X_t \rightarrow I(d - b)$

إذن k متغيرات لها تكامل مشترك ومتجه تكامل مشترك هو α .

¹ عبد القادر محمد عبد القادر عطية [2005]: " الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص 670

² Régis Bourbonnais[2015] : « Econométrie cours et exercices corrigés », 9eme édition, OP.CIT , p. 301

توجد عدة منهجيات لاختبار وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية من عدمه ومن

أهمها: انجل جرانجر واختبار جوهانسون.

1.2.1 اختبار انجل جرانجر Engle-Granger Test:

تعد منهجية انجل-جرانجر ذات الخطوتين من اهم الطرق المستخدمة في اختبار التكامل

المشترك، حيث اعتمدا على اختبار الفرض العدمي القائل " بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات وذلك بتقدير الانحدار لمتغير على الآخر باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ثم اختبار وجود جذر الوحدة في سلسلة البواقي. فإذا كانت سلسلة البواقي بها جذر وحدة أي غير مستقرة فيمكن قبول فرضية العدم، أي عدم وجود تكامل مشترك في المعادلة. أما إذا كانت سلسلة البواقي مستقرة ولا تشمل على جذر الوحدة فيتم رفض فرضية العدم وقبول الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين.

لإجراء هذا الاختبار نتبع الخطوات التالية:

- اختبار رتبة التكامل بين المتغيرات، إذ يجب أن تكون متكاملة من نفس الرتبة، في هذه

الخطوة يمكن أن نميز بين ثلاث حالات:

• كلا المتغيرين مستقرين $I(0)$ ، ليس من الضروري اكمال باقي الخطوات، حيث انه يمكن تطبيق

طرق تقدير السلاسل الزمنية التقليدية؛

• اذا كانت المتغيرات متكاملة من درجة مختلفة، من الممكن استنتاج انهما غير متكاملتين؛

• اذا كانا المتغيران متكاملان من الدرجة نفسها، ننتقل للخطوة الثانية.

- تقدير علاقة المدى الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بالشكل التالي:

$$Y_t = \beta_1 + \beta_2 X_t + \varepsilon_t$$

من أجل قبول علاقة التكامل المشترك، يجب أن تكون بواقي هذا الانحدار مستقرة ولاختبار ذلك يتم وضع فرضية العدم: السلسلة (ϵ_t) لها جذر الوحدة وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين والفرضية البديلة: السلسلة (ϵ_t) مستقرة وبالتالي يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين. "ففي حالة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل يتم اضافة التخلف الزمني لحد الخطأ كمتغير مستقل في معادلة الانحدار، بحيث يجب أن تكون معلمة حد الخطأ ذو اشارة سالبة ومعنوية احصائيا والتي تشير إلى التوازن قصير الأجل"¹.

من أهم عيوب هذا الاختبار "أنه لا يسمح بفهم علاقات التكامل المشترك في حالة أكثر من متغيرين، أي إذا كان هناك أكثر من متجه تكامل مشترك لا يقدم لنا عدد متجهات التكامل المشترك"².

2.2.1 اختبار جوهانسون (Johansen):

إذا كان هناك أكثر من متغيرين في النموذج، هناك امكانية ان يكون أكثر من متجه للتكامل المشترك. هذا يعني ان المتغيرات في النموذج من الممكن ان يكونوا أكثر من علاقة توازنيه .

تعتمد منهجية جوهانسون وجوهانسون جوسليوس على اختبار لرتبة المصفوفة Π ، بحيث يجب أن لا تكون المصفوفة ذات رتبة كاملة $(0 < r(\Pi) < \eta)$ ، ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين احصائيين مبنيين على دالة الامكانات العظمى وهما اختبار الأثر $trace$ $test(\lambda_{trace})$ واختبار القيم المميزة العظمى $test(\lambda_{max})^3$.

¹وسام حسين علي [2013]: " أثر التضخم على أداء سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005_2011) باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) ، المجلد 5 العدد 10، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، ص. 83

²Jean–Paul K et autre [2013] : « Cointégration et Modèle à CorreCtion d’erreur », Laboratoire d’Analyse – Recherche en Economie Quantitative, Vol. 8 – Num. 003, Octobre 2013, P. 33, site d’internet <http://www.lareq.com>

³وسام حسين علي [2013]: مرجع سابق، ص. 83

أولاً: اختبار الأثر (λ_{trace} test):

يعرف اختبار الأثر بالعلاقة التالية بـ:_____:

$$\lambda_{trace} = -n \sum_{i=r+1}^k \ln(1 - \lambda_i)$$

حيث:

n: عدد المشاهدات؛

λ_i : القيمة الخاصة بالمصفوفة؛

k: عدد المتغيرات؛

r: رتبة المصفوفة

إن اختبار Johansen يركز على الفرضيات التالية¹:

- رتبة المصفوفة Π تساوي 0، أي $H_0: r = 0$ ضد $H_1: r > 0$ إذا تم رفض فرضية العدم نمر

للاختبار التالي، أي λ_{trace} أكبر من القيم الحرجة الجدولية؛

- رتبة المصفوفة Π تساوي 1، أي $H_0: r = 1$ ضد $H_1: r > 1$ ، إذا تم رفض فرضية العدم نمر

للاختبار التالي؛

- رتبة المصفوفة Π تساوي 2، أي $H_0: r = 2$ ضد $H_1: r > 2$ إذا تم رفض فرضية العدم نمر إلى

الاختبار الذي يليه، وهكذا إلى غاية الوصول إلى الاختبار الأخير.

إذا تم رفض كل الفرضيات H_0 ، نقوم باختبار $H_0: r = k - 1$ مقابل $H_1: r = k$ وإذا تم رفض

الفرضية H_0 ، فإن رتبة المصفوفة تساوي K ، أي $(K = r)$ وبالتالي لا توجد علاقة تكامل مشترك

بين المتغيرات لأنها كلها مستقرة.

¹Régis Bourbonnais[2015] : « Econométrie cours et exercices corrigés », 9eme édition, OP.CIT , p. 311

ثانيا: اختبار القيم المميزة العظمى (maximum eigenvalues test λ_{max}):

ويكون اختبار القيم المميزة العظمى وفقا للمعادلة التالية:

$$\lambda_{max} = -n \log(1 - \lambda_{r+1})$$

ويتعلق هذا الاختبار باختبار فرضية العدم القائلة بأن هناك r متجه للتكامل المشترك، مقابل الفرض البديل بوجود $(r+1)$ متجه للتكامل المشترك.

3.1 اختبار السببية (Causality Test):

يعد أسلوب السببية منوها تجريبيا يساعد على اختبار العلاقة بين المتغيرات، ومن ثم تحديد اتجاه العلاقة السببية بينها. تعد مساهمة جرانجر هي الأبرز في هذا المجال. حسب هذا الباحث "إذا كان لدينا سلسلتين زمنيتين مختلفتين وكانت السلسلة Y_t تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالسلسلة X_t وفي هذه الحالة نقول أن المتغير Y يسبب المتغير X ، إذا نقول عن متغير أنه سبب فيما إذا كان يحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع بمتغير آخر. من المشاكل التي تظهر في هذه الحالة أنه يوجد ارتباط ذاتي بين قيم المتغير الواحد عبر الزمن، ولاستبعاد أثر هذا الارتباط الذاتي يتم إدراج قيم نفس المتغير التابع لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية في علاقة السببية المراد قياسها، يضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير المفسر لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات تفسيرية أيضا"¹.

حسب مفهوم جرانجر، ومن أجل اختبار هل xt تسبب yt نقوم بتقدير معادلة لـ xt على قيمتها

الماضية بالإضافة إلى القيم الحالية والماضية لـ yt وهناك أربعة احتمالات لاتجاهات السببية:

- اتجاه أحادي السببية من X إلى Y ؛

¹شفيق عريش وآخرون [2011]: " اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33 العدد5، ص. 82

- اتجاه أحادي السببية من Y إلى X ؛

- سببية ثنائية الاتجاه؛

- الاستقلالية.

يمكن تحديد اتجاه السببية بين متغيرين اقتصاديين من خلال تقدير المعادلتين التاليتين¹:

$$Y_t = \beta_0 + \alpha_0 X_t + \sum_{i=1}^m \alpha_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \beta_j Y_{t-j} + \mu_t$$

$$X_t = y_0 + \delta_0 Y_t + \sum_{i=1}^m \delta_i Y_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j Y_{t-j} + \nu_t$$

ويتم تحديد طبيعة العلاقة واتجاه السببية بين المتغيرين X_t, Y_t طبقاً لنتائج اختبار فرضية العدم التي

تقول X_t لا تسبب Y_t باستخدام اختبار F للقيود الخطية:

$$F = \frac{(SSRr - SSR) / m}{SSRu / (n - ku)}$$

حيث ان:

SSRr: مجموع مربعات البواقي في النموذج المقيد وهو الذي يشترط ان تكون فيه قيود خطية X

وتتحول الى نموذج برمجة خطية؛

SSRu: مجموع مربعات البواقي في النموذج غير المقيد؛

ku: عدد المعالم في النموذج؛

m: عدد القيود؛

n: عدد المشاهدات.

¹ كامل كاظم علاوي وآخرون [2015]: " تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974_2010"، المجلد التاسع، العدد الثاني والثلاثون، مجلة الغري، جامعة الكوفة /كلية الإدارة والاقتصاد، ص. 226

4.1 منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة:

إن اختيار النموذج الملائم للموضوع محل الدراسة يتوقف على مدى استقرارية السلاسل

الزمنية وذلك حسب الحالات التالية:

الحالة الأولى: السلاسل الزمنية مستقرة في المستوى يتم استخدام انحدار بسيط أو متعدد؛

الحالة الثانية: السلاسل الزمنية منها ما هو مستقر في المستوى وأخرى مستقرة بعد أخذ الفروق

الأولى، يتم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة؛

الحالة الثالثة: السلاسل الزمنية مستقرة بعد الفروق الأولى، لاختيار النموذج الملائم في هذه الحالة

نأخذ بعين الاعتبار التكامل المشترك، لذا سنميز بين حالتين:

- في حالة وجود تكامل مشترك، يتم الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ ECM في حالة متغير

مفسر واحد، VECM في حالة وجود أكثر من متغير مفسر؛

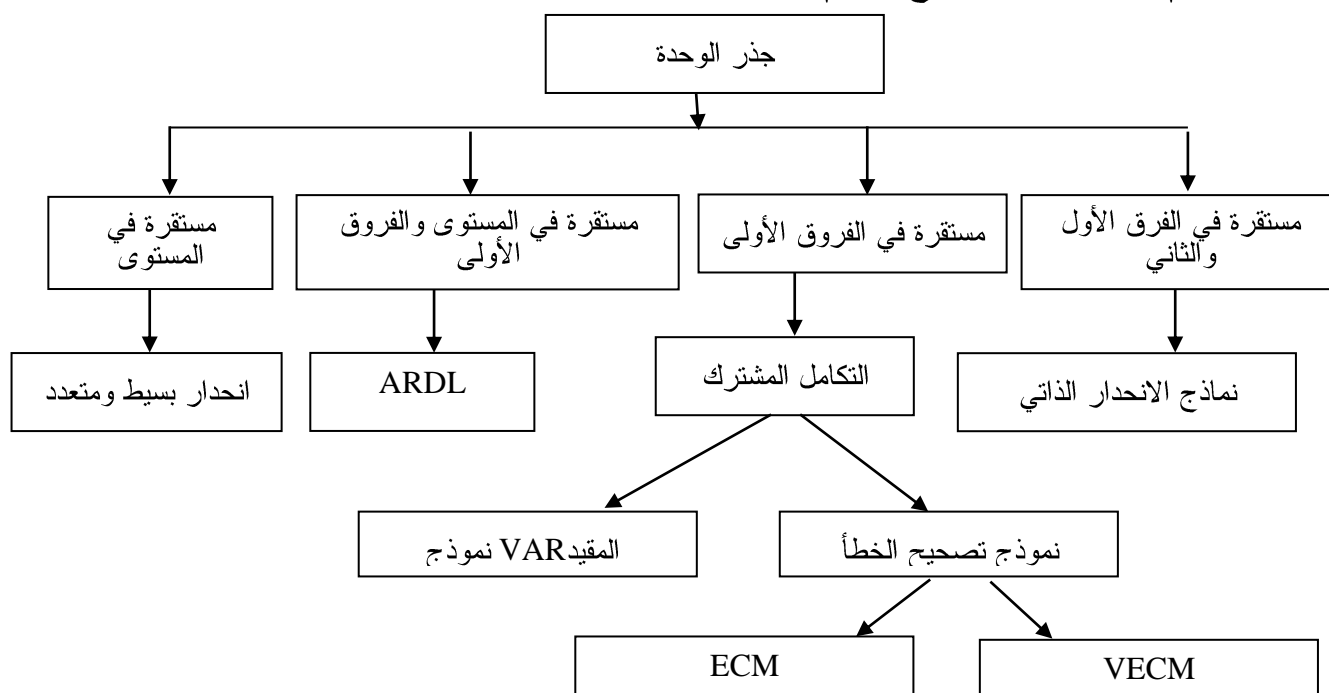
- في حالة عدم وجود تكامل مشترك يتم استخدام نموذج VAR غير مقيد.

الحالة الرابعة: السلاسل الزمنية مستقرة بعد أخذ الفرق الأول والثاني نعتمد على نماذج الانحدار

الذاتي.

تلخص هذه الحالات في الشكل رقم (1.4).

الشكل رقم(1.4): اختيار النموذج الملائم وفقا لمدى استقرارية السلاسل الزمنية



Source : <https://fr.scribd.com/document/286841952/Improve-ARDL> (consulté le: 22/06/2017, 23:30)

سنعتمد في دراستنا على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة لكون متغيرات النموذج القياسي المستخدم في الدراسة مستقرة عند مستويات مختلفة كما سنرى في المبحث الموالي. تتميز منهجية ARDL عن باقي النماذج بكونها تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار مثل $I(0)$ و $I(1)$ ، ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى مثل $I(0)$ ، إذ نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المدين القصير والطويل (Short run and Long run)، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (Pesaran, 2001). فعلى سبيل المثال، إذا كان لدينا متغيران X و Y ، وأردنا أن نقيس تأثير المتغير X على المتغير Y ، فإن المعادلة ستأخذ الشكل التالي:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_{t-1} + \alpha_2 Y_{t-1} + \sum_{j=0}^{k1} \beta_1 \Delta X_{t-j} + \sum_{j=1}^{k2} \beta_2 \Delta Y_{t-j} + e_t$$

نحتاج في المرحلة الأولى من تقدير نموذج ARDL إجراء اختبار الحدود، حيث نحسب إحصائية F للتأكد من وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات الأساسية، بغض النظر عما إذا كانت تلك المتغيرات درجة تكاملها 0 أو 1

ويتضمن اختبار نموذج ARDL خطوتين: في الخطوة الأولى نقوم باختبار هل هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين مستويات المتغيرات، فإذا كانت هذه العلاقة موجودة، ننتقل عندئذٍ إلى الخطوة الثانية التي تتضمن تقدير معاملات توازن الأجل الطويل ومعلمات الأجل القصير لنموذج تصحيح الخطأ الديناميكي.

من أجل اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، يقترح Pesaran *et al.* (2001) حساب إحصائيتين هما: إحصائية (F) من خلال (wald test)، حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) أي¹:

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$$

أما الاختبار الثاني، فهو حساب إحصائية t لاختبار فرضية العدم بأن معلمة المتغير التابع المتباطئ تساوي الصفر $H_0 : \beta_1 = 0$ وقد اقترح Pesaran وآخرون قيمةً حرجةً لحدود اختبار التكامل المشترك فحسب هذا الاختبار، إذا كانت قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم.

¹ محمد بن عبد الله الجراح [2011]: " مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد - 27 العدد الأول 2011 -، ص. 147

إن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة يأخذ بعين الاعتبار الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة lag، حيث تتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من المتباطئات الموزعة في حدود (معلومات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير وطويل الأجل.

لتقنية ARDL العديد من المزايا أحسن من تقنيات التكامل المشترك لجوهانسون تتمثل فيمايلي¹:

- نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة هو النهج الأكثر أهمية إحصائياً لتحديد علاقة التكامل المشترك عندما تكون العينات صغيرة الحجم، في حين أن تقنية التكامل المشترك لجوهانسون تتطلب عينات كبيرة لضمان دقة النتائج؛
- ARDL يتجنب مشاكل الاختبار المسبق المرتبطة بمعيار التكامل المشترك وهو ما يتطلب تصنيف المتغيرات بالفعل إلى $I(1)$ أو $I(0)$ يمكن ان يستخدم بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات؛
- يأخذ النموذج عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على افضل مجموعة من البيانات من نموذج الاطار العام؛
- نموذج ARDL يعطي افضل النتائج للمعلومات في الامد الطويل وان اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير؛
- ممكن ان نحصل من النموذج ARDL على نموذج تصحيح الخطأ عن طريق التحويل الخطي البسيط، حيث ان نموذج تصحيح الخطأ يساعدنا في قياس العلاقة قصيرة الامد بين متغيرات النموذج.

¹Mosayeb Pahlavani and other [2005] : « Trade-GDP Nexus in Iran: An Application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model », American Journal of Applied Sciences, 2(7), 2005, 1158-1165, P. 7

المبحث الثاني: تطبيق نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL على حالة دراستنا.

من أجل اختبار العلاقة بين مؤشر التنمية البشرية (IDH) والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التالية: معدل النمو الاقتصادي (GDP)، البطالة (CHOM)، معدل نمو الانفاق العام (DEP)، نسبة المتحقين بالتعليم العالي من إجمالي السكان في الفئة العمرية الخامسة التالية لإتمام مرحلة التعليم الثانوي (UN)، معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات (TMIC)، معدل التضخم (INF)، معدل النمو الطبيعي للسكان (TNA). لقد وقع اختيارنا على هذه المتغيرات بالذات لتوفر البيانات حولها، أما بالنسبة لنسبة المتحقين بالتعليم العالي اخترنا هذا المتغير لأنه الأكثر ملائمة وتعبيراً عن وضع التعليم في الجزائر لكون أن هدف تعميم التعليم الابتدائي قد تحقق. نبدأ أولاً باختبار الاستقرار والتكامل المشترك.

1.2 اختبار استقرارية المتغيرات:

قبل القيام بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية من الأفضل القيام باختيار فترات الابطاء الملائمة لكل متغير بواسطة اشعة الانحدار الذاتي وهذا من اجل تجاوز مشكلة الانحدار الزائف.

اختيار فترات الابطاء للمتغيرات: لاختيار فترة الابطاء الملائمة سيتم الاعتماد على المعايير

التالية: (FPE, H-Q, SC, AIC) وهذا كما هو موضح في الجدول أدناه.

الجدول (1.4): اختيار فترات الابطاء للمتغيرات

| المتغيرات | درجة التأخير حسب معيار أكايك AIC وسوارتشنز SC , |
|--|---|
| مؤشر التنمية البشرية (IDH) | (Lag=0) |
| معدل النمو الاقتصادي (GDP) | (Lag=0) |
| الانفاق العام (DEP) | (Lag=0) |
| البطالة (CHOM) | (Lag=2) |
| نسبة الملتحقين بالتعليم العالي (UN) | (Lag=0) |
| معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (TMIC) | (Lag=1) |
| معدل النمو الطبيعي للسكان (TNA) | (Lag=0) |
| معدل التضخم (INF) | (Lag=0) |

المصدر: اعتمادا على برنامج Eviews9

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح لنا جليا أن فترات الابطاء المناسبة لكل المتغيرات كانت نفسها وهي الرتبة 0، ما عدا معدل البطالة الذي كانت فترة الابطاء لشعاع انحداره هي 2 ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة كانت 1.

ذكرنا سابقا أن هناك عدة اختبارات لجذر الوحدة، إلا أننا سننعمد على الاختبارين الأكثر

استعمالا: اختبار ديكي فولر المطور واختبار فيليبس بيرون:

1.1.2 اختبار ديكي فولر المطور لمتغيرات الدراسة

بتطبيق اختبار ديكي فولر المطور للنماذج الثلاثة الخاصة بالمتغيرات محل الدراسة، تحصلنا على

النتائج المبينة في الجدول رقم (2.4)

جدول رقم (2.4): نتائج اختبار ديكي فولر

| نتيجة القرار | الفرق الأول | | | المستوى | | | |
|-----------------|------------------------|------------------------|-------------------------|------------------------|------------------------|------------------------|--------------|
| | النموذج a | النموذج b | النموذج C | النموذج a | النموذج b | النموذج C | |
| I(0) | - | - | - | - | - | -5.911266 [0.0002] | IDH |
| I(1) | -6.797936 [0.0000] | -6.725514 [0.0000] | -6.484341 [0.0001] | -1.323084 [0.1670] | -2.805817 [0.0718] | -3.043431 [0.1410] | GDP |
| I(0) | - | - | - | -2.376742 [0.0196] | -3.615599 [0.0128] | -4.066190 [0.0194] | DEP |
| I(1) | -3.231432 [0.0024] | -3.262163 [0.0285] | -3.223583 [0.10 35] | 0.845211 - [0.3397] | -0.232141 [0.9219] | -2.174271 [0.4815] | CHOM |
| I(1) | -2.017599 [0.0439] | -3.336495 [0.0243] | -4.264487 [0.0132] | 5.913037 [1.0000] | 2.047851 [0.9998] | -1.681089 [0.7295] | UN |
| I(0) | - | - | - | - | - | -6.618140 [0.0001] | TMIC |
| I(1) | -5.047949 [0.0000] | -5.070003 [0.0004] | -5.047088 [0.0024] | -1.330522 [0.1649] | -1.396389 [0.5677] | -1.791522 [0.6784] | INF |
| | -1.284187 [0.1777] | -5.301207 [0.0005] | -1.835704 [0.6509] | -0.436308 [0.5141] | -2.662732 [0.0963] | -1.490071 [0.8058] | TNA |
| | -2.669359 | -3.752946 | -4.416345 | -2.664853 | -3.737853 | -4.394309 | %1 القيمة |
| | -1.956406 | -2.998064 | -3.622033 | -1.955681 | -2.991878 | 3.612199_ | %5 الحرجة |
| | -1.608495 | -2.638752 | -3.248592 | -1.608793 | -2.635542 | 3.243079 | %10 |

المصدر: اعتمادا على برنامج Eviews9

تبين لنا من نتائج اختبار ديكي فولر المطور (الجدول رقم (2.4)) مايلي:

- مؤشر التنمية البشرية IDH مستقر في المستوى، حيث أن القيمة المطلقة المحسوبة كانت (-5.173065)، والخاصة بالنموذج C الذي يحتوي على الثابت والاتجاه الزمني فهذا الأخير كانت له معنوية احصائية، وهي أكبر من القيم المجدولة (-4.394309)، (-3.612199) و (-3.243079) عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10% على الترتيب، لذا تم رفض فرضية العدم (السلسلة غير مستقرة) وقبول بالفرضية البديلة (السلسلة مستقرة).
- معدل النمو الاقتصادي GDP غير مستقر في المستوى، حيث أن القيمة المحسوبة أقل من القيم المجدولة وهذا في كلا النموذجين C و a ، ماعدا النموذج b فالقيمة المحسوبة أكبر من الجدولية

وهذا عند مستوى معنوية 10%، غير أنه سيتم قبول النتائج عند مستوى معنوية 5%. عند فحص المتغير عند الفرق الأول تبين لنا أن القيم المحسوبة أكبر القيم الحرجة المستخرجة من جدول Mackinon عند مستوى معنوية 1%، 5%، 10%. من جهة أخرى نلاحظ أن قيم الاحتمالات أصبحت مساوية تقريبا للصفر وهي أقل من 0.05 وهذا ما يثبت معنويتها. وعليه يمكن القول أن معدل النمو الاقتصادي متكامل من الدرجة الأولى (I(1).

- معدل نمو الانفاق العام DEP مستقر في المستوى، ويتضح ذلك من خلال قيم الاحتمالات التي تظهر بأنها أقل من 0.05، كما أن القيم المحسوبة أكبر القيم الحرجة.

- لمعدل البطالة CHOM جذر الوحدة وبالتالي فهو غير مستقر في المستوى، فالقيم المحسوبة كانت أقل من الجدولية، ومن ثم قبول فرضية العدم. عند أخذ الفرق الأول أصبحت سلسلة معدل البطالة مستقرة، مع العلم أن النموذج الأنسب لمعدل البطالة هو النموذج a بدون ثابت واتجاه عام.

- بالنسبة لنسبة الملتحقين بالتعليم العالي UN فهو غير مستقر في المستوى، ومستقر عند الفرق الأول بوجود ثابت واتجاه عام.

- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة TMIC مستقر في المستوى. حيث أن القيمة المطلقة المحسوبة كانت (-6.722959)، والخاصة بالنموذج C الذي يحتوي على الثابت والاتجاه الزمني فهذا الأخير كانت له معنوية احصائية، وهي أقل من القيم المجدولة.

- معدل التضخم INF غير مستقر في المستوى، غير أنه أصبح مستقرا بعد أخذ الفروق الأولى مع العلم أن النموذج الأنسب لمعدل التضخم هو النموذج a بدون ثابت واتجاه عام.

- بالنسبة لمعدل النمو الطبيعي TNA للسكان غير مستقر حتى بعد أخذ الفروق الأولى، فعلى حسب اختبار ديكي فولر يتبين لنا أنه مستقر في الفروق الثانية.

2.1.2 اختبار فيليبس بيرون لمتغيرات الدراسة:

بتطبيق اختبار فيليبس بيرون على النماذج الثلاثة للمتغيرات محل الدراسة، تحصلنا على النتائج

المدرجة في الجدول رقم (3.4).

الجدول رقم(3.4): نتائج اختبار فيليبس بيرون

| نتيجة القرار | الفرق الأول | | | المستوى | | | |
|-----------------|------------------------|------------------------|------------------------|------------------------|------------------------|-------------------------|---------------|
| | النموذج a | النموذج b | النموذج c | النموذج a | النموذج b | النموذج c | |
| I(0) | - | - | - | - | - | -5.901061 [0.0003] | IDH |
| I(1) | -8.201253 [0.0000] | -9.523688 [0.0000] | -15.22953 [0.0000] | -1.104266 [0.2369] | -2.744581 [0.0809] | -3.043431 [0.1410] | GDP |
| I(0) | - | - | - | -2.279300 [0.0246] | -3.665226 [0.0114] | -4.066190 [0.0194] | DEP |
| I(1) | -3.164975 [0.0029] | -3.194212 [0.0329] | -3.165959 [0.1147] | -0.780060 [0.3680] | -0.543297 [0.8664] | -2.173070 [0.4830] | CHOM |
| I(1) | -2.017599 [0.0439] | -3.336495 [0.0243] | -4.233181 [0.0141] | 5.500008 [1.0000] | 1.866774 [0.9996] | -1.689713 [0.7256] | UN |
| I(0) | | | | -5.656398 [0.0000] | -0.584768 [0.8572] | -1.517469 [0.7959] | TMIC |
| I(1) | -5.110452 [0.0000] | -5.168640 [0.0004] | -5.761599 [0.0005] | -1.317643 [0.1685] | -1.392993 [0.5693] | -1.892854 [0.6282] | INF |
| I(1) | -2.751333 [0.0081] | -2.706023 [0.0876] | -3.745258 [0.0384] | -0.676800 [0.4136] | -1.782046 [0.3802] | -1.468942 [0.8132] | TNA |
| | -2.664853 | -3.737853 | -4.394309 | -2.660720 | -3.724070 | -4.374307 | % 1 القيمة |
| | -1.955681 | -2.991878 | -3.612199 | -1.955020 | -2.986225 | -3.603202 | 5% الحرية |
| | -1.608793 | -2.635542 | -3.243079 | -1.609070 | -2.632604 | -3.238054 | %10 |

المصدر: اعتمادا على مخرجات 9 Eviews

يتبين لنا من خلال الجدول أعلاه أن اختبار فيليبس بيرون يوافق تقريبا نتائج اختبار ديكي

فولر، ماعدا النتائج الخاصة بمعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل النمو الطبيعي للسكان،

حيث أن الأول مستقر في المستوى عند النموذج (a)، أي بدون ثابت واتجاه عام، أما فيما يخص معدل

النمو الطبيعي للسكان فهو مستقر بعد أخذ الفرق الأول عند النماذج الثلاثة، وبما أن اختبار فيليبس

بيرون أفضل من اختبار ديكي فولر ومعظم الاحصائيين ينصحون به عند تناقض النتائج بين الاختبارين لذا سنعمد على نتائج اختبار فليبس بيرون بدل اختبار ديكي فولر.

2.2 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود:

عند دراستنا لاستقرارية المتغيرات محل الدراسة تبين لنا أن كل من IDH و TMIC مستقرة في المستوى، في حين باقي المتغيرات مستقرة في الفرق الأول، لذا سيتم الاعتماد على منهجية الحدود للتكامل المشترك أو نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة الذي قدمه Pesaran et al (2001). غير أننا سنميز في هذا الاطار بين ثلاث نماذج، حيث سندرس تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية وتأثير المتغيرات الاجتماعية على المؤشر ثم نرى مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على مؤشر التنمية البشرية.

1.2.2 تحليل العلاقات السببية بين السلاسل الزمنية المأخوذة

لتحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات، أجرينا اختبار جرانجر للعلاقة السببية بين مؤشر التنمية البشرية كمتغير تابع وكل من معدل النمو الاقتصادي، معدل نمو الانفاق العام، معدل التضخم، معدل البطالة، معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، نسبة الملتحقين بالتعليم العالي ومعدل النمو الطبيعي وذلك باستخدام برنامج Eviews 9. نتائج الاختبار موضحة في الجدول رقم (4.4) مع أخذ عدد الفجوات الزمنية تساوي 2 (Lags= 2).

الجدول رقم (4.4): نتائج اختبار السببية

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---------------------------------|-----|-------------|--------|
| GDP does not Granger Cause IDH | 24 | 0.73695 | 0.4918 |
| IDH does not Granger Cause GDP | | 0.15965 | 0.8536 |
| DEP does not Granger Cause IDH | 24 | 0.00285 | 0.9972 |
| IDH does not Granger Cause DEP | | 3.12007 | 0.0673 |
| INF does not Granger Cause IDH | 24 | 0.24791 | 0.7829 |
| IDH does not Granger Cause INF | | 0.47700 | 0.6279 |
| CHOM does not Granger Cause IDH | 24 | 2.76827 | 0.0881 |
| IDH does not Granger Cause CHOM | | 2.10451 | 0.1494 |
| TMIC does not Granger Cause IDH | 24 | 8.00123 | 0.0030 |
| IDH does not Granger Cause TMIC | | 1.82106 | 0.1890 |
| UN does not Granger Cause IDH | 24 | 8.30751 | 0.0026 |
| IDH does not Granger Cause UN | | 2.19123 | 0.1392 |
| TNA does not Granger Cause IDH | 24 | 0.95385 | 0.4029 |
| IDH does not Granger Cause TNA | | 1.58738 | 0.2304 |

المصدر: مخرجات Eviews9

إن النتائج السابقة لاختبار جرانجر أظهرت وجود سببية في اتجاه واحد بين مؤشر التنمية البشرية IDH ومعدل نمو الانفاق العام DEP، فـ IDH يسبب DEP حيث تم رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة باحتمال خطأ قدره 6.73%، كما توجد علاقة سببية وحيدة الاتجاه من معدل البطالة معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ونسبة المتحقين بالتعليم العالي نحو مؤشر التنمية البشرية.

2.2.2 النموذج الأول الخاص بتأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية

لاختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات في إطار نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، وكما ذكرنا سابقاً أن Pesaran et Al قدما منهاجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وتعرف هذه الطريقة باسم (bounds testing approach)، أي طريقة اختبار الحدود ويأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\Delta IDH_t = \alpha + \beta_1 IDH_{t-1} + \beta_2 GDP_{t-1} + \beta_3 CHOM_{t-1} + \beta_4 DEP_{t-1} + \beta_5 TMIC_{t-1} + \beta_6 UN_{t-1} + \beta_7 INF_{t-1} + \beta_8 TNA_{t-1} \\ + \sum_{i=1}^q \gamma_1 \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_2 \Delta CHOM_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_3 \Delta DEP_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_4 \Delta TMIC_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_5 \Delta UN_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_6 \Delta INF_{t-i} + \\ \sum_{i=1}^q \gamma_7 TNA_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_8 \Delta IDH_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث: تكون معلمة المتغير التابع المبطل لفترة واحدة على يسار المعادلة؛

معلمات العلاقة طويلة الأمد؛

بينما تعبر معلمات الفروق الأولى (γ) معلمات الفترة القصيرة؛

α و ε تشير إلى الحد الثابت والحد العشوائي على التوالي.

1.2.2.2 اختبار الحدود للنموذج الأول

عند قيامنا باختبار الحدود للنموذج الأول، تم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

الجدول (5.4): اختبار منهج الحدود للنموذج الأول الخاص بتأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية

| اختبار منهج الحدود للنموذج ARDL Bounds Test | | |
|---|-----------------|-----------------|
| فرضية العدم: لا توجد علاقة طويلة المدى | | |
| <i>Test Statistic</i> | <i>Value</i> | <i>K</i> |
| <i>F-statistic</i> | 4.049706 | 3 |
| <i>Critical Value Bounds</i> | | |
| <i>Significance</i> | <i>I0 Bound</i> | <i>I1 Bound</i> |
| 10% | 2.03 | 3.13 |
| 5% | 2.32 | 3.5 |
| 2.5% | 2.6 | 3.84 |
| 1% | 2.96 | 4.26 |

المصدر: باستخدام برنامج Eviews 9

ملاحظة: قيم الحدود الحرجة من حساب Pesaran وآخرون

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة والمقدرة بـ 4.049706 أكبر من الحد

الادنى للقيم الجدولية الحرجة عند كل المستويات، وبالتالي سيتم رفض فرضية العدم، أي وجود علاقة

توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

2.2.2.2 تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل للنموذج الأول

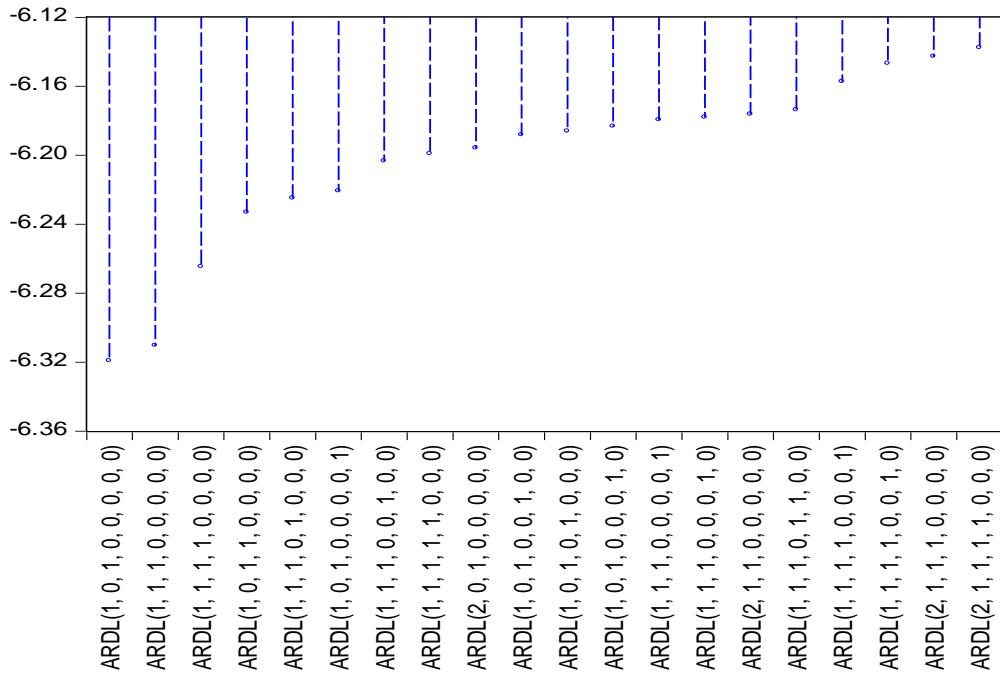
بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ننتقل إلى الخطوة الموالية من اختبار ARDL تتضمن الحصول على مقدرات معلمات الأجل الطويل، حيث سيتم في المرحلة الأولى اختيار فترات التباطؤ باستخدام معيار Schwarz Bayesian Criterion SBC كما هو موضح في الشكل (2.4) الموالي الذي يبين أفضل التباطؤات التي تم اختيارها على أساس تدنية المعيار المعتمد.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم (2.4) أن فترات الابطاء المثلى التي تم الحصول عليها وفقا لمعيار SBC، هي كالتالي: 1 بالنسبة لـ IDH و 0 لـ GDP و 1 لـ DEP و 0 لـ INF و 0 لـ CHOM و 0 لـ UN و 0 لـ TMIC و 0 بالنسبة لـ TNA -ومنه فإن نموذج ARDL المختار هو: (1, 0, 1, 0, 0, 0, 0, 0).

الشكل رقم (2.4): فترات التباطؤ للنموذج الأول الخاص بتأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على

مؤشر التنمية البشرية

Schwarz Criteria (top 20 models)



المصدر: مخرجات 9 Eviews

3.1.2.2 تقدير معاملات الأجل الطويل للنموذج الأول:

بعد تقديرنا لمعاملات الأجل الطويل للنموذج الثالث والموضحة في الجدول رقم (5.4)، تبين لنا أن هناك علاقة طردية بين مؤشر التنمية البشرية وكل المتغيرات المدرجة في النموذج، ماعدا معدل نمو الانفاق العام ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، لكن ليس لهم معنوية احصائية. أما فيما يخص الثابت فله علاقة طردية وذو معنوية احصائية عند مستوى معنوية 1%.

الجدول رقم (6.4): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل للنموذج الأول الخاص بتأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية

| المتغير | المعلمة | t-Statistic | قيمة الاحتمال (prob) |
|-------------|-----------|-------------|----------------------|
| GDP | 0.02816 | 1.599600 | 0.1305 |
| DEP | -0.000103 | -0.556244 | 0.5862 |
| INF | 0.000315 | 0.404445 | 0.6916 |
| CHOM | 0.000190 | 0.138098 | 0.8920 |
| UN | 0.001523 | 0.620614 | 0.5442 |
| TMIC | -0.003560 | -0.996336 | 0.3349 |
| TNA | 0.008266 | 0.203828 | 0.8412 |
| C | 0.738409 | 6.482170 | 0.0000 |

المصدر: اعتمادا على مخرجات 9 Eviews

4.2.2.2 تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج الأول:

نلاحظ من خلال الجزء العلوي للملحق رقم (2.4) ص. 214 والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ والمروانات بين متغيرات النموذج أن جميع المتغيرات ليس لها معنوية احصائية. كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة (أوبطاء) عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل معنويا وسالب الإشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على المدى القصير. والمعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل

المشترك. في هذا النموذج، تبلغ قيمة معامل تصحيح الخطأ $(1 - \text{CoinEq})$ ، والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ، سالبة وتبلغ حوالي 90.06% وذات معنوية احصائية باحتمال 0.05% وهو أقل من 1% أي أن مؤشر التنمية البشرية يستغرق تقريبا سنة وشهر $(1/0.9006)$ حتى يعود لحالة التوازن العادية بعد صدمة في النموذج نتيجة تغير في احدى المتغيرات المدرجة في النموذج .

جودة النموذج:

يبين لنا معامل التحديد القوة التفسيرية للنموذج والمقدرة بـ 96%، بعبارة أخرى أن 96% من التغيرات التي تحدث في مؤشر التنمية البشرية ترجع إلى التغير في المتغيرات المدرجة في النموذج و4% تعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

3.2.2 النموذج الثاني الخاص بتأثير المتغيرات الاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية

لاختبار التكامل المشترك ومدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاجتماعية ومؤشر التنمية البشرية سنتبع نفس الخطوات السابقة، حيث أن المتغيرات الاجتماعية التي تم اعتمادها تتمثل فيمايلي: معدل البطالة CHOM باعتبار أن آثارها اجتماعية أكثر منها اقتصادية، نسبة الملتحقين في التعليم العالي UN، معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة TMIC ومعدل النمو الطبيعي للسكان TNA.

1.3.2.2 اختبار الحدود للنموذج الثاني:

نلخص نتائج اختبار الحدود للنموذج في الجدول (6.4).

الجدول (7.4): اختبار منهج الحدود للنموذج الثاني الخاص بتأثير المتغيرات الاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية

| اختبار منهج الحدود للنموذج ARDL Bounds Test | | |
|---|-----------------|-----------------|
| فرضية العدم: لا توجد علاقة طويلة المدى | | |
| <i>Test Statistic</i> | <i>Value</i> | <i>K</i> |
| <i>F-statistic</i> | 22.02 | 4 |
| Critical Value Bounds | | |
| <i>Significance</i> | <i>I0 Bound</i> | <i>I1 Bound</i> |
| 10% | 2.45 | 3.52 |
| 5% | 2.86 | 4.01 |
| 2.5% | 3.25 | 4.49 |
| 1% | 743. | 5.06 |

المصدر: باستخدام برنامج Eviews 9

ملاحظة: قيم الحدود الحرجة من حساب Pesaran وآخرون

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة والمقدرة بـ 22.02 أكبر من الحد الاعلى

للقيم الجدولية الحرجة عند كل المستويات، وبالتالي سيتم رفض فرضية العدم، ونقبل بالفرض البديل

أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

2.3.2.2 تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل للنموذج الثاني:

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، ننتقل إلى الخطوة الموالية للحصول على

مقدرات معلمات الأجل الطويل، حيث سيتم في المرحلة الأولى اختيار فترات التباطؤ كما هو موضح

في الشكل الموالي.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم (3.4) أن فترات الابطاء المثلى التي تم الحصول عليها وفقا

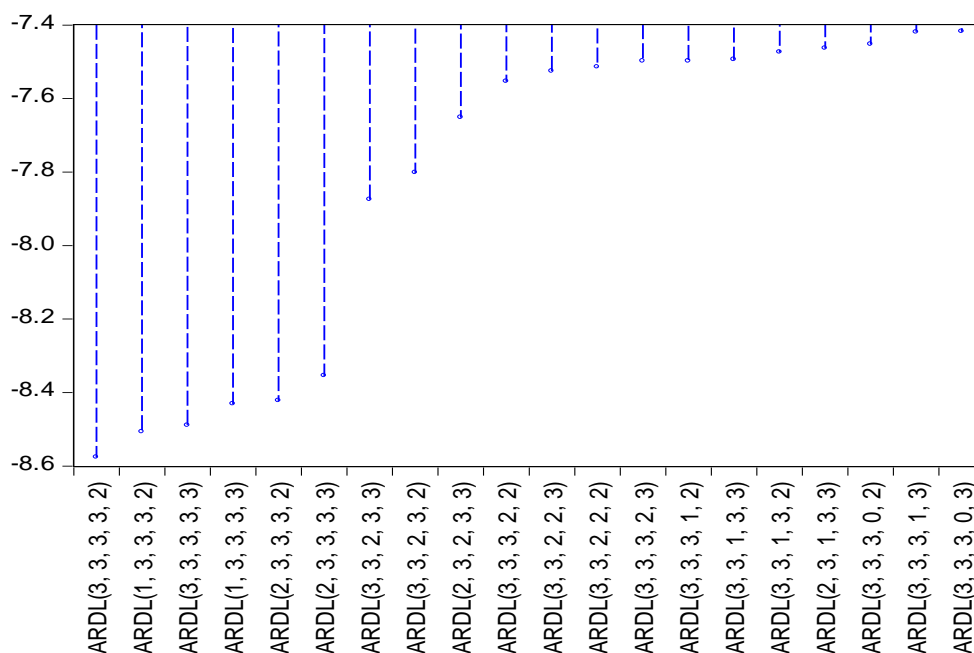
لمعيار SBC، هي كالتالي: 3 بالنسبة لـ IDH و 3 لـ CHOM و 3 لـ UN و 3 لـ TMIC و 2 بالنسبة لـ

TNA ومنه فإن نموذج ARDL المختار هو: (3, 3, 3, 3, 2).

الشكل رقم (3.4): فترات التباطؤ لنموذج الثاني الخاص بتأثير المتغيرات الاجتماعية على مؤشر

التنمية البشرية

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: مخرجات 9 Eviews

3.3.2.2 تقدير معاملات الأجل الطويل للنموذج الثاني:

بعد اختيار فترات التباطؤ للنموذج المقترح ننتقل إلى مرحلة تقدير معاملات الأجل الطويل وهذا

كما هو موضح في الجدول رقم (7.4). حيث تبين لنا أن هناك علاقة طردية بين مؤشر التنمية البشرية

ومعدل البطالة غير أنه ليس له معنوية احصائية، وهناك علاقة عكسية مع نسبة الملتحقين بالتعليم

العالي ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، لكن ليس لهما معنوية احصائية. وله علاقة طردية

ومعدل النمو الطبيعي للسكان كما أن هذا الأخير ليس لهما معنوية احصائية. أما فيما يخص الثابت فله

علاقة طردية وذو معنوية احصائية عند مستوى معنوية 10%.

الجدول رقم (8.4): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل للنموذج الثاني الخاص بتأثير المتغيرات الاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية

| المتغير | المعلمة | t-Statistic | قيمة الاحتمال (prob) |
|---------|-----------|-------------|----------------------|
| CHOM | 0.005509 | 1.322004 | 0.2567 |
| UN | -0.003366 | -0.428867 | 0.6901 |
| TMIC | -0.011558 | 10927 -1. | 0.3692 |
| TNA | 0.132684 | 1.396332 | 0.2351 |
| C | 0.796622 | 3670 2.1 | 0.0944 |

المصدر: اعتمادا على مخرجات 9 Eviews

4.3.2.2 تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج الثاني

نلاحظ من خلال الجزء العلوي للملحق رقم (3.4) ص. 215 والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ والمروونات بين متغيرات النموذج أن جميع المتغيرات لها معنوية احصائية ماعدا مؤشر التنمية البشرية عند الفرق الأول والثاني ومعدل البطالة للسنة الحالية عند الفرق الأول، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة.

كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ CoinEq (1-)، والتي تعني سرعة تصحيح الخطأ سالبة وتبلغ حوالي 103.96% وذات معنوية احصائية باحتمال 6.30% وهو أقل من 10%، أي أن مؤشر التنمية البشرية يستغرق تقريبا 11 شهرا (1/1.0396) حتى يعود لحالة التوازن العادية بعد صدمة في النموذج نتيجة تغير في احدى المتغيرات: معدل البطالة، نسبة الالتحاق بالتعليم العالي، معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، معدل النمو الطبيعي .

جودة النموذج: يبين لنا معامل التحديد القوة التفسيرية للنموذج والمقدرة بـ 99%، بعبارة أخرى أن 99% من التغيرات التي تحدث في مؤشر التنمية البشرية ترجع إلى التغير في المتغيرات المدرجة في النموذج و 1% تعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

3.2.2 النموذج الثالث الخاص بتأثير المتغيرات الاقتصادية على مؤشر التنمية البشرية

المتغيرات الاقتصادية التي سنعتمد عليها لاختبار التكامل المشترك ومدى وجود علاقة توازنية

طويلة الأجل مع مؤشر التنمية البشرية تتمثل فيما يلي: معدل النمو الاقتصادي GDP، التضخم INF

ومعدل نمو الانفاق العام DEP. نلخص نتائج اختبار الحدود للنموذج الثالث في الجدول (9.4).

الجدول رقم (9.4): اختبار منهج الحدود للنموذج الثالث الخاص بتأثير المتغيرات الاقتصادية على

مؤشر التنمية البشرية

| اختبار منهج الحدود للنموذج ARDL Bounds Test | | |
|---|-----------------|-----------------|
| فرضية العدم: لا توجد علاقة طويلة المدى | | |
| <i>Test Statistic</i> | <i>Value</i> | <i>K</i> |
| <i>F-statistic</i> | 0.747474 | 3 |
| <i>Critical Value Bounds</i> | | |
| <i>Significance</i> | <i>10 Bound</i> | <i>11 Bound</i> |
| 10% | 2.72 | 3.77 |
| 5% | 3.23 | 4.35 |
| 2.5% | 3.69 | 4.89 |
| 1% | 29.4 | 5.61 |

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 9

ملاحظة: قيم الحدود الحرجة من حساب Pesaran وآخرون

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة والمقدرة بـ 0.747474 أقل من الحد

الادنى للقيم الجدولية الحرجة عند كل المستويات، وبالتالي سيتم قبول فرضية العدم، أي عدم وجود

علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، أي لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات.

لعل أهم ما يؤكد ذلك هو قيمة معامل تصحيح الخطأ (1-CoinEq)، حيث أن قيمته كانت موجبة

والمقدرة بـ 0.017 اضافة إلى ذلك فهو ليست له معنوية احصائية، فقيمة احتمال الوقوع في الخطأ

تقدر بـ 0.91، ومنه لا يمكن تقدير معاملات الأجل الطويل ونموذج تصحيح الخطأ.

3.2. الاختبارات التشخيصية للنموذج الأول الخاص بتأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على

مؤشر التنمية البشرية والثاني الخاص بتأثير المتغيرات الاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية:

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في التحليل وخلوه من المشاكل القياسية، تم اجراء

الاختبارات التشخيصية والمتمثلة في¹:

- اختبار الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية باستخدام اختبار لاجرانج Test LM

(Lagrange Multiplier Test of Residual) نقبل فرضية العدم بعدم وجود ارتباط ذاتي بين

الأخطاء، إذا كانت قيم الاحتمال p الخاصة بالاختيار أكبر من 5% والعكس صحيح؛

- اختبار عدم ثبات التباين للبواقي (ARCH Autoregressive Conditional Heteroscedasticity

Test)، يتم قبول فرضية العدم التي تتضمن ثبات التباين إذا كانت قيمة p أكبر من 5%؛

- اختبار الطبيعية Normality — Jarque-Bera للتحقق من أن البواقي تتبع توزيع طبيعي، يتم

قبول فرضية العدم بأن البواقي تتبع توزيع طبيعي في حالة p أكبر من 5%؛

بالإضافة إلى هذه الاختبارات هناك اختبار آخر خاص بالشكل الدالي للنموذج وهو²:

- اختبار Ramsey RESET الخاص بالتعرف على مدى ملائمة تحديد أو تصميم النموذج، من حيث

نوع الشكل الدالي، فإذا كانت p أكبر من 5% يتم قبول فرضية العدم، أي الدالة لا تعاني من

مشكلة عدم التحديد.

¹Union - Discipline – Travail : « Impact de l'aide publique au développement sur la croissance et l'épargne domestique des pays membres de la zone UEMOA », Bureau National d'Etudes Techniques et de Développement, Côte d'Ivoire, P. 15, site d'internet : www.ecoasso.org/articles/Lacine_Bayoko.pdf (page consulté le : 27/04/2017)

² أمين حواس وفاطمة الزهراء زرواط: « واردات السمع الرأسمالية والنمو الاقتصادي في الصين: منهجية ARDL »، ص. 224 موقع الانترنت www.enssea.net/enssea/majalat/2543.pdf (تاريخ الاطلاع 2017/04/27)

اختبار الارتباط التسلسلي:

يبدو لنا جليا من خلال الملحق رقم (4.4) ص. 216 أن الاحتمال p لاختبار لاجرانج يساوي 0.1897 وهو أكبر من 0.05، وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء في النموذج الأول، حيث تم قبول فرضية العدم. أما النموذج الثاني فالاحتمال p لاختبار LM يساوي 0.1022 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي سيتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

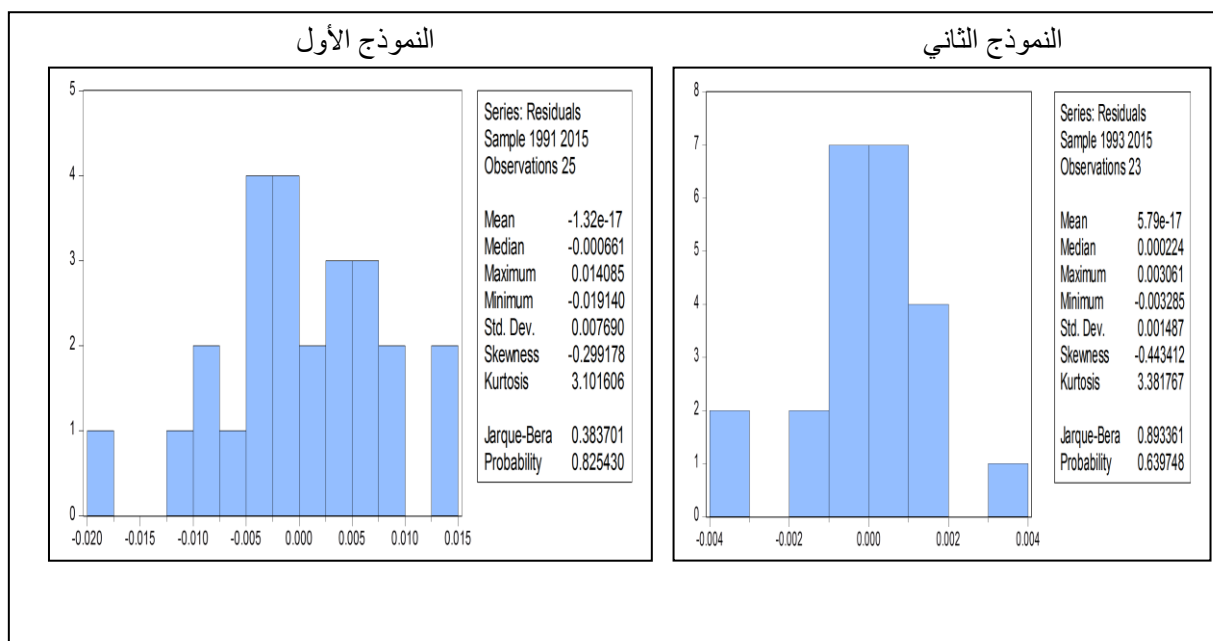
اختبار عدم ثبات التباين للبقايا:

من خلال الملحق رقم (5.4) ص. 216 يتبين لنا أن الاحتمال p للاختبار F يساوي 0.1683 وهو أكبر من المستوى 5%، وبالتالي سيتم قبول فرضية العدم، أي ثبات التباين. أما فيما يخص النموذج الثاني فنلاحظ أن الاحتمال p للاختبار F يساوي 0.4398 وهو أكبر بكثير من المستوى 5%، وبالتالي سيتم قبول فرضية العدم، أي ثبات التباين.

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية [Jarque-Bera (JB)].

يتبين لنا من خلال الشكل (4.4) أن البواقي تتبع توزيع طبيعي، سواء بالنسبة للنموذج الأول أو الثاني ففي الأول قيمة الاحتمال p الخاصة بهذا الاختبار والمقدرة بـ 0.825430 وهو أكبر بكثير من 0.05 وهو ما يؤكد أن الأخطاء العشوائية تتبع توزيع طبيعي عند مستوى معنوية 1%. أما فيما يخص النموذج الثاني فالبقايا أيضا تتبع توزيع طبيعي، فقيمة الاحتمال p الخاصة بهذا الاختبار والمقدرة بـ 0.639748 وهو أكبر بكثير من 0.05 وهو ما يؤكد أن الأخطاء العشوائية تتبع توزيع طبيعي عند مستوى معنوية 1%.

الشكل رقم (4.4): نتائج اختبار Jarque-Bera (JB) للنموذج الأول الخاص بتأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية والثاني الخاص بتأثير المتغيرات الاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية:



المصدر: مخرجات 9 Eviews

إختبار Ramsey RESET:

ذكرنا سابقا أن اختبار Ramsey RESET يشير إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج الأول، من خلال قبول فرضية عدم القائلة بصحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج وهذا ما تبينه النتيجة المبينة في الملحق رقم (6.4) ص. 217 الذي يوضح ان قيمة الاحتمال لـ F المحسوبة (0.6129) لهذا الاختبار كانت تفوق 0.05، أما النموذج الثاني فالاحتمال لـ F المحسوبة (0.9851) وهي تفوق 0.05 وهذا ما يؤكد صحة الشكل الدالي وهذا كما يظهر في الملحق رقم (6.4).

4.2 دراسة الاستقرار الهيكلية للنموذجين الأول الخاص بتأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

على مؤشر التنمية البشرية والثاني الخاص بتأثير المتغيرات الاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها

نستخدم أحد الاختبارات المناسبة لذلك مثل: المجموع التراكمي للبواقي المتابعة (Cumulative Sum of

Recursive Residual CUSUM)، وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة (Cumulative

Sum of Square Recursive Residual ,CUSUMSQ)¹. ويعدّ هذان الاختباران من أهم الاختبارات في

هذا المجال لأنه يوضح أمرين مهمين وهما تبيان عدم وجود أي تغير هيكلية في البيانات، ومدى

استقرار وانسجام المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد وأظهرت الكثير من الدراسات أن

مثل هذه الاختبارات دائما نجدها مصاحبة لمنهجية ARDL.

نلاحظ من خلال الشكلين المتعلقين بالنموذج الأول أن احصائية اختبار المجموع التراكمي

للبواقي المتابعة المذكور سابقا تقع داخل الحدود الحرجة، عند مستوى معنوية 5%. مما يؤكد وجود

إستقرار بين متغيرات الدراسة وإنسجام في النموذج بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير

والطويل، أي أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا. نفس الملاحظة بالنسبة

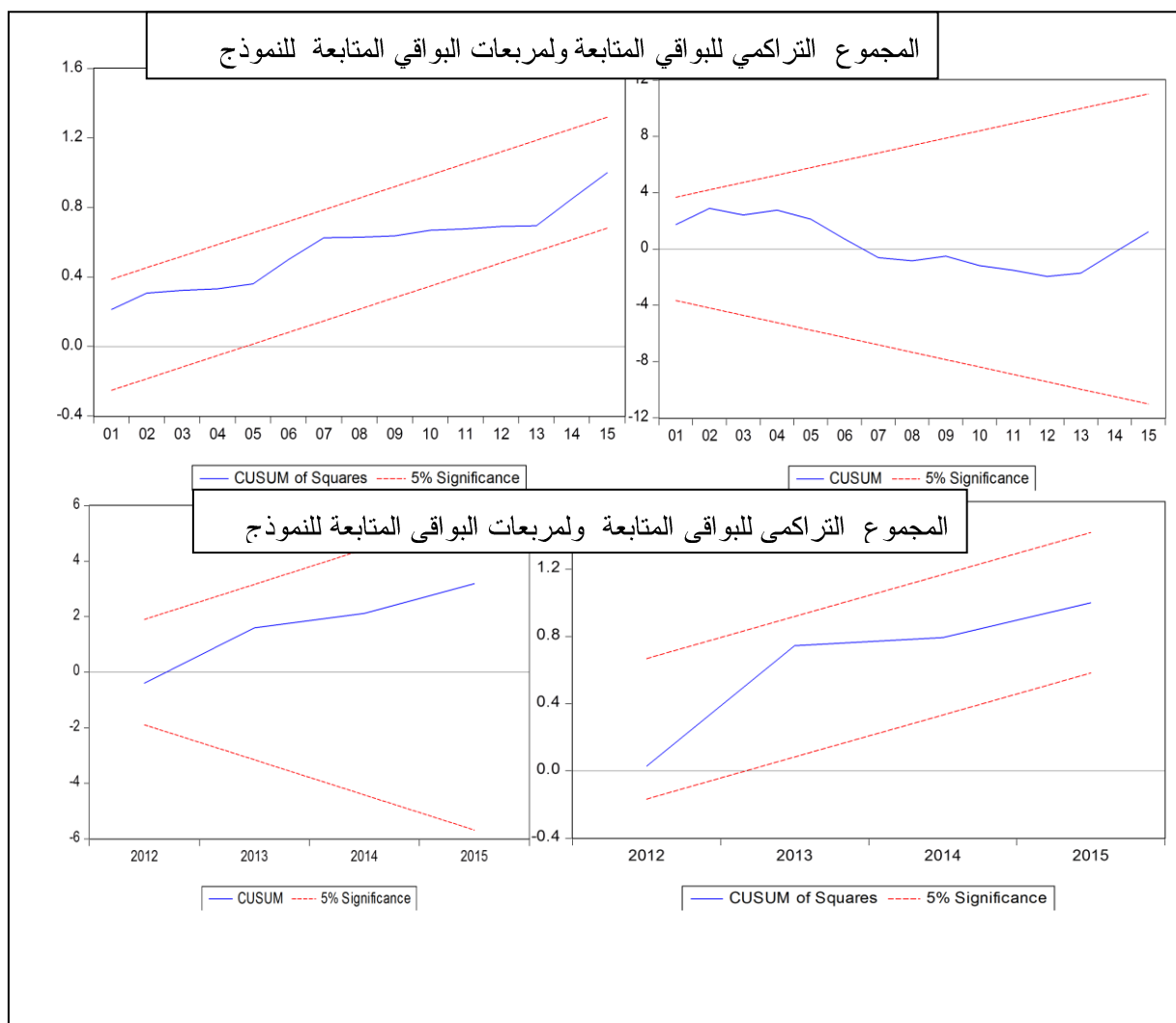
لنموذج الثاني

¹أمين حواس وفاطمة الزهراء زرواط: مرجع سابق، ص. 225

الشكل رقم (5.4): المجموع التراكمي للبواقي المتابعة و لمربعات البواقي المتابعة للنموذج

الأول الخاص بتأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثاني الخاص بتأثير المتغيرات الاجتماعية

على مؤشر التنمية البشرية



المصدر: بناء على مخرجات Eviews9

5.2 تحليل نتائج تأثير المتغيرات الاجتماعية والمتغيرات الاقتصادية كل على حدة وتأثيرهما معا على

مؤشر التنمية البشرية

من خلال النماذج القياسية المقدره سابقا يمكن تفسير النتائج المتوصل اليها كمايلي:

- بالنسبة للنموذج الأول: نلاحظ عند تقديرنا للنموذج الخاص بتأثير المتغيرات

الاقتصادية والاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية أن هناك علاقة تكامل مشترك، وهذا من

خلال قيمة احصائية F التي كانت أكبر من الحد الأعلى في اختبار الحدود، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل. إذا تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لا ينعكس مباشرة على مؤشر التنمية البشرية، بل يحتاج إلى فترة زمنية حتى تظهر كل التغيرات والمقدرة بسنة وشهر تقريبا. غير أنه عند فصل نتائج الأجل القصير عن الأجل الطويل، تبين لنا عدم معنوية المتغيرات محل الدراسة، وهذا قد يكون راجع لكثرة المتغيرات وقصر الفترة، لذلك تم فصل المتغيرات الاقتصادية عن الاجتماعية، كما أن مؤشر التنمية البشرية يستغرق تقريبا سنة وشهر (1/0.9006) حتى يعود لحالة التوازن العادية بعد صدمة في النموذج نتيجة تغير في احدى المتغيرات المدرجة في النموذج؛

- النموذج الثاني الخاص بتأثير المتغيرات الاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية: تبين لنا أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل، وهذا من خلال اختبار منهج الحدود، كما يتضح لنا من خلال تقدير معاملات الأجل الطويل أن المتغيرات التي تعبر عن الجانب الاجتماعي لمؤشر التنمية البشرية والتي تم اختيارها في هذه الدراسة ليس لها معنوية إحصائية ماعدا الثابت فله معنوية احصائية عند مستوى معنوية 10%. أما في الأجل القصير فمؤشر التنمية البشرية غير حساس للتغيرات التي تحدث فيه في السنوات الماضية غير أن له علاقة عكسية مع معدل البطالة عند الفرق الثاني و نسبة الملتحقين في التعليم العالي عند الفرق الأول و معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة عند الفرق الأول ومعدل النمو الطبيعي عند الفرق الأول. وكان لمؤشر التنمية البشرية علاقة طردية مع نسبة الملتحقين في التعليم العالي عند الفرق الثاني وكذا معدل النمو الطبيعي للسكان. و مؤشر التنمية البشرية في هذا النموذج يستغرق تقريبا سنة و 11 شهرا (1/1.012) حتى يعود لحالة التوازن العادية بعد صدمة في النموذج نتيجة تغير في احدى المتغيرات: معدل البطالة، نسبة الالتحاق بالتعليم العالي، معدل وفيات الأطفال

دون سن الخامسة، معدل النمو الطبيعي . وهذا يشير إلى أن سرعة العودة إلى حالة التوازن كانت أقل بطؤًا من النموذج الأول؛

- النموذج الثالث الخاص بتأثير المتغيرات الاقتصادية على مؤشر التنمية البشرية: تبين لنا من خلال هذا النموذج أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل، وهذا راجع لكون المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، خاصة النمو الاقتصادي ومعدل نمو الانفاق العام تبقى رهينة أسعار البترول.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير برامج الاستثمارات العمومية على التنمية البشرية:

لمعرفة مدى تأثير برامج الاستثمارات العمومية على التنمية البشرية معبرا عنها بمؤشر التنمية البشرية، سنقوم بإجراء دراسة قياسية من خلال ادخال متغير آخر يخص برامج الاستثمارات العمومية على النموذج الأول هذا المتغير هو متغير صوري نرسم له بـ PRO يعبر عن الفترة التي طُبقت فيها برامج الاستثمارات العمومية، حيث يأخذ القيمة 0 في الفترة 1990 إلى غاية 2000، ويأخذ القيمة 1 خلال الفترة المتبقية.

بعد دراستنا لاستقرارية المتغير الصوري تبين لنا أنه مستقر عند أخذ الفرق الأول سواء باستخدام اختبار ديكي فولر وفليبس بيرون.

1.3 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود للنموذج الرابع الخاص بتأثير برامج الاستثمارات

العمومية على التنمية البشرية بوجود المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية:

لاختبار وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، سيأخذ النموذج الصيغة التالية:

$$\begin{aligned} \Delta IDH_t = & \alpha + \beta_1 IDH_{t-1} + \beta_2 GDP_{t-1} + \beta_3 CHOM_{t-1} + \beta_4 dep_{t-1} + \beta_5 tmic_{t-1} + \beta_6 un_{t-1} + \beta_7 inf_{t-1} \\ & + \beta_8 ma_{t-1} + \beta_9 pro_{t-1} + \sum_{i=1}^q \gamma_1 \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_2 \Delta c\ hom_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_3 \Delta dep_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_4 \Delta tmic_{t-i} + \\ & \sum_{i=1}^q \gamma_5 \Delta un_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_6 \Delta inf_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_7 \Delta TNA_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_8 \Delta pro_{t-i} + \sum_{i=1}^q \gamma_9 \Delta IDH_{t-i} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

1.1.3 اختبار منهج الحدود للنموذج الرابع:

لقد تم تلخيص نتائج اختبار الحدود في الجدول التالي:

الجدول رقم (10.4): اختبار منهج الحدود للنموذج الرابع الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية

على التنمية البشرية بوجود المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية:

| اختبار منهج الحدود للنموذج ARDL Bounds Test | | |
|---|----------|----------|
| فرضية العدم: لا توجد علاقة طويلة المدى | | |
| Test Statistic | Value | K |
| F-statistic | 7.095911 | 8 |
| Critical Value Bounds | | |
| Significance | 10 Bound | 11 Bound |
| 10% | 1.95 | 3.06 |
| 5% | 2.22 | 3.39 |
| 2.5% | 2.48 | 3.7 |
| 1% | 2.79 | 4.1 |

المصدر: باستخدام برنامج Eviews 9

ملاحظة: قيم الحدود الحرجة من حساب Pesaran وآخرون

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة والمقدرة بـ 7.095911 أكبر من الحد

الأعلى للقيم الجدولية الحرجة عند كل المستويات، وبالتالي سيتم رفض فرضية العدم، ونقبل بالفرض

البديل، أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة.

2.1.3 تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل للنموذج الرابع:

للحصول على مقدرات معلمات الأجل الطويل، سيتم في المرحلة الأولى اختيار فترات التباطؤ

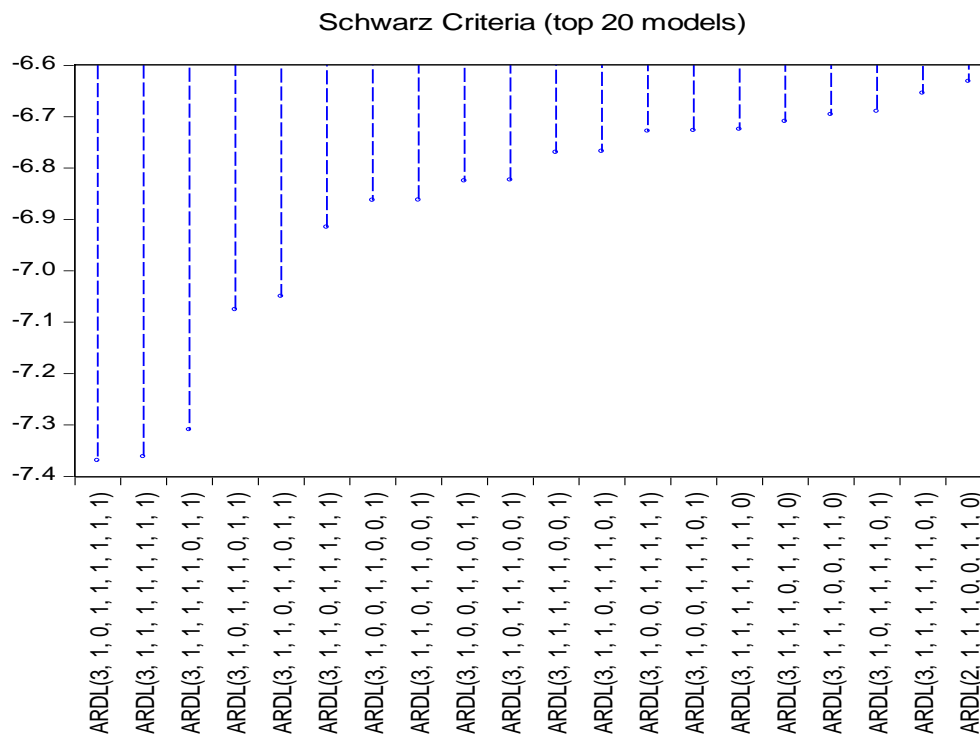
كما هو موضح في الشكل الموالي.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم (6.4) أن فترات الابطاء المثلى التي تم الحصول عليها وفقا

لمعيار SBC، هي كالتالي: 3 لـ IDH و 1 لـ GDP و 0 لـ DEP و 1 لـ INF، 1 لـ CHOM و 1 لـ

UN و 1 لـ TMIC و بالنسبة لـ TNA و 1 لـ PRO ومنه فإن نموذج ARDL المختار هو: (3,1,0,1,1,1,1,1,1).

الشكل رقم (6.3): فترات التباطؤ للنموذج الرابع الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية على التنمية البشرية بوجود المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية:



المصدر: مخرجات 9 Eviews

3.1.3 تقدير معاملات الأجل الطويل للنموذج الرابع:

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (10.4) أن المتغيرات التي لها تأثير ايجابي ومعنوي على

مؤشر التنمية البشرية على المدى الطويل هي: معدل النمو الاقتصادي ونسبة الملتحقين بالتعليم العاليو

الثابت عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (11.4): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل للنموذج الرابع الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية على التنمية البشرية بوجود المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية:

| المتغير | المعلمة | t-Statistic | قيمة الاحتمال (prob) |
|---------|-----------|-------------|----------------------|
| GDP | 0.004157 | 5.743496 | 0.0046 |
| DEP | 0.000069 | 1.108309 | 0.3299 |
| INF | -0.000399 | -1.364759 | 0.2441 |
| CHOM | -0.000035 | -0.051937 | 0.9611 |
| UN | 0.002430 | 3.698755 | 0.0209 |
| TMIC | -0.001232 | -0.934766 | 0.4028 |
| TNA | 0.026364 | 1.477086 | 0.2137 |
| PRO | -0.001185 | -0.286044 | 0.7890 |
| C | 0.603327 | 10.613065 | 0.0004 |

المصدر: بناء على مخرجات 9 Eviews

4.1.3 تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج الرابع:

يتبين لنا من خلال الملحق رقم (7.4) ص. 218 والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ. أن كل من مؤشر التنمية البشرية عند الفرق الثالث ومعدل النمو الاقتصادي عند الفرق الثاني والمتغير الوهمي عند الفرق الأول لها معنوية احصائية، غير أن هذا الأخير له علاقة عكسية مع مؤشر التنمية البشرية، أما باقي المتغيرات ليس لها معنوية احصائية.

كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ $(1 - \text{CoinEq})$ سالبة وتبلغ حوالي 302.19% وذات معنوية احصائية باحتمال 0.6% وهو أقل من 1%، أي أن مؤشر التنمية البشرية يستغرق تقريبا 3 أشهر (1/3.0219) حتى يعود لحالة التوازن العادية بعد صدمة في النموذج نتيجة تغير في احدى المتغيرات.

جودة النموذج:

يبين لنا معامل التحديد القوة التفسيرية للنموذج والمقدرة بـ 99%، بعبارة أخرى أن 99% من التغيرات التي تحدث في مؤشر التنمية البشرية ترجع إلى التغير في المتغيرات المدرجة في النموذج و1% تعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

2.3 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود للنموذج الخامس الخاص بتأثير برامج الاستثمارات

العمومية والمتغيرات الاجتماعية على التنمية البشرية:

بعد اختبار التكامل المشترك لتأثير برامج الاستثمارات العمومية على التنمية البشرية مع ادخال

المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية معا، تبين لنا عدم تطابق النتائج مع النظرية الاقتصادية، لذا سيتم

ادخال المتغير الوهمي على نموذج تأثير المتغيرات الاجتماعية على التنمية البشرية.

1.2.3 اختبار منهج الحدود للنموذج الخامس:

لقد تم تلخيص النتائج اختبار الحدود في الجدول التالي:

الجدول رقم (12.4): اختبار منهج الحدود للنموذج الخامس الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية

والمتغيرات الاجتماعية على التنمية البشرية

| اختبار منهج الحدود للنموذج ARDL Bounds Test | | |
|---|----------|----------|
| فرضية العدم: لا توجد علاقة طويلة المدى | | |
| Test Statistic | Value | K |
| F-statistic | 4.062476 | 5 |
| Critical Value Bounds | | |
| Significance | 10 Bound | 11 Bound |
| 10% | 2.26 | 3.35 |
| 5% | 2.62 | 3.79 |
| 2.5% | 2.96 | 4.18 |
| 1% | 3.41 | 4.68 |

المصدر: باستخدام برنامج Eviews 9

ملاحظة: قيم الحدود الحرجة من حساب Pesaran وآخرون

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة والمقدرة بـ 4.062476 أكبر من الحد الاعلى

للقيم الجدولية الحرجة عند مستوى معنوية 5%، أي أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين

المتغيرات محل الدراسة.

2.2.3 تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل للنموذج الخامس

للحصول على مقدرات معاملات الأجل الطويل، سيتم في المرحلة الأولى اختيار فترات

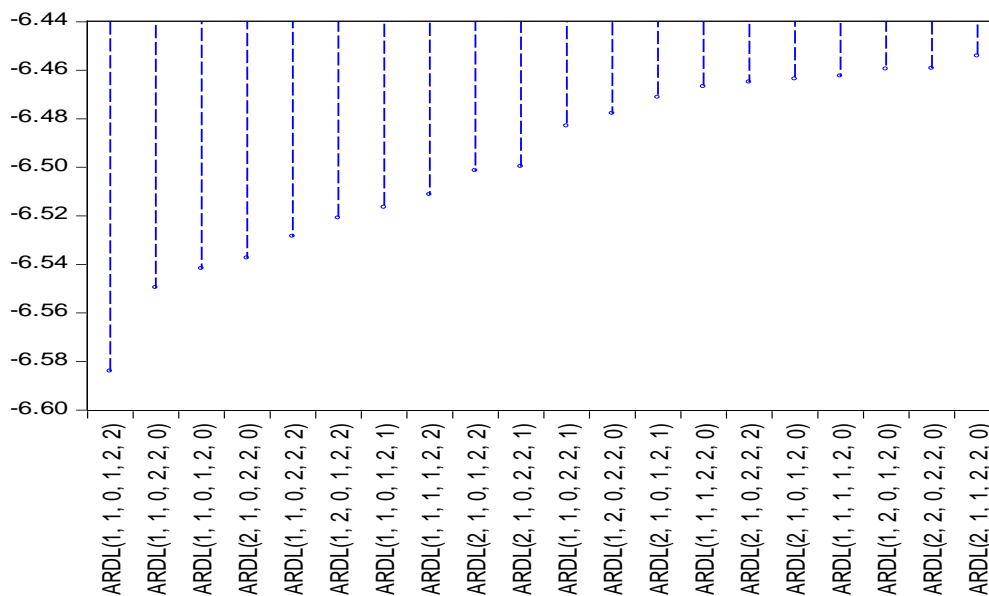
التباطؤ كما هو موضح في الشكل الموالي.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم (7.4) أن فترات الابطاء المثلى التي تم الحصول عليها وفقا لمعيار SBC، هي كالتالي: الـ IDH و الـ CHOM و الـ UN و الـ TMIC و الـ TNA و الـ PRO ومنه فإن نموذج ARDL المختار هو: (1,1,0,1,2,2).

الشكل رقم (7.4): فترات التباطؤ للنموذج الخامس الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية

والمتغيرات الاجتماعية على التنمية البشرية

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: مخرجات 9 Eviews

3.2.3 تقدير معاملات الأجل الطويل للنموذج الخامس:

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (12.4) أن المتغيرات التي لها تأثير ايجابي ومعنوي على

مؤشر التنمية البشرية على المدى الطويل هي: المتغير الوهمي و الثابت عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (13.4): نتائج تقدير معاملات الأجل الطويل للنموذج الخامس الخاص بتأثير برامج

الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاجتماعية على التنمية البشرية

| المتغير | المعلمة | t-Statistic | قيمة الاحتمال (prob) |
|---------|-----------|-------------|----------------------|
| CHOM | -0.005247 | -1.588215 | 0.1405 |
| UN | 0.002625 | 1.092571 | 0.2979 |
| TMIC | 0.006867 | 1.193203 | 0.2579 |
| TNA | -0.057034 | -1.619721 | 0.1336 |
| PRO | 0.075268 | 2.289378 | 0.0428 |
| C | 0.575133 | 3.846240 | 0.0027 |

المصدر: بناء على مخرجات 9 Eviews

4.2.3 تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج الخامس:

يتبين لنا من خلال الملحق رقم (8.4) ص. 219 والذي يعبر عن نموذج تصحيح الخطأ أن كل من معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ومعدل النمو الطبيعي للسكان والمتغير الوهمي عند الفرق الأول لها معنوية احصائية، أما باقي المتغيرات ليس لها معنوية احصائية. كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ (CoinEq (1-، سالبة وتبلغ حوالي 91.67% وذات معنوية احصائية باحتمال 1.35% وهو أقل من 5%، أي أن مؤشر التنمية البشرية يستغرق تقريبا سنة و 10 أشهر (1/0.9167) حتى يعود لحالة التوازن العادية بعد صدمة في النموذج نتيجة تغير في احدى المتغيرات.

جودة النموذج:

يبين لنا معامل التحديد القوة التفسيرية للنموذج والمقدرة بـ 97%، بعبارة أخرى أن 97% من التغيرات التي تحدث في مؤشر التنمية البشرية ترجع إلى التغير في المتغيرات المدرجة في النموذج و 3% تعود إلى متغيرات أخرى لم يتم إدراجها في النموذج.

3.3 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود للنموذج السادس الخاص بتأثير برامج الاستثمارات

العمومية والمتغيرات الاقتصادية على التنمية البشرية:

بعد اختبار التكامل المشترك لتأثير برامج الاستثمارات العمومية على التنمية البشرية مع ادخال المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية معا، والمتغيرات الاجتماعية فقط، سيتم ادخال المتغير الوهمي مع المتغيرات الاقتصادية لمعرفة مدى تأثيرها على التنمية البشرية.

1.3.3 اختبار منهج الحدود للنموذج السادس

عند قيامنا باختبار الحدود للنموذج، تم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (14.4): اختبار منهج الحدود للنموذج السادس الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاقتصادية على التنمية البشرية

| اختبار منهج الحدود للنموذج ARDL Bounds Test | | |
|---|----------|----------|
| فرضية العدم: لا توجد علاقة طويلة المدى | | |
| Test Statistic | Value | K |
| F-statistic | 1.419772 | 4 |
| Critical Value Bounds | | |
| Significance | 10 Bound | 11 Bound |
| 10% | 2.45 | 3.52 |
| 5% | 2.86 | 4.01 |
| 2.5% | 3.25 | 4.49 |
| 1% | 3.74 | 5.06 |

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برنامج Eviews 9

ملاحظة: قيم الحدود الحرجة من حساب Pesaran وآخرون

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة F المحسوبة والمقدرة بـ 1.419772 أقل من الحد الأدنى للقيم الجدولية الحرجة عند كل المستويات، وبالتالي سيتم قبول فرضية العدم، أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات. لعل أهم ما يؤكد ذلك هو قيمة معامل تصحيح الخطأ (1-CoinEq)، فهو ليست له معنوية احصائية، فقيمة احتمال الوقوع في الخطأ تقدر بـ 0.1033.

4.3 الاختبارات التشخيصية للنموذج الرابع الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التنمية البشرية والخامس لتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاجتماعية على التنمية البشرية:

• اختبار الارتباط التسلسلي:

نلاحظ من خلال الملحق رقم (9.4) ص. 219 أن الاحتمال p لاختبار LM للنموذج الرابع يساوي 0.3182 الاحتمال p لاختبار LM للنموذج الخامس يساوي 0.2086 وبالتالي سيتم قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في كلا النموذجين.

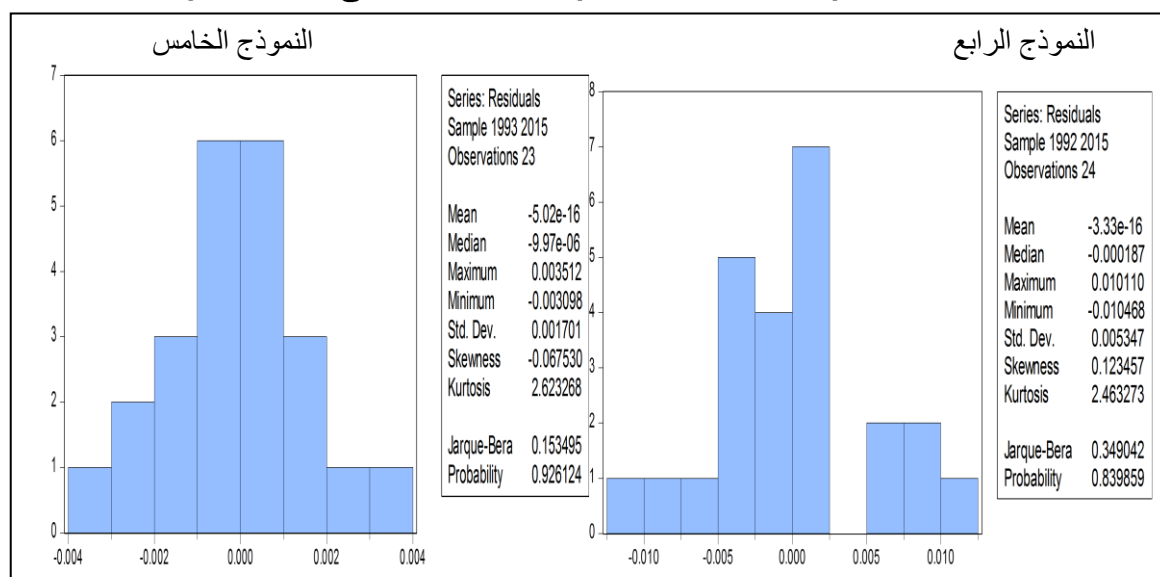
• اختبار عدم الثباين للبواقي:

يتبين لنا من الملحق رقم (10.4) ص. 220 أن الاحتمال p للاختبار F يساوي 0.2889 و0.4519 للنموذج الرابع والخامس على التوالي، وبالتالي سيتم قبول فرضية العدم، أي ثبات الثباين.

• اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية [Jarque-Bera (JB)].

يظهر لنا من خلال الشكل أدناه أن بواقي النموذج الرابع تتبع توزيع طبيعي، وقيمة الاحتمال p الخاصة به والمقدرة بـ 0.839859 تؤكد ذلك. نفس الملاحظة بالنسبة للنموذج الخامس، حيث قيمة الاحتمال p تساوي 0.926124 وهي أكبر بكثير من 0.05.

الشكل رقم (8.4): نتائج اختبار Jarque-Bera (JB) التشخيصية للنموذج الرابع الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التنمية البشرية والخامس لتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاجتماعية على التنمية البشرية



المصدر: بناء على مخرجات 9 Eviews

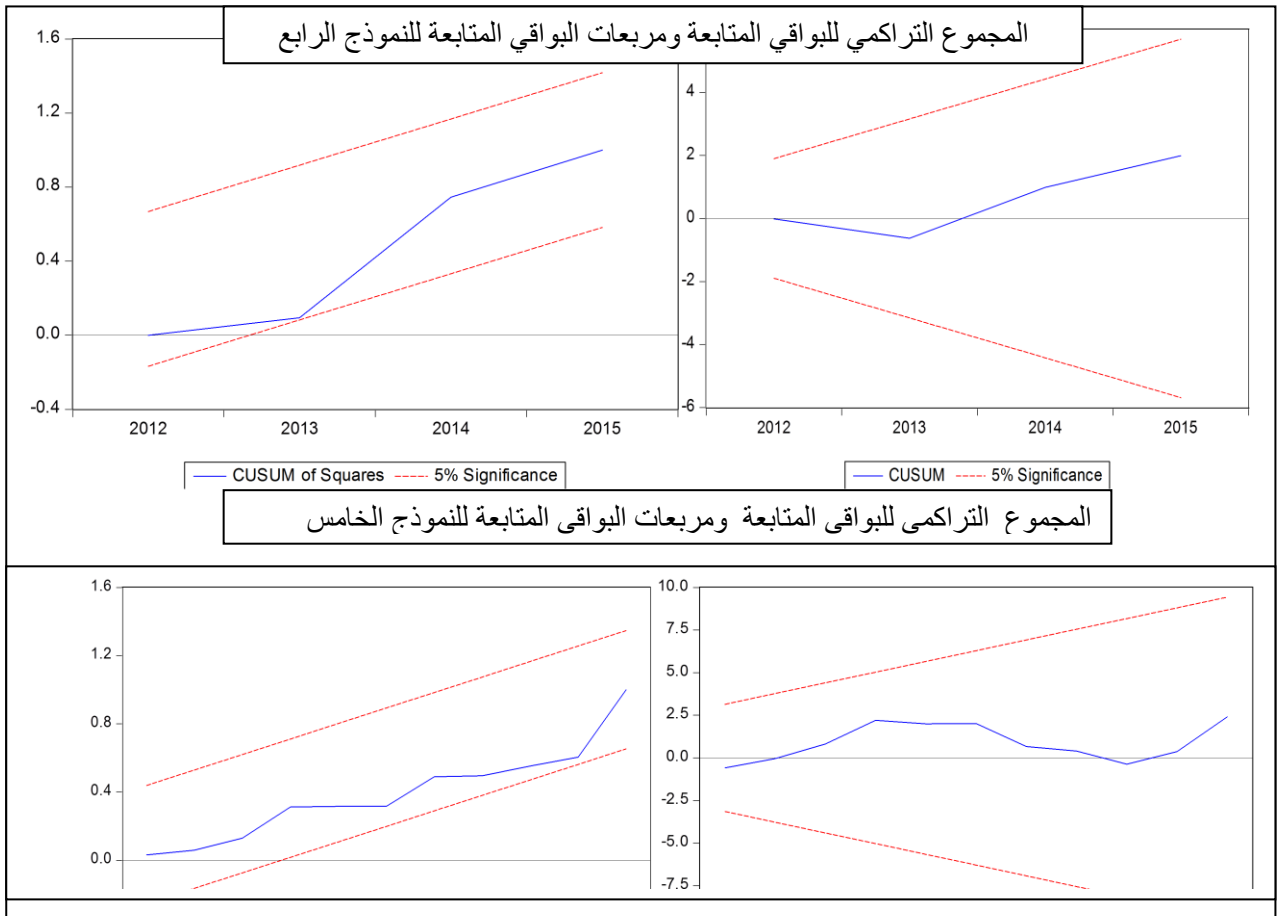
• إختبار Ramsey RESET:

تبين النتيجة المبينة في الملحق رقم (11.4) ص. 220 الخاص بالنموذج الرابع الذي يوضح ان قيمة الاحتمال F المحسوبة 0.3216 لهذا الاختبار وهو ما يؤكد صحة الشكل الدالي. نفس الشيء بالنسبة للنموذج الخامس، حيث قيمة الاحتمال F المحسوبة 0.1964

5.3 دراسة الاستقرارية الهيكلية للنموذج الرابع الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التنمية البشرية والخامس لتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاجتماعية على التنمية البشرية:

يتبين لنا من خلال الشكلين أن احصائية اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة ومربعاتها المذكورين سابقا تقع داخل الحدود الحرجة سواء في النموذج الرابع أو الخامس، مما يؤكد وجود إستقرار بين متغيرات النموذجين وانسجام في النموذجين بين نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل.

الشكل رقم (9.4): المجموع التراكمي للبواقي المتابعة ومربعات البواقي المتابعة للنموذج الرابع الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التنمية البشرية والخامس لتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاجتماعية



المصدر: بناء على مخرجات Eviews9

6.3 تحليل النتائج الخاصة بالنموذج الرابع الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التنمية البشرية والخامس لتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاجتماعية والسادس لتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاقتصادية:

● بعد ادخال المتغير الوهمي المعبر على الفترة التي تم فيها تطبيق برامج الاستثمارات العمومية وبعد دراستنا للتكامل المشترك من خلال نموذج ARDL تبين لنا أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل وهذا من خلال اختبار الحدود، حيث أن قيمة F كانت أكبر من الحد الأعلى عند كل المستويات. أكد ذلك القيمة السالبة والمعنوية لحد الخطأ. غير أن المتغير الوهمي لم تكن له معنوية احصائية لا على المدى القصير ولا الطويل قد يكون السبب في ذلك راجع لكثرة المتغيرات المفسرة وقصر الفترة، لذا قمنا بادخال هذا الأخير مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية كل على حدى.

● بعد ادخال المتغير الوهمي على نموذج تأثير المتغيرات الاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية تبين لنا أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، وعند فصل نتائج الأجل القصير عن الأجل الطويل تبين لنا أن المتغير الوهمي له تأثير ايجابي ومعنوي على مؤشر التنمية البشرية في الأجلين، وهذا راجع لما قامت به الجزائر مع بداية الألفية، حيث ركزت هذه البرامج على تعزيز التنمية البشرية من خلال ترقية المشاريع الاقتصادية الداعمة للعمليات الإنتاجية والخدمية. اضافة إلى أن هذه البرامج جاءت عقب الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر وما صاحبها من تدهور للاقتصاد الوطني وتردي الأوضاع الاجتماعية للمواطنين، ونتيجة لذلك فقد كان لزاما على السلطة العمومية أن تنتهج سياسات وطرق استعجالية من اجل دعم النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الأفراد خصوصا مع عودة الاستقرار السياسي والأمني للبلد وما صاحبه من تحسن كبير في أسعار النفط في الأسواق الدولية منذ بداية الألفية. لقد أولى برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 الذي زود بغلاف مالي يقدر بـ 286مليار دولار (ما يعادل 21.214 مليار دينار) مكانة متزايدة الاهمية للتنمية البشرية التي يعتبرها الخبراء ركيزة اساسية لمواصلة مسار اعادة الاعمار الوطني. وقد خصص لها ميزانية معتبرة تقدر بـ 9386,6 مليار دج لهذا المحور الهام الذي يدرج

تحسين التعليم في مختلف اطواره (الابتدائي والمتوسط والثانوي والجامعي والتكوين المهني) والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية¹. كما أنه قد خصص أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال²:

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و850 ثانوية) و600000 مكان بيداغوجي جامعي و 400000 مكان إيواء للطلبة وأكثر من 300 مؤسسة للتكوين والتعليم المهنيين؛
- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية منها 172 مستشفى و45 مركبا صحيا متخصصا و377 عيادة متعددة التخصصات بالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين؛
- مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها خلال الفترة الخماسية؛
- توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي وتزويد 220000 سكن ريفي بالكهرباء؛
- تحسين التزويد بالماء الشروب على الخصوص من خلال إنجاز 35 سدا و 25 منظومة لتحويل المياه وإنهاء الأشغال بجميع محطات تحلية مياه البحر الجاري إنجازها؛
- -أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعة متعددة الرياضات و400 مسبح وأكثر من 200 نزل ودار شباب؛
- -وكذا برامج هامة لقطاعات المجاهدين والشؤون الدينية والثقافة والاتصال.

هذا وخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب من % 40 من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.

أما تشجيع "إنشاء مناصب الشغل فيستفيد من 350 مليار دج من البرنامج الخماسي لمرافقة الإدماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل. وستضاف نتائج التسهيلات العمومية لإنشاء مناصب الشغل إلى

¹برنامج التنمية الخماسي 2010_2014 على الموقع algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf
²نفس المرجع

الكم الهائل من فرص التوظيف التي سيديرها تنفيذ البرنامج الخماسي ويولدها النمو الاقتصادي. لقد انعكس ذلك في انخفاض معدلات البطالة. غير أنه كان من الممكن تحقيق معدلات بطالة أدنى مما قد تم تحقيقها لو تميز الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد الجزائري بنوع من المرونة والحركية في الأداء تزامنا مع الزيادة المسجلة في الطلب الكلي، نتيجة المخصصات المالية التي اعتمدت كاستثمارات عمومية في الجزائر والتي قاربت حدود 348.5 مليار دولار¹.

- أما عند ادخال المتغير الوهمي على نموذج تأثير المتغيرات الاقتصادية على مؤشر التنمية البشرية تبين لنا أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل، وهذا رغم تحقيق معدلات ايجابية للنمو الاقتصادي وانخفاض معدلات التضخم والتزايد السريع والمستمر للنفقات، إلا أن هذا النمو غير مستدام وناتج عن مداخل المحروقات والكثير من الاقتصاديين اعتبروا هذا التحسن ظرفي وغير مستدام لأنه ناتج عن تنمية اقتصادية غير مستدامة وهو مرتبط ارتباطا وثيقا بمداخل المحروقات وهي غير مستقرة وتتحكم فيها عوامل خارجية (عرض وطلب...).

¹ عماري عمار ومحمادي وليد [2013]: أثار الاستثمارات العمومية على الأداء الاقتصادي في الجزائر «، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001_2014، 11|12 مارس 2013، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، ص. 22

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة التطبيقية أن نسقط ما تطرقنا اليه في الفصول السابقة لمعرفة مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التنمية البشرية في الجزائر، من خلال استخدام أحد النماذج القياسية والمتمثلة في منهجية ARDL، بإجراء اختبار للتكامل المشترك المقترح من طرف Peasaran والذي تميز عن الاختبارات الأخرى بصلاحيته في حالة استقرار المتغيرات عند مستويات مختلفة بين الصفر والواحد، كما يعد الأفضل في حالة العينات الصغيرة.

توصلنا من خلال نتائج الدراسة القياسية إلى استقرار متغيرات الدراسة عند الفرق الأول ماعدا مؤشر التنمية البشرية ومعدل نمو الانفاق العام ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة فهي مستقرة عند المستوى، في هذا الاطار تم تقدير ست نماذج، احتوى الأول على المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية معا، والثاني على المتغيرات الاجتماعية فقط في حين الثالث على المتغيرات الاقتصادية، ثم تم ادخال المتغير الوهمي المعبر على برامج الاستثمارات العمومية على النماذج الثلاثة لمعرفة مدى تأثيرها على التنمية البشرية في الجزائر.

بعد ادراج برامج الاستثمارات العمومية كمتغير وهمي على النموذج الأول تبين لنا أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل، وهذا من خلال قيمة F وقد أكد ذلك القيمة السالبة والمعنوية لحد الخطأ. غير أن المتغير الوهمي لم تكن له معنوية احصائية لا على المدى القصير ولا الطويل قد يكون السبب في ذلك راجع لكثرة المتغيرات المفسرة وقصر الفترة، لذا تم ادخال هذا المتغير على نموذج تأثير المتغيرات الاجتماعية على التنمية البشرية وتأثير المتغيرات الاقتصادية كل على حدى. حيث تبين لنا من خلال الأول أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، وعند فصل نتائج الأجل القصير عن الأجل الطويل تبين لنا أن المتغير الوهمي له تأثير ايجابي ومعنوي على مؤشر التنمية البشرية في الأجلين، وهذا راجع لما قامت به الجزائر مع بداية الألفية، حيث ركزت هذه البرامج على تعزيز التنمية البشرية من خلال ترقية المشاريع الاقتصادية الداعمة للعمليات الإنتاجية والخدمية. اضافة إلى أن هذه البرامج جاءت عقب الازمة الأمنية والسياسية التي شهدتها الجزائر وما صاحبها من تدهور للاقتصاد الوطني وتردي الأوضاع الاجتماعية للمواطنين. أما الثاني فتبين لنا أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل، وهذا رغم تحقيق معدلات ايجابية للنمو الاقتصادي وانخفاض معدلات التضخم والتزايد السريع والمستمر للنفقات، إلا أن هذا النمو غير مستدام وناتج عن مداخل المحروقات والكثير من الاقتصاديين اعتبروا هذا التحسن ظرفيا وغير مستدام.

الخاتمة العامة

تطرح فكرة التنمية ذاتها ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف أو لتقييم النتائج. نظرا للتحويلات الواسعة في مفهوم التنمية، فإن المؤشرات عرفت بدورها تطورات هامة على محاور عدة بدءا من مقاييس النمو الاقتصادي إلى المؤشرات الاجتماعية والأدلة المركبة كدليل التنمية البشرية. وبناءا على ذلك تعددت الدراسات والبحوث والمؤتمرات التي عقدت لتحديد مفهوم التنمية وتحليل ومكوناتها وأبعادها، كإشباع الحاجات الأساسية، والتنمية الاجتماعية، وتحسين نوعية الحياة.

يتطلب تحقيق التنمية البشرية تدخل الدولة في عدة مجالات خاصة الاجتماعية منها مثل: الإسكان، المياه الصالحة للشرب، الصرف الصحي وبالتالي تجنب الكثير من الأمراض وهذا من خلال حجم معين من الانفاق. فالدولة مسؤولة عن الصحة والتعليم، بالإضافة إلى السيطرة على الأوضاع الاقتصادية التي تعد المحرك الرئيسي لتحسين التنمية البشرية، من أجل ذلك ارتأينا في هذا البحث وبالاعتماد على أساليب القياس الاقتصادي بصفة عامة و ومنهجية التكامل المشترك بصفة خاصة إلى اختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البشرية.

لقد ارتأينا قبل الخوض في اشكالية البحث التطرق لمفهوم ومؤشرات التنمية البشرية، حيث تعتبر هذه الأخيرة أدوات بديلة اكتسبت مصداقية كبيرة لدى مختلف الدوائر سواء كانت قطرية أو دولية لقياس مستوى التنمية والوقوف على الانجازات المحققة، كما أنها أتاحت فرصة إجراء مقارنات بين الدول وأصبحت واسعة الاستعمال، ولقد تلقت قبولا حتى من طرف الهيئات التي كانت من أشد المنتقدين لها مثل البنك العالمي، إلا أن هذه المؤشرات مازالت محل انتقاد بسبب بعض النقائص والاختلالات ذات الطابع الفلسفي (المفاهيم) وكذا الطابع المنهجي (طريقة القياس)، وهذا رغم استحداث مؤشرات جديدة في تقرير التنمية البشرية لعام 2010 إلا أنها مازالت محل اختبار. كما يعد الفقر من أهم التحديات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه المجتمعات النامية والمتقدمة على حد سواء ويمثل أهم التحديات التي تواجه مسيرة التنمية البشرية، كما أن الفقر هو أكثر حلقات التنمية صلة بالرعاية الصحية، والتعليم، والمسكن، والبطالة...

فيما يخص تجربة الجزائر في مجال التنمية فقد استعرضنا مدى تطور بعض المؤشرات التي تعبر عن واقعها الاقتصادي و الاجتماعي مع التركيز على مدى تطور مؤشرات التنمية البشرية من خلال الفصل الثالث، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

- حققت الجزائر نتائج ايجابية في المجال الاقتصادي من خلال تطور الناتج المحلي الإجمالي وتحسن نصيب الفرد من الدخل القومي، غير أن معدل النمو كان متذبذبا. كما أن هيكل إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات تميز بهيمنة الخدمات خارج الإدارة العامة وخدمات الإدارات العمومية. حيث تمثلان معا أكثر من نصف إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات، تأتي بعدها المباني و الأشغال العمومية، في حين أن الوزن النسبي للصناعة غير الهيدروكربونية والزراعة كانت في تذبذب؛

- معدل التضخم عرف تحسنا كبيرا ومع مطلع الألفية الثالثة سجل المتوسط السنوي للتضخم انخفاضا محسوسا جداً مقارنة بالسنوات السابقة ومع ذلك، تجدر الإشارة هنا إلى أن انخفاض معدل التضخم لا يرجع إلى زيادة الإنتاج، إنما هو نتيجة للاستقرار النسبي للأسعار المحلية واستقرار العملة الوطنية؛

- أهم ما ميز الإنفاق العام في الجزائر انخفاض معدل نمو الإنفاق العام خلال الفترة 1995-1999 حيث بلغ خلال هذه الفترة 26.60%، وهي نسبة منخفضة عن الفترة السابقة لسنة 1995، أما خلال الفترة 2000-2014 نلاحظ زيادة متسارعة للإنفاق العام الذي انتقل من 961.7 مليار دج سنة 1999 إلى 1950 مليار دج سنة 2005 وإلى 8858 سنة 2015، وما يفسر هذا التزايد هو ارتفاع أسعار النفط وقيام السلطات بضح موارد مالية ضخمة لتمويل برامج الاستثمارات العمومية. حيث تتجلى أهمية الإنفاق العام من خلال توزيع هذا الأخير على المشاريع الاستثمارية والتي لها مساهمة فعالة في تحقيق النمو الاقتصادي؛

- سجل معدل النمو الطبيعي للسكان انخفاضا من سنة لأخرى بسبب انخفاض المعدل الخام للولادات، حيث تزامن تحسن الوضع المادي للسكان مع انخفاض معدل الأطفال لكل امرأة في سن الإنجاب؛

- تحسن الإطار المعيشي للفرد الجزائري نتيجة تحسن مؤشرات التنمية في جميع المجالات: الصحة والتربية وتراجع نسبة البطالة وانخفاض في نسبة الوفيات؛ غير أن الجزائر تشهد سوءا في توزيع المؤسسات الصحية على التراب الوطني، أي أن الجزائر لا تزال بحاجة إلى المزيد من الجهود لترقية هذا القطاع الحيوي خاصة فيما يتعلق التجاوزات التنظيمية التي تعاني منها مختلف المؤسسات الصحية وهذا في سبيل تحقيق تنمية شاملة يستفيد منها المواطن الجزائري.

- أما فيما يخص التعليم حققت نتائج ايجابية في هذا المجال، حيث ارتفع معدل تدرس الأطفال البالغين من العمر ست سنوات من 43% سنة 1966 إلى 93% في 1999 ليصل 97.96% سنة 2009. كما أن "نسبة الأمية في وسط الأفراد البالغين من العمر 15 و 24 سنة انخفض ليصل سنة 2014 إلى معدل أقل من 4%"، هذا المعدل جعل الجزائر في نفس المستوى مع بعض الدول المتقدمة، وهذا ما يدل على أن هدف "التعليم للجميع" قد تجاوز أهداف الألفية المقترحة من طرف الأمم المتحدة، إلا هذا الانجاز على المستوى الكمي لا يعبر على حقيقة جودة التعليم التي مازالت تطرح بحدة ؛

بعد الدراسة الوصفية التحليلية والدراسة القياسية يمكن حصر أهم نتائج هذه الدراسة والتي يمكن ربطها مع فرضيات الدراسة كمايلي:

- نصت الفرضية الأولى على أن: " الجزائر حققت تقدما كبيرا في مجال التنمية البشرية" فمن خلال عرض مدى تطور التنمية البشرية في الجزائر تم اثبات هذه الفرضية، حيث تبين لنا أن مؤشر التنمية البشرية عرف تطورا على مدى 26 سنة، وبدأ هذا التحسن يظهر جليا مع حلول الألفية الجديدة والتي ترافقت مع تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي(2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو (2010-2014) إضافة إلى انجاز العديد من الاستثمارات في مجالات الصحة والتعليم والسكن...الخ. كما أنه رغم أن معدل نشاط وعماله الذكور أكبر بكثير من نشاط وعماله الاناث، غير أن عدد النساء في سوق الشغل في ارتفاع مستمر وهذا بسبب ارتفاع معدلات التمدرس، حيث ارتفع متوسط عدد سنوات الدراسة ويظهر هذا التزايد أكثر وضوحا بالنسبة للإناث.

- نصت الفرضية الثانية على أن: "هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاجتماعية ومؤشر التنمية البشرية"، من خلال اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود للنموذج الأول الخاص بتأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية والثاني الخاص بتأثير المتغيرات الاجتماعية ومؤشر التنمية البشرية تبين لنا صحة هذه الفرضية وهذا من خلال قيمة احصائية F في النموذجين والتي كانت أكبر من الحد الأعلى في اختبار الحدود، وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، إذ أن تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لا ينعكس مباشرة على مؤشر التنمية البشرية، بل يحتاج إلى فترة زمنية حتى تظهر كل التغيرات والمقدرة بسنة وشهر تقريبا. كما اتضح لنا من خلال تقدير معلمات الأجل الطويل أن المتغيرات التي تعبر عن الجانب الاجتماعي لمؤشر التنمية البشرية والتي تم اختيارها في هذه الدراسة ليس لها معنوية إحصائية ماعدا الثابت فله معنوية احصائية عند مستوى معنوية 10%. أما في الأجل القصير فمؤشر التنمية البشرية غير حساس للتغيرات التي تحدث فيه في السنوات الماضية، كما أن جميع المتغيرات لها معنوية احصائية ماعدا معدل البطالة عند الفرق الأول، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة. بالإضافة إلى أن مؤشر التنمية البشرية يستغرق تقريبا سنة و11 شهرا حتى يعود لحالة التوازن العادية بعد صدمة في النموذج نتيجة تغير في احدى المتغيرات: معدل البطالة، نسبة الالتحاق بالتعليم العالي، معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة، معدل النمو الطبيعي .
- الفرضية الثالثة نصت على أن "هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية ومؤشر التنمية البشرية"، لقد بينت النتائج الخاصة بالنموذج الثالث عدم صحة هذه الفرضية وهذا من خلال قيمة F المحسوبة والمقدرة بـ 0.747474 أقل من الحد الأدنى للقيم الجدولية الحرجة عند كل المستويات، أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة. وبالتالي لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات. إن أهم ما يؤكد ذلك هو قيمة معامل تصحيح الخطأ (1-CoinEq)، حيث أن قيمته كانت موجبة و ليست له معنوية احصائية، فقيمة احتمال الوقوع في الخطأ تقدر بـ 0.91.

- نصت الفرضية الرابعة على أن: " لبرامج الاستثمارات العمومية تأثير على مؤشر التنمية البشرية في المديين القصير والطويل" تم إثبات هذه الفرضية من خلال نتائج الدراسة القياسية الخاصة بالنموذج الرابع والخامس والسادس وذلك كمايلي:

• بعد ادخال المتغير الوهمي المعبر على الفترة التي تم فيها تطبيق برامج الاستثمارات العمومية، تبين لنا أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل، وهذا من خلال اختبار الحدود حيث أن قيمة F كانت أكبر من الحد الأعلى عند كل المستويات، وقد أكد ذلك القيمة السالبة والمعنوية لحد الخطأ.

• بعد ادخال المتغير الوهمي على نموذج تأثير المتغيرات الاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية تبين لنا أن هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات محل الدراسة، وعند فصل نتائج الأجل القصير عن الأجل الطويل تبين لنا أن المتغير الوهمي له تأثير ايجابي ومعنوي على مؤشر التنمية البشرية في الأجلين، وهذا راجع لما قامت به الجزائر مع بداية الألفية، حيث ركزت هذه البرامج على تعزيز التنمية البشرية من خلال ترقية المشاريع الاقتصادية الداعمة للعمليات الإنتاجية و الخدمية. لقد أولى برنامج الاستثمارات العمومية 2010-2014 الذي زود بغلاف مالي يقدر بـ 286 مليار دولار مكانة متزايدة الاهمية للتنمية البشرية التي يعتبرها الخبراء ركيزة اساسية لمواصلة مسار اعادة الاعمار الوطني ، كما اهتم بتحسين التعليم في مختلف اطواره (الابتدائي والمتوسط و الثانوي و الجامعي و التكوين المهني) و التكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه و الموارد الطاقوية، و خصص أكثر من 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية.

وما ينبغي الإشارة إليه في الختام أنه عند ادخال المتغير الوهمي على نموذج تأثير المتغيرات الاقتصادية على مؤشر التنمية البشرية تبين لنا أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل، فبالرغم من تحقيق معدلات ايجابية للنمو الاقتصادي وانخفاض معدلات التضخم والتزايد المستمر للنفقات، إلا أن هذا النمو ناتج عن عوائد المحروقات وغير مستدام. قد تم اعتبار هذا التحسن في المتغيرات الاقتصادية ظرفية وغير مستدامة متعلقة أساسا بأسعار المحروقات.

في الأخير نقر بأن بحثنا هذا و النتائج التي توصل إليها تبقى محاولة للإسهام في إشكالية قياس التنمية و تبقى نقاط أخرى ذات أهمية لم نستطع التطرق إليها بحكم استحالة أي بحث أن يتشعب في إشكاليات متعددة، لذلك نقترح بعض المحاور و نقاط بحث يجدر التوسع فيها، كما أن البعض منها يمكن أن يشكل إشكاليات بحث لرسائل دكتوراه. نذكر منها:

- استخدام اختبار السببية في تحديد اتجاه العلاقة بين التعليم والتنمية، من خلال الاعتماد على علاقة سببية غرانجر في تحديد اتجاه العلاقة ونوعها؛
- البحث في مؤشرات الفساد المالي والإداري وأثرها في مؤشر التنمية البشرية؛
- دراسة تحليلية إستشرافية لحالة التنمية البشرية ودور القطاع الخاص لتحقيق التنمية البشرية في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- ابراهيم العيسوي [2000]: " التنمية في عالم متغير"، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة
- ابراهيم مراد الدعمة [2009]: "التنمية البشرية (الانسانية) بين النظرية والواقع"، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن
- أحمد ابراهيم منصور[2007]: "عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية، رؤية اسلامية مقارنة"، سلسلة أطروحات الدكتوراه، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت
- أحمد اسماعيل حجي و حسام حمدي عبد الحميد [2012]: "الجامعة والتنمية البشرية، أصول نظرية وخبرات عربية وأجنبية مقارنة"، الطبعة الأولى دار النشر عالم الكتب، القاهرة
- اياد عبد الفتوح النصور [2013]: أساسيات الاقتصاد الكلي"، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- بتول شكوري [2004]: " الترابط بين السكان والتنمية والفقير على صعيد الاقتصاد الكلي"، المنتدى العربي للسكان 19-11-2004، بيروت
- بوزيدي عبد المجيد [1999]: "تسعينات الاقتصاد الجزائري، حدود السياسات الظرفية"، ترجمة جريبب أم الحسن، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر
- بول آ. سامويلسون ووليام د. نوردهاوس [2001]: "الاقتصاد"، ترجمة هشام عبد الله، مراجعة د أسامة الدباغ، الأهلية، عمان
- حامد ربيع [1984]: "نظرية التنمية والواقع العربي"، ندوة التنمية الثقافية، معهد البحوث والدراسات العربية، بغداد
- حامد سهير [2007]: "إشكالية التنمية في الوطن العربي"، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- حامد عمار [1998]: "دراسات في التربية و الثقافة، مقالات في التنمية البشرية، العربية، الأحوال و البيئة الثقافية"، الطبعة الأولى، دار العربية للكتاب، القاهرة

- رعد سامي عبد الرزاق التميمي [2008]: "العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي"، دار دجلة، الأردن
- سالم توفيق النجفي [2007]: "الفقر في البلدان العربية وآليات إنتاجه"، العدد 38، بحوث اقتصادية عربية
- سالم توفيق النجفي [2009]: "الأمن الغذائي العربي (مقاربات إلى صناعة الجوع)"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان
- سالم توفيق النجفي وأحمد فتحي عبد المجيد [2008]: "السياسات الاقتصادية الكلية والفقر مع اشارة خاصة إلى الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت
- عبد الحميد أحمد رشوان [2007]: "الفقر والمجتمع، دراسة في علم الاجتماع"، مرسسة شباب الجامعة، الاسكندرية
- عبد الرحمن سيف سردار [2015]: "اقتصاد الفقر وتوزيع الدخل"، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية [2005]: "الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الاسكندرية
- عدنان داود العذاري وهدى زوير الدعيمي [2010]: "قياس مؤشرات ظاهرة الفقر في الوطن العربي"، الطبعة الأولى، دار جرير، الأردن
- عدنان داود محمد العذاري وهدى زوير مخلف الدعيمي [2010]: "الاقتصاد المعرفي وانعكاساته على التنمية البشرية نظرية وتحليل في دول عربية مختارة"، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع، الأردن
- علي محي الدين القرة داغي [2012]: "استراتيجية التنمية الشاملة والسياسات الاقتصادية في ظل الربيع العربي، دراسة فقهية اقتصادية ومحاولة لبدائل اسلامي مع حلول طارئة"، المجلد الأول، الطبعة الأولى، شركة دار البشائر الاسلامية، بيروت، لبنان
- غربي فوزية [2010]: "الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي، حالة الجزائر"، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

- كامل كاظم علاوي وآخرون [2015]: " تحليل وقياس العلاقة بين التوسع المالي والمتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة 1974_2010"، المجلد التاسع، العدد الثاني والثلاثون، مجلة الغري، جامعة الكوفة /كلية الإدارة والاقتصاد
- محسن عوض، علاء شلبي وآخرون [2013]: " دليل التمكين القانوني للقراء، معارف وخبرات"، الطبعة الأولى، المنظمة العربية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة
- محمد الصيرفي [2013]: "السكان والبيئة"، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر
- مدني بن شهرة [2009]: " الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)" الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن
- مصطفى منير محمود وطارق محمود يسري [2012]: " مشروع مبادرة التوعية بالأهداف الانمائية للألفية، سياسات التنمية المستدامة للمجتمعات الريفية الفقيرة"، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، جامعة القاهرة
- المعتصم بالله الجوارنة، ديمة محمد وصوص [2008]: "التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية"، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
- وسن عبد الرزاق حسن [2013]: " إضاءات في التنمية البشرية وقياس دليل الفقر الدولي (مزيد بالأمتلة التطبيقية)"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع
- وليد عبد الحميد عايب [2010]: " الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية"، الطبعة الأولى، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان
- المقالات والمدخلات**

- أمين حواس وفاطمة الزهراء زرواط: « واردات السمع الرأسمالية و النمو الاقتصادي في

الصين :منهجية ARDL»، ص.224 موقع الانترنت (تاريخ الاطلاع 16/12/05)

www.enssea.net/enssea/majalat/2543.pdf

- البشير عبد الكريم [2009]: « معدل الربح كبديل لمعدل الفائدة في علاج الأزمة المالية والاقتصادية دراسة نظرية وقياسية»، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، 20 و 21 أكتوبر 2009، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سطيف
- بقة الشريف والعايب عبد الرحمان [2008]: "العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة" أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الرابع ديسمبر 2008.
- بلعزوز بن علي و كتوش عاشور [2004]: « دراسة لتقييم انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على السياسة النقدية»، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية في الجزائر"، الواقع و الآفاق جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان ، الجزائر
- رحيمة شرقي [2014]: " تأخر سن الزواج بين الإجماع و الإختيار"، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية مخبر تحول التشكيلات الاجتماعية و أثره على الهوية و الفعل الاجتماعي للمجتمعات في طريق النمو، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 15 جوان 2014
<http://revues.univ-ouargla.dz/images/banners/ASTimages/Ssocialesimages/SCON15/S1510.pdf> (تاريخ الاطلاع 16/02/15)
- زروخي صباح و برحومة عبد الحميد [2014]: « دراسة قياسية للعلاقة بين معدل البطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2014) باستخدام التكامل المشترك»، أبحاث اقتصادية وإدارية العدد الخامس عشر جوان 2014، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، موقع الانترنت (تاريخ الاطلاع 16/12/05)
<http://dspace.univ-biskra.dz:8080/jspui/handle/123456789/7008>
- سعدي يحي و برحومة عبد الحميد: " ظاهرة الفقر في العالم العربي: أسبابها وانعكاساتها وكيفية معالجتها" موقع الانترنت www.kantakji.com/media/3958/2107.doc (تاريخ الاطلاع 15/11/05)
- شفيق عريش وآخرون [2011]: " اختبارات السببية والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 33 العدد 5،

- الطيب لحيلج ومحمد جصاص [2010]: "الفقر...التعريف ومحاولات القياس"، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع جوان 2010، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -جامعة محمد خيضر بسكرة-
- عبد الحميد نوار[2014]: "دليل الفقر المتعدد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابكة في الدول العربية"، تقرير التنمية الانسانية العربية، سلسلة أوراق بحثية، موقع الانترنت
http://www.arabhdr.org/publications/other/ahdrps/Final_Abdelhameed%20Nawar_MP (consulté le 29 /06/2015) I%20in%20Arab%20States%20%28AR%29.pdf
- عجيلة محمد، بن نوي مصطفى وبلحمدي سيد علي: "استراتيجية معالجة الفقر في ظل العولمة - حالة الجزائر-، موقع الانترنت www.Kantakji.com/media/3970/2114.doc (تاريخ الاطلاع في 2014/04/19)
- علي عبد الزهرة حسن و عبد اللطيف حسن شومان [2013]: « تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الابطاء ARDL »، العدد الرابع والثلاثون / المجلد التاسع / ت الثاني ، 2013، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد
- فرج شعبان [2014]: " الحاكمية والحد من الفساد للتخفيف من الفقر -حالة الجزائر-"، المؤتمر العلمي السنوي الثالث: الحاكمية والحد من للفساد الاداري والمالي، 18 و 19 نوفمبر 2014، جامعة عجلون الوطنية
- محمد بن عبد الله الجراح [2011]: " مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود)"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية -المجلد 27 العدد الأول 2011 -
- محمد كريم قروف: " السياسة النقدية الحديثة واستهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1999-2011)"، مداخلة في مجلة الاكاديمية العربية في الدانمارك
- مرغاد لخضر وحاجي فطيمة[2013] : إشكالية الفقر في الجزائر في ظل الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ،العدد 13، جامعة بسكرة.

- مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي [2008]: ' دليل إدماج الإرشاد النفسي والاجتماعي والقانوني في خدمات الصحة الإنجابية"، الطبعة الثانية رام الله
- نصيرة قوريش [2011]: "التنمية البشرية في الجزائر وآفاقها في ظل برنامج التنمية 2010-2014" الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسبية بن بوعلي، شلف [http:// www.univ- chlef.dz/ratsh/REACH FR/Article Revue Academique N 06 2011/article 05.pdf](http://www.univ-chlef.dz/ratsh/REACH_FR/Article_Revue_Academique_N_06_2011/article_05.pdf) (تاريخ الاطلاع 15/10/10)
- نور الدين هرمز [2007]: " النمو والعمالة والفقير في البلدان النامية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1)
- هشام حنضل عبدالباقي [2011]: " الفقر وتوزيع الدخل من منظور الاقتصاد الإسلامي: دراسة تطبيقية على مملكة البحرين"، المؤتمر العالمي الثامن للاقتصاد والتمويل الاسلامي، النمو المستدام والتنمية الاقتصادية الشاملة من المنظور الاسلامي، الدوحة، 18 إلى 20 ديسمبر
- وسام حسين علي [2013]: " أثر التضخم على أداء سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2005_2011) باستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM) ، المجلد 5 العدد 10، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية.

التقارير:

- الاجتماع الأفريقي الإقليمي [2003]: "الخلاص من الفقر: آراء من افريقيا"، تقرير تكميلي خاص للمدير العام، الطبعة الأولى، أديسا بابا ديسمبر 2003،
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي [2004]: " تقرير لجنة السياسات الإنمائية عن دورتها السادسة"، الأمم المتحدة
- الأمم المتحدة [2001]: " تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الانسان"، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم 36، نيويورك

- الأمم المتحدة [2009]: " القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى، التمكين القانوني للفقراء والقضاء على الفقر"، الدورة الرابعة والستون، البند 58 من القائمة الأولية
- الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [2012]: " تقرير التجارة والتنمية، 2012"، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف
- الأمم المتحدة للتجارة والتنمية [2012]: " تقرير التجارة والتنمية، 2012"، الأمم المتحدة، نيويورك وجنيف
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2003]: "تقرير التنمية البشرية للعام 2003"، مطبعة كركي، بيروت، لبنان.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2004]: "تقرير التنمية البشرية للعام 2004، الحرية الثقافية في عالمنا المتغير"، مطبعة كركي، بيروت، لبنان.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2005]: "تقرير التنمية البشرية للعام 2005، التعاون الدولي على مفترق الطرق: المعونة و التجارة و الأمن في عالم غير متساو"، مطبعة كركي، بيروت لبنان.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2007]: "تقرير التنمية البشرية 2007/2008، محاربة تغير المناخ: التضامن الإنساني في عالم منقسم"، مطبعة كركي، بيروت، لبنان.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2009]: "تقرير التنمية البشرية 2009، التغلب على الحواجز: قابلية التنقل البشري والتنمية"، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط(ميريك) الزمالك، القاهرة، جمهورية مصر العربية.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2010]: "تقرير التنمية البشرية 2010، عدد خاص في الذكرى العشرين، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية"، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2011]: "تقرير تحديات التنمية في الدول العربية 2011، نحو دولة تنموية في المنطقة العربية " ، مصر الجديدة بحري، جمهورية مصر العربية

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2014]: "تقرير التنمية البشرية 2014، المضي في التقدم"، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2015]: "لمحة عامة تقرير التنمية البشرية 2015، التنمية في كل عمل"، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [2016]: "لمحة عامة تقرير التنمية البشرية 2016، تنمية للجميع"، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمكتب الاقليمي للدول العربية [2009]: "تقرير التنمية الانسانية العربية للعام 2009، تحديات أمن الانسان في البلدان العربية، شركة كركي للنشر، بيروت
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، 2008
- اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي مركز الأبحاث الإحصائية، الاقتصادية و الاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية [2015]: "قياس الفقر في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تعزيز القدرات الإحصائية الوطنية"، مركز أنقرة، تركيا
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي [1999]: "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حقوق الإنسان والفقر المدقع"، لجنة حقوق الإنسان، الدورة الخامسة والخمسون، البند 10 من جدول الأعمال المؤقت، الأمم المتحدة
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي [2004]: "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حقوق الانسان والفقر المدقع"، لجنة حقوق الانسان الأمم المتحدة
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي [2013]: "دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام 2013: تحديات التنمية المستدامة"، الأمم المتحدة
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي [2011]: "تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن إحصاءات التنمية البشرية، اللجنة الاحصائية، الدورة الثانية والأربعون، 22-25 فيفري 2011
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي [2011]: "تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن إحصاءات التنمية البشرية، اللجنة الاحصائية، الدورة الثانية والأربعون، 22-25 فيفري 2011

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي [1999]: "التقرير الوطني حول التنمية البشرية 1998"، الدورة العامة الثالثة عشرة، الجزائر
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي 2013_2015: " ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟"، الجزائر،
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي لسنة 2003-2004
- منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة لحقوق الانسان [2010]: "حقوق الانسان والصحة واستراتيجيات الحد من الفقر"، سلسلة منشورات الصحة وحقوق الانسان، العدد رقم 5
- المنظمة العربية للتنمية الإدارية [2007]: "التنمية البشرية و أثرها على التنمية المستدامة"، بحوث و أوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان -التنمية البشرية و آثارها على التنمية المستدامة- شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية
- المنظمة العربية للتنمية الادارية [2007]: "التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة"، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية، شرم الشيخ، مصر
- المنظمة العربية للتنمية الادارية [2012]: " دور البحث العلمي في التنمية"، هجرة العقول العربية أسبابها وآثارها لـ يوسف أمحمد صالح"، القاهرة

القوانين:

- Journal officiel de la république algérienne, N 85, 2006

- قوانين المالية من 2007 إلى 2015

اللغة الأجنبية:

Livres :

- Amarty Sen [2000] : « un nouveau modèles économique-développement, justice, liberté », traduit de l'anglais par Michel Bessières, édition ODILE JACOB, Paris
- DESTREMEAU.B et SALAMA. P [2002] : « Mesures et démesure de la pauvreté », 1^{er} édition, press universitaires de France, Paris
- DWIGHT. H et autre [2008] : « économie du développement », 3^{eme} édition, deboeck, Belgique,

- Jean – Paul K. Tsasa Vangu [2014] : « TEST DE RACINE UNITE ET ANALYSE DES RUPTURES *Tendance stochastique, Correction [non] paramétrique et Stratégies de détection* », Société congolaise 'économétrie Mai 2014 – Papier SCE 3
- Régis Bourbonnais[2015] : « Econométrie cours et exercices corrigés », 9eme édition, Dunod, Paris
- Sarah Marniesse [1999] : « Note sur les différentes approches de la pauvreté », DEPARTEMENT DES POLITIQUES ET ETUDES DIVISION DE LA MACROECONOMIE ET DES ETUDES
- TABET-AOUL Mahi [2011] : « Développement et environnement au Maghreb, Contraintes et enjeux", deuxième édition, Benmerabet
- WOLFF. Edward N [2009] : « Poverty and Income Distribution », second édition, wiley-Blackwell, aJohn wiley & Sons, Ltd publication, United Kingdom,

Articles

- Benicourt E. [2001] : « La pauvreté selon le PNUD et la Banque mondiale, *Études rurales* 2001/3-4, N° 159-160, p. 38. (site d'internet : http://www.cairn.info/article.php?ID_REVUE=ETRU&ID_NUMPUBLIE=ETRU_159&ID_ARTICLE=ETRU_159_0035 (consulté le : 01/04/2014))
- BRADSHAW Ted K [2006] : « Theories of poverty and Anti-poverty programs in community Development, Rural poverty Research center, working paper N 06-05 Februry 2006, rupri (site d'internet www.rpronline.org)
- CENTRE DE DÉVELOPPEMENT DE L'OCDE [2005] : « Décentralisation et réduction de la pauvreté », Repères, n° 5, p. 1, site d'internet <http://www.oecd.org/fr/dev/34424752.pdf>
- *Christian Morrisson* [2003] : « La pauvreté dans le monde », RAMSES, P. 106 site d'internet <http://www.ifri.org/downloads/ramses03morrisson.pdf>
- *Christiane Loquai, Mamadou Lamine Bah et autres*[2001] : « Décentralisation et réduction de la pauvreté Perception des liens dans les politiques et les pratiques, Étude de cas portant sur la République de Guinée », Document de réflexion ECDPM n° 32 p. 15, site d'internet <http://www.oecd.org/dev/poverty/33741445.pdf>
- ECHKOUNDI Mhammed et HAFID Hicham [2011]: « BONNE GOUVERNANCE ET LUTTER CONTRE LA PAUVRETÉ: QUELLE ARTICULATION POSSIBLE? », site d'inertnet : www.cafrad.org/Workshops/Rabat27-29.../Bonne_gouvernance.pdf
- Ewa Marta Syczewska : « Empirical power of the Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test”, Working Paper No. 3-10 , Department of Applied Econometrics Working Papers,Warsaw School of Economics, Al. Niepodleglosci 164, 02-554 Warszawa, Poland, p . 6 , Site d'internet <http://www.sgh.waw.pl/instytut/zes/wp/>
- Jean–Paul K et autre [2013] : « Cointégration et Modèle à CorreCtion d'erreur », Laboratoire d'Analyse – Recherche en Economie Quantitative, Vol. 8 – Num. 003, Octobre 2013, P. 33, site d'internet <http://www.lareq.com>
- Mohamed Medjkoune [1999] : « Ajustement structurel : emploi et chômage en Algérie », les cahiers de CREAD, N4/47/1999
- Mosayeb Pahlavani and other [2005] : « Trade-GDP Nexus in Iran: An Application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model », American Journal of Applied Sciences, 2(7), 2005, 1158-1165

- Région Afrique, Département du développement humain et Banque mondiale [2005] : « Santé et pauvreté au Rwanda : *Reconstruire et réformer les services de santé dans la perspective des objectifs du millénaire pour le développement (OMD)* »
 - Union - Discipline – Travail : « Impact de l'aide publique au développement sur la croissance et l'épargne domestique des pays membres de la zone UEMOA », Bureau National d'Etudes Techniques et de Développement, Côte d'Ivoire, P. 15, site d'internet : www.ecoasso.org/articles/Lacine_Bayoko.pdf
 - United States Agency for International Development [2007]: "LEGAL EMPOWERMENT OF THE POOR FROM CONCEPTS TO ASSESSMENT", Washington
- Rapports :
- Algeria statistical appendix, IMF country report, Nb08-102, march 2008
 - Bank d'Algerie « Evolution économique et monétaire en Algérie », rapports 2001, 2002, 2004, 2006, 2008, 2010.
 - Banque d'Algérie [2008] : « Rapport annuel de la banque d'Algérie »,
 - Banque mondiale [2007] : « ENJEUX DÉMOGRAPHIQUES DU XXI^e SIÈCLE LE RÔLE DE LA BANQUE MONDIALE », Washington
 - CNES [2005]: « Regards sur la politique monétaire en Algérie », 26^{ème} session plénière, tableaux 3, 6, 9
 - CNES [2006] : « Rapport national sur le développement humain-Algérie »,
 - CNES [2007] : « Rapport national sur le développement humain-Algérie »,
 - CNES [2008] : « Rapport National sur le développement humain », Algérie 2008
 - E. CHERIF CHAKIB [2002] : « Programme d'ajustement structurel et résultats socio-économiques en Algérie », revue sciences humain, n°18, Décembre 2002
 - Gouvernement Algérien [2005] : « Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement », P. 56
 - Gouvernement Algérien [2010] : « 2eme Rapport national sur les objectifs du millénaire pour le développement »
 - Gouvernement Algérien [2016] : « Algérie objectifs du millénaire pour le développement, Rapport national 2000-2015 »
 - Groupe de la Banque Africaine de développement [2011] : « Note de Dialogue 2011-2012 »,
 - Ministère de la santé de la population et de la réforme hospitalière[2001]: « programme élargi de vaccination» algerie.
 - Ministère de la santé de la population et de la réforme hospitalière[2003]:« programme national de lutte contre la morbidité mortalité maternelle et périnatale, bilan d'activité 2002-2003»
 - ONS [2012]: «L'Algérie en quelques chiffres , resultats 2009-2011», Edition 2012
 - :O.N.S [2014] :«L'Algérie en quelques chiffres , resultats 2011-2013», Edition 2014 p
 - PNUD [1997] : « rapport mondiale sur le développement humain 1997 », economica, Paris
 - PNUD [2000] : « rapport mondiale sur le développement humain 2000 », Publié par De Boeck & Larcier, Paris, Bruxelles
 - PNUD [2001] : «Rapport Mondial sur le développement humain 2001 », édition Economica, Paris
 - PNUD [2002]: « rapport mondial sur le développement 2002- la gouvernance démocratique au service du développement humains » édition Economica, Paris.
 - PNUD [2005] : «Système des Nations unies en Algérie, Bilan commun de pays » Site d'internet : www.dz.undp.org/publications

- PNUD [2011] : « Rapport sur le développement humain 2011, Durabilité et équité, un Meilleur Avenir pour Tous », Programme des Nations Unies pour le développement, New York
- PNUD, Ministère de l'action Sociale et de la Solidarité Nationale et autre [2001] : « Carte de la pauvreté en Algérie », Algerie
- Rapport Annuel de la Banque d'Algérie 2011, ANNEXE : TABLEAUX STATISTIQUES
- Rapport Annuel de la Banque d'Algérie 2012, ANNEXE : TABLEAUX STATISTIQUES
- Rapport Annuel de la Banque d'Algérie 2015, ANNEXE : TABLEAUX STATISTIQUES
- Rétrospective statistique 1970-2002, édition 2005, ONS, Alge
- UNDP [1990] : « Human development report », Oxford university press, New York, (site d'internet <http://undp.org/en/media/hdr1990> en pdf
- UNDP [1991] : « Human development report », Oxford university press, New York, (site d'internet <http://undp.org/en/media/hdr1990> en pdf
- UNDP [1994] : « Human development reports », Oxford university press, New York (site d'Internet <http://undp.org/en/media/hdr1994> en pdf
- UNDP [1995]: “Human development reports,” «Oxford university press, New York, (site d'Internet <http://undp.org/en/media/hdr1995> en pdf
- UNDP [1996] : « Human development report », Oxford university press, New York, (site d'Internet <http://undp.org/en/media/hdr1996> en pdf
- UNDP [2006] : « Human development reports 2006 », Oxford university press, New York, (site d'Internet <http://undp.org/en/media/hdr2006> en pdf
- UNDP [2013] : « Human development report 2013, the rise of the south : Human progress in a Diverse World »
- UNDP[1992] : « Human development reports »‘ Oxford university press, New York (site d'Internet <http://undp.org/en/media/hdr1992> en pdf
- UNDP[1993] : « Human development reports », Oxford university press, New York (site d'Internet <http://undp.org/en/media/hdr1993> en pdf
- UNDP[1998]: “ Human development reports 1998”, Oxford university, press, New York, (sited' Internet <http://undp.org/en/media/hdr1998> en pdf
- UNDP[1999]:”Human development reports 1999”, Oxford university press, New York, (site d'internet <http://undp.org/en/media/hdr1999> en pdf
- Unicef [2014] : « ALGÉRIE RAPPORT NATIONAL SUR LES ENFANTS NON SCOLARISÉS », UNICEF Bureau régional, Moyen-Orient et Afrique du Nord Algérie

مواقع الانترنت:

- <http://hdr.undp.org/fr/content/l%E2%80%99indice-du-d%C3%A9veloppement-humain-idh>
- BAD , OCDE, PNUD, CEA [2011]: « Perspectives économiques en Afrque », P. 70 <http://www.uneca.org/sites/default/files/publications/fr-africaneconomicoutlook2011.pdf> (consulté le 20/03/2014)
- http://css.escwa.org.lb/SD/0991/studypaper3_Ar.pdf
- مفضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان، المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لنهج يرتكز على حقوق الانسان يتبع في استراتيجيات الحد من الفقر www.un.org/ar/events/.../pdf/PovertyStrategiesar.pdf

- اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق، وزارة التخطيط و آخرون: " تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة"، ص. 16 موقع الانترنت www.cosit.gov.iq/images%5Cpublications%5CIWish
- <http://data.albankaldawli.org/country/algeria>
- البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة (2005-2009) <http://www.premierministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance>
- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء <http://www.algerianembassy-kuwait.com/ar/tourisme/prog2010-2014.pdf>
- www.ons.dz
- <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/154/Taux-d%27inflation.html>
- : www.andi.dz/.../Démographie%20algérienne%202014%20arabe
- http://ar.wikipedia.org/wiki/التنمية_البشرية_في_الجزائر
- <http://www.ciddef-dz.com/pdf/autres-publications/annuaire2014ar.pdf>
- www.hull.ac.uk/php/ecskrb/FCAST/unitroot.pdf
- <https://fr.scribd.com/document/286841952/Improve-ARDL> (consulté le: 22/06/2017, 23:30)
- دايفيد هال [2010]: " لماذا نحن بحاجة ماسة إلى الانفاق العام"، PSIRU, Business School, University of Greenwich, Park Row, London www.psiru.org موقع الانترنت

Thèse :

- BENFARHAT Saad [2007] : « niveau de vie des ménages, Développement humain et bonne gouvernance démocratique : les fondements philosophique et les indicateurs de mesure- étude rétrospective sur le cas de l'Algérie 1962-2006 », thèse de doctorat d'état, en science économiques, université Farhat Abbas- Sétif.

الملاحق

الملحق رقم (1.4): معطيات الدراسة

| | IDH | GDP | DEP | INF | CHO M | *UN | TMIC | TNA |
|------|-------|------|-------|------|----------|------|------|------|
| 1990 | 0.562 | 1.1 | 9.63 | 16.6 | 19.7 | 10 | 46.8 | 2.46 |
| 1991 | 0.602 | -1.2 | 55.38 | 25.9 | 21.2 | 11 | 45.7 | 2.41 |
| 1992 | 0.631 | 1.8 | 98.06 | 31.7 | 23.8 | 11 | 44.9 | 2.43 |
| 1993 | 0.615 | -2.1 | 13.44 | 20.5 | 23.15 | 11 | 44.1 | 2.26 |
| 1994 | 0.64 | -0.9 | 18.82 | 29 | 24.36 | 10 | 43.3 | 2.17 |
| 1995 | 0.633 | 3.8 | 34.13 | 29.8 | 28.1 | 10 | 42.5 | 1.89 |
| 1996 | 0.635 | 4.1 | -4.6 | 18.5 | 27.99 | 11 | 41.8 | 1.69 |
| 1997 | 0.638 | 1.1 | 16.62 | 5.7 | 26.41 | 12.5 | 41.1 | 1.64 |
| 1998 | 0.644 | 5.1 | 3.62 | 5 | 28.02 | 12.5 | 40.6 | 1.57 |
| 1999 | 0.652 | 3.2 | 9.82 | 2.6 | 29.29 | 14 | 40.2 | 1.51 |
| 2000 | 0.625 | 2.4 | 22.5 | 0.34 | 29.5 | 15 | 39.7 | 1.48 |
| 2001 | 0.66 | 2.7 | 12.13 | 4.2 | 28.4 | 16 | 38.9 | 1.55 |
| 2002 | 0.657 | 4.8 | 17.38 | 1.4 | 25.9 | 17 | 37.8 | 1.53 |
| 2003 | 0.673 | 6.9 | 16.8 | 2.6 | 23.7 | 18 | 36.5 | 1.58 |
| 2004 | 0.678 | 6 | 6.01 | 3.5 | 17.7 | 19 | 35.1 | 1.63 |
| 2005 | 0.68 | 5.1 | 1.56 | 1.6 | 15.3 | 21 | 33.6 | 1.69 |
| 2006 | 0.685 | 2 | 12.28 | 2.31 | 12.3 | 21 | 32.1 | 1.78 |
| 2007 | 0.691 | 3 | 39.4 | 3.68 | 13.8 | 23 | 30.7 | 1.86 |
| 2008 | 0.695 | 2.4 | 41.62 | 4.86 | 11.3 | 26.5 | 29.4 | 1.92 |
| 2009 | 0.708 | 2.4 | 20.09 | 5.74 | 10.2 | 30 | 28.3 | 1.96 |
| 2010 | 0.71 | 3.3 | 12.89 | 3.91 | 10 | 30 | 27.3 | 2.03 |
| 2011 | 0.711 | 2.4 | 12.92 | 4.52 | 10 | 31 | 26.6 | 2.04 |
| 2012 | 0.713 | 2.6 | 12.24 | 8.9 | 11 | 32 | 26.1 | 2.16 |
| 2013 | 0.717 | 2.8 | -7.38 | 3.3 | 9.8 | 34 | 25.8 | 2.07 |
| 2014 | 0.736 | 3.8 | 11.28 | 2.92 | 10.6 | 35 | 25.6 | 2.15 |
| 2015 | 0.745 | 3.9 | 15.7 | 4.78 | 11.2 | 36.9 | 25.5 | 2.15 |

المصدر: من اعداد الباحثة اعتمادا على الجداول: (1.3)، (4.3)، (5.3)، (6.3)، (8.3)، (13.3)، (14.3)

*<http://databank.albankaldawli.org/data/reports.aspx?source=2&country=DZA#>

الملحق رقم (2.4): تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية ARDL للنموذج الأول

ARDL Cointegrating And Long Run Form
 Dependent Variable: IDH
 Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 0, 0, 0, 0, 0)
 Date: 05/13/17 Time: 18:04
 Sample: 1990 2015
 Included observations: 25

| Cointegrating Form | | | | |
|--------------------|-------------|------------|-------------|--------|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(GDP) | 0.002537 | 0.001587 | 1.598514 | 0.1308 |
| D(DEP) | -0.000024 | 0.000128 | -0.190912 | 0.8512 |
| D(INF) | 0.000284 | 0.000700 | 0.405116 | 0.6911 |
| D(CHOM) | 0.000171 | 0.001252 | 0.136910 | 0.8929 |
| D(UN) | 0.001372 | 0.002148 | 0.638798 | 0.5326 |
| D(TMIC) | -0.003207 | 0.003540 | -0.905878 | 0.3793 |
| D(TNA) | 0.007445 | 0.036586 | 0.203485 | 0.8415 |
| CointEq(-1) | -0.900636 | 0.204450 | -4.405174 | 0.0005 |

$$\text{Cointeq} = \text{IDH} - (0.0028 * \text{GDP} - 0.0001 * \text{DEP} + 0.0003 * \text{INF} + 0.0002 * \text{CHOM} + 0.0015 * \text{UN} - 0.0036 * \text{TMIC} + 0.0083 * \text{TNA} + 0.7384)$$

| Long Run Coefficients | | | | |
|-----------------------|-------------|------------|-------------|--------|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| GDP | 0.002816 | 0.001761 | 1.599600 | 0.1305 |
| DEP | -0.000103 | 0.000185 | -0.556244 | 0.5862 |
| INF | 0.000315 | 0.000778 | 0.404445 | 0.6916 |
| CHOM | 0.000190 | 0.001378 | 0.138098 | 0.8920 |
| UN | 0.001523 | 0.002454 | 0.620614 | 0.5442 |
| TMIC | -0.003560 | 0.003573 | -0.996336 | 0.3349 |
| TNA | 0.008266 | 0.040554 | 0.203828 | 0.8412 |
| C | 0.738409 | 0.113914 | 6.482170 | 0.0000 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (3.4): تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية ARDL للنموذج الثاني

ARDL Cointegrating And Long Run Form
 Dependent Variable: IDH
 Selected Model: ARDL(3, 3, 3, 3, 2)
 Date: 05/25/17 Time: 23:07
 Sample: 1990 2015
 Included observations: 23

| Cointegrating Form | | | | |
|--------------------|-------------|------------|-------------|--------|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(IDH(-1)) | -0.118180 | 0.243966 | -0.484412 | 0.6534 |
| D(IDH(-2)) | -0.151465 | 0.145138 | -1.043595 | 0.3556 |
| D(CHOM) | 0.000074 | 0.000944 | 0.078301 | 0.9413 |
| D(CHOM(-1)) | 0.001449 | 0.001203 | 1.205173 | 0.2946 |
| D(CHOM(-2)) | -0.006633 | 0.000995 | -6.667081 | 0.0026 |
| D(UN) | 0.008288 | 0.002542 | 3.260338 | 0.0311 |
| D(UN(-1)) | -0.003670 | 0.001518 | -2.418236 | 0.0729 |
| D(UN(-2)) | 0.006412 | 0.002742 | 2.338321 | 0.0795 |
| D(TMIC) | 0.017545 | 0.014076 | 1.246379 | 0.2806 |
| D(TMIC(-1)) | -0.081396 | 0.030272 | -2.688784 | 0.0547 |
| D(TMIC(-2)) | 0.043313 | 0.015190 | 2.851346 | 0.0463 |
| D(TNA) | 0.133176 | 0.043781 | 3.041872 | 0.0383 |
| D(TNA(-1)) | -0.091348 | 0.017676 | -5.167844 | 0.0067 |
| CointEq(-1) | -1.039642 | 0.406921 | -2.554899 | 0.0630 |

Cointeq = IDH - (0.0055*CHOM -0.0034*UN -0.0116*TMIC + 0.1327*TNA + 0.7966)

| Long Run Coefficients | | | | |
|-----------------------|-------------|------------|-------------|--------|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| CHOM | 0.005509 | 0.004167 | 1.322004 | 0.2567 |
| UN | -0.003366 | 0.007848 | -0.428867 | 0.6901 |
| TMIC | -0.011558 | 0.011433 | -1.010927 | 0.3692 |
| TNA | 0.132684 | 0.095024 | 1.396332 | 0.2351 |
| C | 0.796622 | 0.364809 | 2.183670 | 0.0944 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (4.4): نتائج اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الأول والثاني

النموذج الأول

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 1.893982 | Prob. F(2,13) | 0.1897 |
| Obs*R-squared | 5.640893 | Prob. Chi-Square(2) | 0.0596 |

النموذج الثاني

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 8.785722 | Prob. F(2,2) | 0.1022 |
| Obs*R-squared | 20.64964 | Prob. Chi-Square(2) | 0.0000 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (5.4): نتائج اختبار عدم ثبات التباين بين حدود الأخطاء للنموذجين الأول والثاني

النموذج الأول

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

| | | | |
|---------------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 1.725328 | Prob. F(9,15) | 0.1683 |
| Obs*R-squared | 12.71618 | Prob. Chi-Square(9) | 0.1759 |
| Scaled explained SS | 4.810392 | Prob. Chi-Square(9) | 0.8505 |

النموذج الثاني

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

| | | | |
|---------------------|----------|----------------------|--------|
| F-statistic | 1.302867 | Prob. F(18,4) | 0.4398 |
| Obs*R-squared | 19.64865 | Prob. Chi-Square(18) | 0.3529 |
| Scaled explained SS | 0.707728 | Prob. Chi-Square(18) | 1.0000 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (6.4): نتائج اختبار الشكل الدالي للنموذجين الأول والثاني
النموذج الأول

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: IDH IDH(-1) GDP DEP DEP(-1) INF CHOM UN TMIC TNA C
Omitted Variables: Squares of fitted values

| | Value | df | Probability |
|-------------|----------|---------|-------------|
| t-statistic | 0.517457 | 14 | 0.6129 |
| F-statistic | 0.267761 | (1, 14) | 0.6129 |

F-test summary:

| | Sum of Sq. | df | Mean Squares |
|------------------|------------|----|--------------|
| Test SSR | 2.66E-05 | 1 | 2.66E-05 |
| Restricted SSR | 0.001419 | 15 | 9.46E-05 |
| Unrestricted SSR | 0.001393 | 14 | 9.95E-05 |

النموذج الثاني

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Specification: IDH IDH(-1) IDH(-2) IDH(-3) CHOM CHOM(-1) CHOM(-2)
CHOM(-3) UN UN(-1) UN(-2) UN(-3) TMIC TMIC(-1) TMIC(-2) TMIC(-3)
TNA TNA(-1) TNA(-2) C
Omitted Variables: Squares of fitted values

| | Value | df | Probability |
|-------------|----------|--------|-------------|
| t-statistic | 0.020204 | 3 | 0.9851 |
| F-statistic | 0.000408 | (1, 3) | 0.9851 |

F-test summary:

| | Sum of Sq. | df | Mean Squares |
|------------------|------------|----|--------------|
| Test SSR | 6.62E-09 | 1 | 6.62E-09 |
| Restricted SSR | 4.87E-05 | 4 | 1.22E-05 |
| Unrestricted SSR | 4.86E-05 | 3 | 1.62E-05 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (7.4): تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية ARDL للنموذج الرابع

ARDL Cointegrating And Long Run Form
 Dependent Variable: IDH
 Selected Model: ARDL(3, 1, 0, 1, 1, 1, 1, 1, 1)
 Date: 05/14/17 Time: 17:45
 Sample: 1990 2015
 Included observations: 23

| Cointegrating Form | | | | |
|--------------------|-------------|------------|-------------|--------|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(IDH(-1)) | -0.227477 | 0.307957 | -0.738663 | 0.5011 |
| D(IDH(-2)) | -0.612873 | 0.161951 | -3.784308 | 0.0194 |
| D(GDP) | 0.004733 | 0.001142 | 4.145907 | 0.0143 |
| D(DEP) | 0.000208 | 0.000190 | 1.094647 | 0.3352 |
| D(INF) | -0.000373 | 0.000663 | -0.561800 | 0.6042 |
| D(CHOM) | 0.003221 | 0.001858 | 1.732896 | 0.1581 |
| D(UN) | 0.002259 | 0.001543 | 1.463793 | 0.2171 |
| D(TMIC) | -0.027667 | 0.018458 | -1.498935 | 0.2083 |
| D(TNA) | -0.007233 | 0.038631 | -0.187238 | 0.8606 |
| D(PRO) | -0.031298 | 0.008674 | -3.608258 | 0.0226 |
| CointEq(-1) | -3.021973 | 0.568760 | -5.313267 | 0.0060 |

Cointeq = IDH - (0.0042*GDP + 0.0001*DEP -0.0004*INF -0.0000*CHOM + 0.0024*UN -0.0012*TMIC + 0.0264*TNA -0.0012*PRO + 0.6033)

| Long Run Coefficients | | | | |
|-----------------------|-------------|------------|-------------|--------|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| GDP | 0.004157 | 0.000724 | 5.743496 | 0.0046 |
| DEP | 0.000069 | 0.000062 | 1.108309 | 0.3299 |
| INF | -0.000399 | 0.000292 | -1.364759 | 0.2441 |
| CHOM | -0.000035 | 0.000682 | -0.051937 | 0.9611 |
| UN | 0.002430 | 0.000657 | 3.698755 | 0.0209 |
| TMIC | -0.001232 | 0.001318 | -0.934766 | 0.4028 |
| TNA | 0.026364 | 0.017848 | 1.477086 | 0.2137 |
| PRO | -0.001185 | 0.004143 | -0.286044 | 0.7890 |
| C | 0.603327 | 0.056848 | 10.613065 | 0.0004 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (8.4): تقدير نموذج تصحيح الخطأ حسب منهجية ARDL للنموذج الخامس

ARDL Cointegrating And Long Run Form
 Dependent Variable: IDH
 Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 1, 2, 2)
 Date: 05/20/17 Time: 21:35
 Sample: 1990 2015
 Included observations: 24

| Cointegrating Form | | | | |
|--------------------|-------------|------------|-------------|--------|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(CHOM) | -0.000507 | 0.001579 | -0.321049 | 0.7542 |
| D(UN) | 0.002407 | 0.002196 | 1.096021 | 0.2965 |
| D(TMIC) | 0.040722 | 0.018167 | 2.241575 | 0.0466 |
| D(TNA) | -0.048798 | 0.042421 | -1.150321 | 0.2744 |
| D(TNA(-1)) | -0.060265 | 0.028061 | -2.147653 | 0.0549 |
| D(PRO) | 0.045203 | 0.016457 | 2.746722 | 0.0190 |
| D(PRO(-1)) | -0.015573 | 0.011638 | -1.338103 | 0.2079 |
| CointEq(-1) | -0.916732 | 0.312234 | -2.936043 | 0.0135 |

Cointeq = IDH - (-0.0052*CHOM + 0.0026*UN + 0.0069*TMIC -0.0570*TNA + 0.0753*PRO + 0.5751)

| Long Run Coefficients | | | | |
|-----------------------|-------------|------------|-------------|--------|
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| CHOM | -0.005247 | 0.003304 | -1.588215 | 0.1405 |
| UN | 0.002625 | 0.002403 | 1.092571 | 0.2979 |
| TMIC | 0.006867 | 0.005755 | 1.193203 | 0.2579 |
| TNA | -0.057034 | 0.035212 | -1.619721 | 0.1336 |
| PRO | 0.075268 | 0.032877 | 2.289378 | 0.0428 |
| C | 0.575133 | 0.149531 | 3.846240 | 0.0027 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (9.4) نتائج اختبار عدم الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الرابع والخامس

النموذج الرابع

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 2.142966 | Prob. F(2,2) | 0.3182 |
| Obs*R-squared | 15.68207 | Prob. Chi-Square(2) | 0.0004 |

النموذج الخامس

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

| | | | |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 1.875263 | Prob. F(2,9) | 0.2086 |
| Obs*R-squared | 7.059522 | Prob. Chi-Square(2) | 0.0293 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (10.4): نتائج اختبار عدم ثبات التباين بين حدود الأخطاء للنموذجين الرابع والخامس

النموذج الرابع

Heteroskedasticity Test: ARCH

| | | | |
|---------------|----------|---------------------|--------|
| F-statistic | 1.186913 | Prob. F(1,20) | 0.2889 |
| Obs*R-squared | 1.232463 | Prob. Chi-Square(1) | 0.2669 |

النموذج الخامس

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

| | | | |
|---------------------|----------|----------------------|--------|
| F-statistic | 1.081256 | Prob. F(12,11) | 0.4519 |
| Obs*R-squared | 12.98856 | Prob. Chi-Square(12) | 0.3699 |
| Scaled explained SS | 1.996269 | Prob. Chi-Square(12) | 0.9994 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

الملحق رقم (11.4): نتائج اختبار الشكل الدالي للنموذجين الرابع والخامس

النموذج الرابع

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: IDH IDH(-1) IDH(-2) IDH(-3) GDP GDP(-1) DEP INF INF(-1)
CHOM CHOM(-1) UN UN(-1) TMIC TMIC(-1) TNA TNA(-1) PRO PRO(-1) C

Omitted Variables: Squares of fitted values

| | Value | df | Probability |
|-------------|----------|--------|-------------|
| t-statistic | 1.184227 | 3 | 0.3216 |
| F-statistic | 1.402394 | (1, 3) | 0.3216 |

F-test summary:

| | Sum of Sq. | df | Mean Squares |
|------------------|------------|----|--------------|
| Test SSR | 2.03E-05 | 1 | 2.03E-05 |
| Restricted SSR | 6.36E-05 | 4 | 1.59E-05 |
| Unrestricted SSR | 4.34E-05 | 3 | 1.45E-05 |

النموذج الخامس

Ramsey RESET Test

Equation: UNTITLED

Specification: IDH IDH(-1) CHOM CHOM(-1) UN TMIC TMIC(-1) TNA TNA(-1) TNA(-2) PRO PRO(-1) PRO(-2) C

Omitted Variables: Squares of fitted values

| | Value | df | Probability |
|-------------|----------|---------|-------------|
| t-statistic | 1.384302 | 10 | 0.1964 |
| F-statistic | 1.916292 | (1, 10) | 0.1964 |

F-test summary:

| | Sum of Sq. | df | Mean Squares |
|------------------|------------|----|--------------|
| Test SSR | 0.000106 | 1 | 0.000106 |
| Restricted SSR | 0.000657 | 11 | 5.98E-05 |
| Unrestricted SSR | 0.000552 | 10 | 5.52E-05 |

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

فهرس الجداول والأشكال

| الصفحة | عنوان الجدول | رقم الجدول |
|--------|--|--------------|
| 8 | غايات أهداف الألفية للتنمية | الجدول (1.1) |
| 14 | إصلاحات مؤشر التنمية البشرية لعام 2010 | الجدول (2.1) |
| 15 | معالم قياس دليل التنمية البشرية | الجدول (3.1) |
| 33 | المكونات والمتغيرات المستخدمة في قياس كل من L'IDH, L'IDHI, IIG, L'IPM | الجدول (4.1) |
| 40 | البلدان الخمسة الأولى في كل مجموعة وترتيبها حسب الدخل القومي الإجمالي ناقص الترتيب حسب IDH | الجدول (5.1) |
| 45 | مدى الفقر المدقع قياسا إلى الحدود الدنيا لخط الفقر الوطني في الدول العربية | الجدول (6.1) |
| 62 | المقارنات الدولية لمعدلات الفقر باستخدام تعريف البنك الدولي للفقر حسب المناطق للسنتين 1987 و1998 | الجدول (1.2) |
| 68 | تركيز الثروة والدخل في بعض البلدان | الجدول (2.2) |
| 95 | معدلات النمو في الجزائر من 1990 إلى 2015 | الجدول (1.3) |
| 97 | تطور نصيب الفرد من الدخل القومي من 1990 إلى 2013 | الجدول (2.3) |
| 99 | الهيكل القطاعي للنتائج المحلي الإجمالي من 2007 إلى 2012 | الجدول (3.3) |
| 103 | تطور معدل التضخم (1990-2016) | الجدول (4.3) |
| 105 | تطور الإنفاق الحكومي ومعدل نموه في الجزائر (1990-2015) | الجدول (5.3) |
| 109 | تطور عدد الولادات و عدد الوفيات و معدل النمو السنوي للسكان في الجزائر (1990-2015) | الجدول (6.3) |
| 111 | تطور العمر المتوقع عند الولادة للإناث و الذكور و للجنسين معا في الجزائر (1990-2015) | الجدول (7.3) |
| 115 | تطور معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة والأمهات في الجزائر (1990-2015) | الجدول (8.3) |
| 118 | تطور الهياكل الصحية في الجزائر ما بين 2008 و 2013 | الجدول (9.3) |

| | | |
|-----|---|---------------|
| 120 | تطور عدد مستخدمي الصحة بالجزائر ما بين 2006 و 2013 | الجدول (10.3) |
| 122 | تطور عدد التلاميذ في الطور الابتدائي، المتوسط والثانوي حسب الجنس | الجدول (11.3) |
| 125 | تطور معدل البطالة في الجزائر من 1990 إلى 2015 | الجدول (12.3) |
| 127 | تطور مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من 1990 إلى 2015 | الجدول (13.3) |
| 132 | تطور معدل البطالة، النشاط والعمالة من 2005 إلى 2015 حسب الجنس | الجدول (14.3) |
| 135 | توزيع المقاعد حسب الجنس في المجلس الشعبي الوطني (Assemblée Populaire Nationale) | الجدول (15.3) |
| 135 | توزيع المقاعد حسب الجنس في مجلس الأمة | الجدول (16.3) |
| 157 | اختيار فترات الإبطاء للمتغيرات | الجدول (1.4) |
| 158 | نتائج اختبار ديكي فولر | الجدول (2.4) |
| 160 | نتائج اختبار فيليبس بيرون | الجدول (3.4) |
| 162 | نتائج اختبار السببية | الجدول (4.4) |
| 163 | اختبار منهج الحدود للنموذج الأول الخاص بتأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية | الجدول (5.4) |
| 165 | نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل للنموذج الأول الخاص بتأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية | الجدول (6.4) |
| 167 | اختبار منهج الحدود للنموذج الثاني الخاص بتأثير المتغيرات الاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية | الجدول (7.4) |
| 169 | نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل للنموذج الثاني الخاص بتأثير المتغيرات الاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية | الجدول (8.4) |
| 170 | اختبار منهج الحدود للنموذج الثالث الخاص بتأثير المتغيرات الاقتصادية على مؤشر التنمية البشرية | الجدول (9.4) |
| 178 | اختبار منهج الحدود للنموذج الرابع الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية على التنمية البشرية بوجود المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية | الجدول (10.4) |
| 180 | نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل للنموذج الرابع الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية على التنمية البشرية بوجود المتغيرات الاقتصادية | الجدول (11.4) |

| | والاجتماعية | |
|-----|--|---------------|
| 181 | اختبار منهج الحدود للنموذج الخامس الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاجتماعية على التنمية البشرية | الجدول (12.4) |
| 182 | نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل للنموذج الخامس الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاجتماعية على التنمية البشرية | الجدول (13.4) |
| 184 | اختبار منهج الحدود للنموذج السادس الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاقتصادية على التنمية البشرية | الجدول (14.4) |

| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|--------------|---|--------|
| الشكل (1.1) | مفهوم التنمية البشرية على كوكب يعيش عليه الجميع | 6 |
| الشكل (2.1) | مكونات مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد | 30 |
| الشكل (3.1) | مكونات مؤشرات التنمية البشرية: أوجه التشابه والاختلاف. | 34 |
| الشكل (4.1) | ضعف العلاقة بين النمو الاقتصادي والتغيرات في الصحة والتعليم | 39 |
| الشكل (1.2) | حلقة مفرغة للفقر | 54 |
| الشكل (2.2) | العلاقة بين الفقر والصحة | 76 |
| الشكل (3.2) | صافي معدلات الالتحاق بالمدارس سنة 2011 | 78 |
| الشكل (4.2) | العلاقة بين الحكم السيء والفقر | 80 |
| الشكل (5.2) | مكونات التمكين القانوني للفقراء | 86 |
| الشكل (6.2) | اللامركزية ومكافحة الفقر | 89 |
| الشكل (1.3) | معدلات النمو في الجزائر من 1990 إلى 2015 | 95 |
| الشكل (2.3) | الهيكل القطاعي للنواتج المحلي الإجمالي من 2007 إلى 2015 | 99 |
| الشكل (3.3) | الهيكل القطاعي للنواتج المحلي الإجمالي في سنة 2012 | 100 |
| الشكل (4.3) | تطور معدل التضخم (1990-2016) | 103 |
| الشكل (5.3) | تطور الانفاق العام في الجزائر (1990-2015) | 106 |
| الشكل (6.3) | تطور عدد الولادات و عدد الوفيات و معدل النمو السنوي للسكان في الجزائر (1990-2015) | 110 |
| الشكل (7.3) | تطور العمر المتوقع عند الولادة للإناث و الذكور في الجزائر (1990-2015) | 112 |
| الشكل (8.3) | تطور العمر المتوقع عند الولادة للجنسين معا (1990-2015) | 112 |
| الشكل (9.3) | تطور معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة والأمهات في الجزائر (1990-2013) | 116 |
| الشكل (10.3) | تطور الانفاق على التعليم كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وميزانية الدولة من سنة 2000 إلى 2014 | 123 |

| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|-----------|---|--------|
| (11.3) | تطور معدل البطالة في الجزائر من 1990 إلى 2015 | 125 |
| (12.3) | مؤشر التنمية البشرية في الجزائر من 1990 إلى 2015 | 128 |
| (13.3) | عدد التلاميذ المسجلين في الابتدائي ونسبة التمدرس الاجمالية من 2000 إلى 2013 | 130 |
| (14.3) | المستوى التعليمي عند الأشخاص البالغين أكثر من 05 سنوات عام 2012 | 130 |
| (15.3) | تطور معدل البطالة حسب الجنس من 2005 إلى 2015 | 132 |
| (16.3) | تطور معدل النشاط حسب الجنس من 2005 إلى 2015 | 133 |
| (17.3) | تطور معدل العمالة حسب الجنس من 2005 إلى 2015 | 133 |
| (18.3) | مؤشرات الفقر حسب الوسط سنة 2012 في الجزائر | 137 |
| (1.4) | اختيار النموذج الملائم وفقا لمدى استقرارية السلاسل الزمنية | 153 |
| (2.4) | فترات التباطؤ للنموذج الأول الخاص بتأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية | 164 |
| (3.4) | فترات التباطؤ لنموذج الثاني الخاص بتأثير المتغيرات الاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية | 168 |
| (4.4) | نتائج اختبار Jarque-Bera (JB) للنموذج الأول الخاص بتأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية والثاني الخاص بتأثير المتغيرات الاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية: | 173 |
| (5.4) | المجموع التراكمي للبواقي المتابعة و لمربعات البواقي المتابعة للنموذج الأول الخاص بتأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثاني الخاص بتأثير المتغيرات الاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية | 175 |
| (6.4) | فترات التباطؤ للنموذج الرابع الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية على التنمية البشرية بوجود المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية | 179 |
| (7.4) | فترات التباطؤ للنموذج الخامس الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاجتماعية على التنمية البشرية | 182 |

| | | |
|-----|---|-------------|
| 185 | <p>نتائج اختبار Jarque-Bera (JB) التشخيصية للنموذج الرابع الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التنمية البشرية والخامس لتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاجتماعية على التنمية البشرية</p> | الشكل (8.4) |
| 186 | <p>المجموع التراكمي للبواقي المتابعة ومربعات البواقي المتابعة للنموذج الرابع الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التنمية البشرية والخامس لتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاجتماعية</p> | الشكل (9.4) |

تشكرات.....

الفهرس.....

I..... المقدمة العامة.

الفصل الأول: الإطار النظري لظاهرة التضخم

2..... تمهيد.

3..... المبحث الأول: التنمية البشرية: التطور، المفهوم والأهداف.

3..... 1.1. نبذة تاريخية عن التنمية البشرية.

4..... 2.1 مفهوم التنمية البشرية.

7..... 3.1 أهداف التنمية للألفية.

9..... المبحث الثاني: قياس التنمية البشرية.

9..... 1.2 مؤشر التنمية البشرية.

9..... 1.1.2 عناصر مؤشر التنمية البشرية.

12..... 2.1.2 طريقة حساب مؤشر التنمية البشرية.

14..... 3.1.2 مؤشر التنمية البشرية الهجين.

16..... 2.2 مؤشر التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة (IDHI).

17..... 1.2.2 عناصر مؤشر التنمية البشرية معدلا بعامل عدم المساواة.

18..... 2.2.2 طريقة حساب مؤشر التنمية البشرية المعدل وفقا لعدم المساواة.

21..... 3.2 مؤشر عدم المساواة بين الجنسين (IG).

22..... 1.3.2 عناصر مؤشر عدم المساواة بين الجنسين.

23..... 2.3.2 طريقة حساب مؤشر عدم المساواة بين الجنسين.

26..... 4.2 مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (IPM).

27..... 1.4.2 عناصر مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد.

28..... 2.4.2 طريقة حساب مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد.

35..... المبحث الثالث: التنمية البشرية: الانتقادات والتحديات.

35..... 1.3 الانتقادات الموجهة لمفهوم ومؤشرات التنمية البشرية.

43..... 2.3 التحديات التي تواجه التنمية البشرية.

48..... خلاصة الفصل.

الفصل الثاني: مفاهيم حول الفقر: المفهوم، القياس، علاقته بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية

- تمهيد.....50
- المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لظاهرة الفقر.....51
- 1.1 مفهوم الفقر.....51
- 2.1 أسباب الفقر.....54
- 3.1 مقاييس الفقر.....57
- 1.3.1 القياس النقدي للفقر.....58
- 2.3.1 القياس غير النقدي للفقر.....64
- المبحث الثاني: علاقة الفقر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.....65
- 1.2 علاقة الفقر بالمتغيرات الاقتصادية.....65
- 1.1.2 العلاقة بين الفقر والنمو ومستوى الدخل.....66
- 2.1.2 علاقة الفقر بالإنفاق العام.....68
- 3.1.2 علاقة الفقر بالبطالة.....70
- 2.2 علاقة الفقر بالمتغيرات الاجتماعية.....72
- 1.2.2 الفقر والسكان.....72
- 2.2.2 الفقر والصحة.....73
- 3.2.2 الفقر و التعليم.....76
- المبحث الثالث: استراتيجيات مكافحة الفقر.....78
- 1.3 الحكم الراشد والحد من الفقر.....78
- 2.3 حقوق الانسان والحد من الفقر.....81
- 3.3 التمكين والحد من الفقر.....82
- 4.3 اللامركزية والحد من الفقر.....86
- خلاصة الفصل.....90

الفصل الثالث: واقع التنمية البشرية في الجزائر: عرض تطور بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومؤشرات التنمية البشرية

- تمهيد.....92
- المبحث الأول: تطور بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.....93
- 1.1 تطور معدل النمو الاقتصادي.....93
- 2.1 تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.....96

| | |
|--|---|
| 97..... | 3.1 الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي |
| 100..... | 4.1 تطور معدل التضخم |
| 104..... | 5.1 تطور النفقات العامة |
| 106..... | المبحث الثاني: تطور بعض المؤشرات الاجتماعية في الجزائر |
| 106..... | 1.2.1 تطور النمو السكاني |
| 110..... | 2.2 الأوضاع الصحية |
| 110..... | 1.2.2 العمر المتوقع عند الولادة |
| 113..... | 2.2.2 معدل وفيات الرضع والأطفال دون سن الخامسة |
| 121..... | 3.2 الأوضاع التعليمية |
| 123..... | 4.2 التشغيل والبطالة |
| 126..... | المبحث الثالث: تطور مؤشرات التنمية البشرية في الجزائر |
| 126..... | 1.3 تطور مؤشر التنمية البشرية |
| 128..... | 2.3 المساواة بين الجنسين |
| 128..... | 1.2.3 التربية والتكوين |
| 131..... | 2.2.3 مشاركة المرأة في سوق العمل |
| 134..... | 3.2.3 مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات السياسية |
| 135..... | 3.3 الفقر في الجزائر |
| 136..... | 1.3.3 الفقر المادي أو النقدي |
| 136..... | 2.3.3 تطور مؤشر الفقر متعدد الأبعاد |
| 138..... | خلاصة الفصل |
| الفصل الرابع: دراسة قياسية لتأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التنمية البشرية في الجزائر | |
| 140..... | تمهيد |
| 141..... | المبحث الأول: منهجية الدراسة القياسية |
| 141..... | 1.1 استقرارية السلاسل الزمنية |
| 142..... | 1.1.1 اختبار ديكي_ فولر (Dickey – Fuller) |
| 143..... | 2.1.1 اختبار فيليبس وبيرون (Phillips et Perron) |
| 144..... | 3.1.1 اختبار KPSS (<i>The Kwiatkowski, Phillips, Schmidt and Shin test</i>) |
| 145..... | 2.1 التكامل المشترك |
| 147..... | 1.2.1 اختبار انجل جرانجر Engle-Granger Test |
| 148..... | 2.2.1 اختبار جوهانسون (Johansen) |

| | |
|----------|---|
| 150..... | 3.1 اختبار السببية..... |
| 152..... | 4.1 منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة..... |
| 156..... | المبحث الثاني: تطبيق نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL على حالة دراستنا..... |
| 156..... | 1.2 اختبار استقرارية المتغيرات..... |
| 157..... | 1.1.2 اختبار ديكي فولر المطور لمتغيرات الدراسة..... |
| 160..... | 2.1.2 اختبار فيليبس بيرون لمتغيرات الدراسة..... |
| 161..... | 2.2 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود..... |
| 161..... | 1.2.2 تحليل العلاقات السببية بين السلاسل الزمنية المأخوذة..... |
| 162..... | 2.2.2 النموذج الأول الخاص بتأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية..... |
| 163..... | 1.2.2.2 اختبار الحدود للنموذج الأول..... |
| 164..... | 2.2.2.2 تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل للنموذج الأول..... |
| 165..... | 3.2.2.2 تقدير معلمات الأجل الطويل للنموذج الأول..... |
| 165..... | 4.2.2.2 تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج الأول..... |
| 166..... | 3.2.2 النموذج الثاني الخاص بتأثير المتغيرات الاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية..... |
| 166..... | 1.3.2.2 اختبار الحدود للنموذج الثاني..... |
| 167..... | 2.3.2.2 تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل للنموذج الثاني..... |
| 168..... | 3.3.2.2 تقدير معلمات الأجل الطويل للنموذج الثاني..... |
| 169..... | 4.3.2.2 تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج الثاني..... |
| 170..... | 4.2.2 النموذج الثالث الخاص بتأثير المتغيرات الاقتصادية على مؤشر التنمية البشرية..... |
| 171..... | 3.2.3 الاختبارات التشخيصية للنموذج الأول الخاص بتأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية والثاني الخاص بتأثير المتغيرات الاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية..... |
| 174..... | 4.2 دراسة الاستقرارية الهيكلية للنموذجين الأول الخاص بتأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية والثاني الخاص بتأثير المتغيرات الاجتماعية على مؤشر التنمية البشرية..... |

| | |
|--|-----|
| 5.2 تحليل نتائج تأثير المتغيرات الاجتماعية والمتغيرات الاقتصادية كل على حدا وتأثيرهما معا على مؤشر التنمية البشرية..... | 175 |
| المبحث الثالث: دراسة قياسية لتأثير برامج الاستثمارات العمومية على التنمية البشرية..... | 177 |
| 1.3 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود للنموذج الرابع الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية على التنمية البشرية بوجود المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية..... | 177 |
| 1.1.3 اختبار منهج الحدود للنموذج الرابع..... | 178 |
| 2.1.3 تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل للنموذج الرابع..... | 178 |
| 3.1.3 تقدير معاملات الأجل الطويل للنموذج الرابع..... | 179 |
| 4.1.3 تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج الرابع..... | 180 |
| 2.3 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود للنموذج الخامس الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاجتماعية على التنمية البشرية..... | 181 |
| 1.2.3 اختبار منهج الحدود للنموذج الخامس..... | 181 |
| 2.2.3 تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل للنموذج الخامس..... | 181 |
| 3.2.3 تقدير معاملات الأجل الطويل للنموذج الخامس..... | 182 |
| 4.2.3 تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل للنموذج الخامس..... | 183 |
| 3.3 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود للنموذج السادس الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاقتصادية على التنمية البشرية..... | 183 |
| 1.3.3 اختبار منهج الحدود للنموذج السادس..... | 183 |
| 4.3 الاختبارات التشخيصية للنموذج الرابع الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التنمية البشرية والخامس لتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاجتماعية على التنمية البشرية..... | 184 |
| 5.3 دراسة الاستقرارية الهيكلية للنموذج الرابع الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التنمية البشرية والخامس لتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاجتماعية على التنمية البشرية..... | 186 |
| 6.3 تحليل النتائج الخاصة بالنموذج الرابع الخاص بتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على التنمية البشرية والخامس لتأثير برامج الاستثمارات العمومية | |

| | |
|--|--------------------|
| والمتغيرات الاجتماعية والسادس لتأثير برامج الاستثمارات العمومية والمتغيرات الاقتصادية..... | 187 |
| 190..... | خلاصة الفصل |
| 192..... | خاتمة عامة..... |
| 199..... | قائمة المراجع..... |
| 213..... | الملاحق..... |
| 222..... | فهرس الجداول..... |
| 225..... | فهرس الأشكال..... |